الشهيد زدور محمد إبراهيم قاسم

قسم العلاقات الدولية

تأثير التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

غزلان بلحاج

إشراف الأستاذ:

د. حسام حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
ياسين بولالوة	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
حسام حمزة	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفًا ومقررًا
فلة قصدالي	أستاذة محاضرة "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

" قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي (26)
وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي (27) يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي (28)"

صدق الله العظيم

سورة طه (الآية 25 – 28)

الإهداء

إلى أُمّي

إلى أخواتي

إلى أستاذي القيّم والفاضل الدكتور "حسام حمزة"

إلى أساتذتي الكرام بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع،

بداية، أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور "حسام حمزة" الذي شرّفني بقبول الإشراف على هذه المذكرة، والذي حرّص أشدّ الحرص على متابعة هذا العمل خطوة بخطوة. لذا مهما شكرته فستكون هذه الكلمات مجحفة وعاجزة عن التعبير عن تقديري واحترامي وامتناني له، فلولا متابعته المستمرة وتوجيهاته وملاحظاته القيّمة ودعمه المستميت لي، لما تمّ إنجاز هذا العمل، لذا فالشكر موصول له بالدرجة الأولى.

كما لا يفوتني التعبير عن عميق امتناني لأفراد عائلتي نظير دعمهم وتشجيعهم اللامحدود وأخصّ بالذكر أمي الغالية وأخواتي.

أتقدّم بالشكر للأساتذة الأفاضل لقبولهم مناقشة مذكرتي.

كما أتوجّه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل الذين تشرّفت بالدراسة عندهم بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية كلّ باسمه.

الطالبة غزلان بلحاج

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحوّلات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة وفهم مدى تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري عبر تحليل الوضع الجيوسياسي الراهن في المنطقة وتتبع انعكاساته الأمنيّة من أجل التوصل لفهم أوضح للبيئة الإقليميّة التي تطّل عليها الجزائر جنوبًا وإماطة اللّثام عن طبيعة التهديدات المحدقة بأمنها الوطني خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي وتردّي الأوضاع الأمنيّة والسياسية بالمنطقة.

في هذا الإطار، انطلقت الدراسة من بناء قاعدة مفاهيمية ونظرية متماسكة حول كل من التحوّلات الجيوسياسيّة والأمن الوطني. ليمثّل أساسًا لتحليل الوضع الجيوسياسي بمنطقة الساحل ورصد مدى وقوع تحوّل جيوسياسي من خلال إبراز الأهمية الجيوسياسيّة للمنطقة وتحديد مختلف الفواعل الفوق الإقليميّة/ إقليميّة (دولتيّة أو غير دولتيّة) ورهاناتها، ومن ثمّ التمييز بين الوضع الجيوسياسي التقليدي والوضع الجيوسياسي الجديد. وصولاً إلى الكشف عن طبيعة المشهد الأمني الذي أفرزته هذه التحوّلات وتداعياتها على أمن الجزائر الوطني دون إغفال الاستراتيجية الأمنيّة التي اعتمدتها الجزائر للتصدي للتهديدات بالمنطقة.

لتتوصل الدراسة في الأخير، إلى أنّ ما تعيشه منطقة الساحل من تحوّلات جيوسياسية متسارعة قد أرسى لنوع من الفوضى في عمق الجزائر الاستراتيجي وجعلها عُرضة لمختلف أشكال التهديدات، ذات الطابع الصلب (كالإرهاب) واللّين (كالهجرة غير الشرعية)، التي لعبت التحوّلات الجيوسياسيّة دورًا مفصليًا في تفاقمها.

الكلمات المفتاحية: التحوّلات الجيوسياسيّة، الأمن الوطني الجزائري، منطقة الساحل الإفريقي، التنافس الدولي، الانقلابات العسكرية، تراجع النفوذ الأجنبي التقليدي، التهديدات الأمنيّة العابرة للحدود.

Abstract:

This study seeks to shed light on the geopolitical transformations that the African Sahel region has witnessed in recent years and to understand its impact on Algerian national security by analyzing the current geopolitical situation in the region and tracking its security repercussions in order to reach a clearer understanding of the regional environment surrounding Algeria's southern border and to identify the nature of the threats facing its national security, especially in light of the intensifying international competition and the deteriorating security and political situation in the region.

In this context, the study began by building a coherent conceptual and theoretical framework around both geopolitical transformations and national security. This serves as a basis for analyzing the geopolitical situation in the Sahel region and monitoring the extent of geopolitical transformation by highlighting the region's geopolitical importance and identifying various supra-regional/regional actors (state or non-state) and their stakes, and then distinguishing between the traditional geopolitical situation and the new geopolitical situation. It aims to reveal the nature of the security landscape that has emerged from these transformations and their implications on Algeria's national security, without neglecting the security strategy that Algeria has adopted to counter the threats in the region.

The study concludes that the rapid geopolitical transformations in the Sahel region have established a kind of anarchy in Algeria's strategic depth, rending it vulnerable to various forms of threats, both hard (such as terrorism) and soft (such as illegal immigration), in which geopolitical transformations have played a pivotal role in exacerbating them.

Key words: Geopolitical transformations, Algerian National Security, African Sahel region, International competition, Military coups, The retreat of traditional foreign influence, Transnational security threats.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدول التي تملك أعلى نسبة من احتياطي اليورانيوم عالميا سنة 2021	69

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إنتاج النيجر من اليورانيوم 2013-2022	70
02	الإنتاج النيجيري مقابل الإنتاج الفرنسي من اليورانيوم 2005-2022	79
03	الواردات الفرنسية من اليورانيوم 2005-2022	81
04	نقل الأسلحة الروسية والأميركية والصينية إلى إفريقيا (2013 - 2018)	99
05	نسبة الإنفاق العسكري الجزائري من الناتج المحلي من1963 إلى 2023 (%)	165
06	الإنفاق العسكري الجزائري في فترة 2010-2023 (بالمليار دولار)	165

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منطقة الساحل الإفريقي	65
02	التنظيم العسكري الجديد للقوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي في إطار عملية برخان عام 2014	77
03	تبيّن الدول التي شملتها مبادرتَيْ عموم الساحل ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء	87
04	الوجود العسكري الأجنبي (الأمريكي والفرنسي خاصة) بمنطقة الساحل الإفريقي إلى غاية ماي 2019	89

05	النفوذ العسكري والأمني الروسي في إفريقيا	99
06	مواقع النشاط الحالي أو السابق لمجموعة "فاغنر" في إفريقيا	101
07	مناطق انتشار قبائل التوارق في الساحل الإفريقي	114
08	باماكو تواجه تهديدًا متزايدًا من قبل الجماعات الإسلامية: 2020-2024	128
09	الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في مالي، بوركينافاسو والنيجر	130
10	طرق تهريب الأسلحة غير الشرعية في المناطق الحدودية بين بوركينافاسو، كوت ديفوار ومالي	133
11	مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الساحل الإفريقي	152

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: التحوّلات الجيوسياسيّة والأمن الوطني: السياق المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: فهم التحوّلات الجيوسياسيّة

المطلب الأول: مفهوم التحوّلات الجيوسياسيّة

المطلب الثاني: التحليل الجيوسياسي كأداة لرصد التحوّلات الجيوسياسيّة

المبحث الثاني: الأمن الوطني: قراءة في حركيّة المفهوم في ظل التحوّل الحتمي على مستوى معطيات البيئة الدوليّة

المطلب الأول: مفهوم الأمن والأمن الوطني

المطلب الثاني: الأمن ما بين المقاربات الوضعية وما بعد وضعية: نحو كسر أحادية الرؤية التقليدية

المطلب الثالث: إقليميّة الأمن وتجاوز الأبعاد القطريّة للأمن الوطني

الفصل الثاني: التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي: المسار والديناميكيات

المبحث الأول: الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي قبل 2019: الوجود الأجنبي التقليدي

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسيّة لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الوجود الفرنسي والأمريكي بالساحل الإفريقي: قراءة في المشهد الجيوسياسي

المبحث الثاني: الفواعل الفوق الإقليميّة/ إقليميّة في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تشريح الوضع الجيوسياسي

المطلب الأول: الفواعل الفوق الإقليميّة: لاعبون جدد

المطلب الثاني: الفواعل الإقليميّة

الفصل الثالث: التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي - الأمن الوطني الجزائري: التداعيات واستراتيجيات المواجهة

المبحث الأول: تداعيات تحوّل الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل على معادلة الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: رسم المشهد الأمني في منطقة الساحل بعد التحوّلات الجيوسياسيّة

المطلب الثاني: التهديدات ذات الطابع الصلب للأمن الوطني الجزائري

المطلب الثالث: التهديدات ذات الطابع الليّن للأمن الوطني الجزائري

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنيّة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: فحوى العقيدة الأمنيّة الجزائرية: ضرورة التكيّف مع معطيات البيئة الإقليميّة والدوليّة

المطلب الثاني: ركائز المقاربة الأمنيّة الجزائرية لمواجهة التهديدات ساحلية المنشأ

المطلب الثالث: البُعد العملي للمقاربة الأمنيّة الجزائرية: آليات التجسيد

خاتمة

مقدمة

تُعدّ منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنيّة مزمنة جعلت من حالة اللاأمن واللااستقرار واقعًا لصيقًا بالمنطقة خاصة في ظل انفرادها بموقع جغرافي جيواستراتيجي وثروات طبيعية هائلة جعلت منها محط اهتمام العديد من القوى الدولية، بل وأحالتها لمسرح تتزاحم فوقه مختلف الفواعل فوق الإقليمية لضمان مصالحها الحيوية وترسيخ نفوذها.

غير أنّ تسليط الضوء على إقليم الساحل في الوقت الراهن كفيل بأن يُظهر بأنّ المنطقة تشهد حركيّة جديدة نتيجة موجة تحوّلات جيوسياسية متسارعة قلبت معادلة الوضع الجيوسياسي رأسًا على عقب. فبعدما كانت المنطقة مسرحًا لنفوذ قوى تقليدية، على غرار فرنسا والولايات المتحدة، تتحكم في مسار الوضع الجيوسياسي على النحو الذي يكرّس لاستمرارية وجودها بالمنطقة ويضمن مصالحها. سرعان ما بدأ هذا المشهد الجيوسياسي يتخذ مسارًا جديدًا نتيجة تراجع هذا النفوذ التقليدي بانسحاب القوات الفرنسية والأمريكية خاصة بعد صعود نُخب عسكرية، عبر الانقلابات، مناهضة للوجود الغربي تزامنًا مع بروز روسيا والصين وتركيا كفواعل جديدة، برهانات متباينة، تحاول إيجاد موطئ قدم بالمنطقة للتحكم في مسار الأوضاع والعبث بملامح المشهد الجيوسياسي بالساحل عبر مختلف الآليات الصلبة والناعمة. الأمر الذي جعل المنطقة تدخل في دوامة جديدة من اللااستقرار في ظل اشتداد التنافس الدولي وتضارب مصالح هذه الفواعل وتردّي الأوضاع الأمنيّة والسياسية.

في ضوء هذا المشهد المعقد تجد الجزائر نفسها، بحكم قربها الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وتقاسمها لحدود طويلة معها، تُطل على بيئة إقليميّة مشتعلة جعلت أمنها الوطني أكثر عُرضة للتأثر بمختلف التداعيات الناجمة عن تحوّل الوضع الجيوسياسي بالمنطقة وما لازمه من تردٍّ ملحوظ للأوضاع الأمنيّة. فمنطقة الساحل لم تعد تمثل مجرد فضاء جغرافي عادي مجاور بالنسبة للجزائر بقدر ما باتت تُشّكل عمقها الاستراتيجي وبطنها الرخو الذي يتعذر عليها الانسلاخ عنه. مما يكرّس لنوع من الارتباط القهري بين أمن الجزائر الوطني وأمن الدول المجاورة لها بمنطقة الساحل خاصة في ظل تشابك المشهد الإقليمي والاعتماد الأمني المتبادل الذي يفرض عليها ربط معادلة أمنها الوطني بما يحدث وراء حدودها الجغرافية.

من هذا المنطلق، يصبح من الصعب الحديث عن الأمن الوطني الجزائري بمعزل عن النظر لهذا الفضاء الإقليمي المجاور لها بل وإعادة قراءة شبكة التحوّلات الجيوسياسيّة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي.

أهمية الدراسة:

تتمظهر الأهمية العلمية والعملية للدراسة في العديد من الجوانب: أوّلاً، تنتمي الدراسة لإحدى أهّم حقول العلاقات الدولية ألا وهو حقل الدراسات الأمنيّة. ثانيًا، ينصّب تركيز هذه الدراسة على قياس التحوّلات الجيوسياسية بمنطقة الساحل الإفريقي عبر رصد مختلف الفواعل الفوق الإقليميّة/ الإقليميّة، دولتيّة كانت أم غير دولتيّة، الجديدة/ التقليدية وتحديد رهاناتها وتحليل تفاعلاتها تزامنًا مع موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة مؤخرًا. مما يجعل الدراسة تكتسي أهمية أكبر بحكم تركيزها على حركيّة التحوّلات الجيوسياسيّة الراهنة بالمنطقة على النحو الذي يمكننا من رسم ملامح المشهد الجيوسياسي الجديد بفضاء الساحل. ثالثًا، تُعنى هذه الدراسة بإبراز مدى تأثر أمن الجزائر الوطني بهذه التحوّلات عبر تسليط الضوء على مختلف التهديدات الصلبة واللينة التي أفرزها أو زاد من حدتها انقلاب الوضع الجيوسياسي بإقليم الساحل.

رابعًا، تتجلّى أهمية الدراسة في سعيها لتكوين صورة أوضح حول طبيعة المشهد الأمني الراهن في عمق الجزائر الاستراتيجي. الأمر الذي يساعد على إعادة قراءة شبكة التهديدات المتجددة والمتفاقمة، والعابرة للحدود، في مرحلة ما بعد التحوّلات الجيوسياسية. وهو ما يُجسّد أساسًا لفهم طبيعة البيئة الإقليميّة، الشائكة والمتقلبة، المحيطة بالجزائر. خامسًا، ما يُميّز هذه الدراسة هو عدم اقتصارها على قراءة سطحية جامدة للوضع الجيوسياسي بمنطقة الساحل، بل تجاوزتها للحرص على إضفاء نوع من الديناميكية على التحليل عبر اعتماد "التحليل الجيوسياسي" المبني على خطوات محددة من شأنها أنّ تفككك معطيات الوضع الجيوسياسي الراهن والقَبْلي وإعادة قراءتها وتحليلها في جوف حركيّة المشهد الإقليمي.

I. أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أبرز الأسباب التي دفعتنا لسبر أغوار هذا الموضوع المتعلق بالأمن الوطني الجزائري في جوف بيئته الإقليميّة إلى:

دوافع ذاتية:

لطالما مثّل الاهتمام الشخصي المتنامي بكل المواضيع المتعلقة بمجال الدراسات الأمنيّة خاصة تلك المرتبطة بالأمن الإقليمي دافعًا أساسيًا جعلنا نحرص أشد الحرص على انتقاء موضوع يصّب في هذا المجال. ومع مرور الوقت سرعان ما ولّد لنا ذلك الرغبة أكثر في أن يكتسي الموضوع المختار بُعدًا

وطنيًا خاصة في ظل الاجحاف أو بالأحرى النفور المستمر من مثل هذه المواضيع الجوهرية التي ترتبط بشكل مباشر بواقع الجزائر.

دوافع موضوعية:

في هذا الإطار، ارتأينا ضرورة اختيار موضوع يرتبط بالأمن الوطني الجزائري كتعبير عن رغبتنا في تقديم إسهام معرفي ولو بسيط في هذا الموضوع، على النحو الذي قد يجعل منه قاعدة انطلاقية لباحثين آخرين للتعمق والبحث أكثر في هذا الموضوع الحيوي.

في المقابل، جسّد ارتباط الموضوع بأمن الجزائر الوطني في قلب بيئتها الإقليميّة وبالتحديد منطقة الساحل الإفريقي حافزًا محوريًا لدراسة هذا الموضوع خاصة وأنّ المنطقة تُشّكل عمقًا استراتيجيًا للجزائر. كما انّ حداثة الموضوع النابعة من ارتباطه بالتحوّلات الجيوسياسيّة الراهنة بمنطقة الساحل شكّل هو الآخر دافعًا أقوى للاهتمام بهذا الموضوع نظرًا لقلة الدراسات التي تفكك وتحلل، بشكل مستفيض ومفصّل، المشهد الجيوسياسي الراهن بالمنطقة وكذا إبراز مدى تأثير التحوّلات الجيوسياسية على الأمن الوطني الجزائري. مما يدفعنا للحرص على تقديم دراسة أعمق لهذا المشهد الجيوسياسي الإقليمي نظرا لإقرارنا باستحالة دراسة أمن الجزائر الوطني خارج حركيّة هذه التحوّلات التي يشهدها عمقها الاستراتيجي في الوقت الراهن.

II. أدبيات الدراسة:

أمّا بالنسبة للدراسات التي تمّ اتخاذها كقاعدة وأساس لبناء الموضوع:

1. مقال الباحث أحمد عسكر تحت عنوان "كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل" الصادرة في أوت 2023. ناقش فيها أهّم التحوّلات الاستراتيجية (كالانقلابات العسكرية، تراجع النفوذ الفرنسي..إلخ) في منطقة الساحل تزامنًا مع التمدد الروسي عبر مجموعة "فاغنر" من أجل تحقيق أهداف موسكو الجيوسياسيّة بالمنطقة. كما سلط الضوء على ملامح المشهد الإقليمي عبر إبراز التنافس الدولي بين مختلف الفواعل الدولتيّة والإقليميّة مثل فرنسا والولايات المتحدة وتركيا والصين ودول الخليج بالمنطقة، وكيف أنّ هذه الفواعل باتت تحرص على استغلال انحسار نفوذ باريس وواشنطن لصالحها خاصة في ظل صعود نُخب عسكرية جديدة مناهضة للغرب. على الرغم من تطرق الدراسة لمختلف التحوّلات الاستراتيجية المفصليّة التي شهدتها منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة وكذا اشتداد التنافس الدولي حولها، إلا

أنّها لم تُفصّل في الرهانات التي تحملها مختلف الفواعل تجاه منطقة الساحل ولم تقدم قراءة كافية تمكننا من تحديد ملامح المشهدين الجيوسياسيَيْن التقليدي والجديد بالمنطقة. والأهم من ذلك لم توضح المقصود بالتحوّل الاستراتيجي مما كرّس لنوع من التداخل والخلط بين التحوّلات التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها الأمنيّة فمثلا يعبر تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية عن انعكاس أمني للتحوّلات بالمنطقة أكثر من كونه تحوّلا بذاته. فضلا عن أنّها لم تُثر جانبًا مهمًا يتعلق بتداعيات هذه التحوّلات وتصاعد التنافس الدولي على الأوضاع الأمنيّة بالمنطقة وعلى أمن دول الجوار.

من هذا المنطلق، تسعى دراستنا لتحديد أوضح للتحوّلات الجيوسياسيّة عبر رسم ملامح الوضع الجيوسياسي التقليدي والراهن بناء على خطوات التحليل الجيوسياسي التي تعبر عن أداة محورية من شأنها أن تساعد على رصد التحوّلات الجيوسياسيّة بإقليم الساحل. ثمّ تبيان الانعكاسات الأمنيّة لهذه التحوّلات ومدى تأثيرها على أمن الجزائر الوطني. بعبارة أبسط: تقدم دراستنا تشريحًا أعمق للوضع الجيوسياسي بالمنطقة وتحديدًا أدّق للفواعل الأجنبية والإقليميّة وتحركاتها فوق رقعة الساحل.

2. دراسة الباحث يحي زوبير الموسومة بـــ " Crisis In The Sahel: Causes, Consequences, And The Path Forward" أي "الأزمة في الساحل: الأسباب، التداعيات والمسار إلى الأمام" الصادرة، في شكل موجز قضية (ISSUE BRIEF)، في جوان 2022. تناول الباحث الأزمات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تشهدها منطقة الساحل عبر التركيز على جذورها وتداعياتها ومدى تهديدها لمصالح أو أمن الفواعل الدولتيّة والإقليميّة والمحلية. وصولا إلى الإقرار بأنّ حلّ الأزمة في الساحل مرهون بتجاوز الحلول الأمنيّة والعمل على تحقيق الأمن بكل أبعاده من خلال تبني مقاربة تنموية شاملة. في هذا السياق، تمّ اتخاذ مالي كنموذج مصّغر يعكس الأوضاع في المنطقة بل وكمركز للأزمة الساحلية. صحيح أنّ هذه الدراسة مثّلت قاعدة لتتبع تدهور الأوضاع السياسية والأمنيّة في مالي مع إشارة ضمنية لتداعيات الأزمة بباماكو على أمن دول الجوار وخاصة الجزائر. إلا أنّنا ارتأينا ضرورة التفصيل أكثر في هذه الجزئية الأخيرة بحكم أنّها ترتبط بموضوعنا، إلى جانب التركيز بشكل أكبر على التنافس الدولي بالمنطقة كعامل، من بين عدّة عوامل، أرسى أكثر لانعدام الاستقرار في إقليم الساحل خاصة وأن الباحث اكتفى فقط بالإشارة إلى بعض الفواعل

في المنطقة (فرنسا والولايات المتحدة بالتوازي مع تنامي الدور الروسي) في حين أنّ معادلة الفواعل في المنطقة باتت أكثر تعقيدًا.

3. مقال تحت عنوان "A geopolitoical study of the Sahel region " للباحثَين بوغرابة عبد الصمد وعيسات فضيلة، تمّ نشره سنة 2025. حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إبراز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي التي جعلت منها محط أنظار العديد من القوى الدولية (فرنسا، الولايات المتحدة، الصين وروسيا). إلى جانب تسليط الضوء على البيئة الأمنيّة في المنطقة والعوامل التي أدّت لاستفحال مختلف أشكال التهديدات وزعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة، دون إغفال الماضي الاستعماري وارتباطه بالأنظمة السياسية الهشة. غير أنّ هذه الدراسة ركزّت بشكل أحادي على الفواعل الأجنبية الدولتيّة وأهملت الفواعل الإقليميّة، دولتيّة كانت أم غير دولتيّة، فضلا عن أنّها لم تقدم تحليلاً معمقًا للرهانات التي تُحرك الفواعل الأجنبية بالمنطقة. وعلى الرغم من حداثة الدراسة إلا أنّها لم تقدم بيانات محيّنة في سياق تحليل وجود بعض هذه الفواعل (مثل الصين) في المنطقة. كما لم تتعرض، بطبيعة الحال، بشكل مباشر لتأثير تنامي هذا النفوذ الأجنبي بالساحل وتدهور الأوضاع الأمنيّة بالمنطقة على أمن الجزائر الوطني. وهو ما حاولنا توضيحه أكثر من خلال دراستنا.

III. الإشكالية:

إنّ دراسة الأمن الوطني الجزائري في ضوء المشهد الجيوسياسي الراهن بجوارها الإقليمي يقتضي طرح تساؤل مركزي:

كيف تؤثر التحوّلات الجيوسياسية المتسارعة التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة على أمن الجزائر الوطني؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز ملامح الوضع الجيوسياسي القَبْلي والوضع الجيوسياسي الراهن في منطقة الساحل الإفريقي؟
2. كيف أسهمت التحوّلات الجيوسياسيّة في إعادة رسم المشهد الأمني بإقليم الساحل؟
3. كيف انعكس تحوّل الوضع الجيوسياسي بالمنطقة، وما لازمه من تبعات أمنيّة، على معادلة الأمن الوطني الجزائري؟ بعبارة أخرى: ما هي أبرز التهديدات المحدقة بأمن الجزائر في ظل تسارع التحوّلات الجيوسياسيّة بعمقها الاستراتيجي؟

4. ما هي أهّم المبادئ التي تنهض عليها المقاربة الأمنيّة الجزائرية لمواجهة مختلف التهديدات المتنامية بمنطقة الساحل؟ وكيف تُرجمت هذه المقاربة على أرض الواقع؟

IV. الفرضيات:

بناء على هذه الإشكالية المطروحة يتأسس بحثنا على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما برزت فواعل (فوق إقليميّة أو إقليميّة) جديدة بمنطقة الساحل الإفريقي، كلما زادت احتمالية تضارب مصالح هذه الفواعل مع الفواعل التقليدية على النحو الذي يؤثر على المعادلة الحاكمة للوضع الجيوسياسي.

الفرضية الثانية: كلما زادت حدّة التحوّلات الجيوسياسيّة في إقليم الساحل، كلما دفع ذلك أكثر نحو ترِدِ الأوضاع الأمنيّة بالمنطقة عبر تفاقم مختلف أشكال التهديدات العابرة للحدود.

الفرضية الثالثة: من المرجح أن يؤدي تحوّل الوضع الجيوسياسي بمنطقة الساحل إلى تفاقم التهديدات الأمنيّة عند الحدود الجنوبية للجزائر على النحو الذي سيؤثر سلبًا، وبشكل مباشر، على أمنها الوطني.

V. الإطار النظري للدراسة:

بغرض دراسة هذا الموضوع ارتأينا ضرورة اعتماد إطار نظري مركب تجلّى في:

1. **التحليل الجيوسياسي**: يُعنى التحليل الجيوسياسي عمومًا بدراسة حركيّة الفواعل (فوق الإقليميّة/ الإقليميّة) في فضاء جغرافي محدد، وذلك باتباع جملة من الخطوات بداية من تحديد هذا الفضاء نفسه وذكر مميزاته (الموقع الجغرافي والموارد)، مرورًا بتحديد الفواعل والرهانات التي تحملها تجاه الفضاء، وصولاً إلى رسم ملامح المشهد الجيوسياسي. الأمر الذي يجعل منه أساسًا لرصد التحوّلات الجيوسياسيّة بمنطقة الساحل وفهم كيفية حدوثها عبر تشريح الوضع الجيوسياسي بالمنطقة وتحليله.
2. **نظرية المركب الأمني الإقليمي:** طوّرها كل من باري بوزان وأولي ويفر في كتابهما "الأقاليم والقوى بنية الأمن الدولي" سنة 2003. تنهض هذه النظرية على فكرة جوهرية تتعلق بالطابع العلائقي للأمن إذ يتعذر علينا فصل أمن أيّ دولة عن أمون الدول المجاورة لها على المستوى الإقليمي. وهو ما يتجلى في تعريفهما للمركب الأمني على أنّه "مجموعة من الوحدات التي تكون مساراتها الرئيسية في الأمننة/ نزع الأمننة، أو كلاهما، مترابطة لدرجة أنّه لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنيّة

أو حلّها بشكل منفصل عن بعضها البعض"[1]. الأمر الذي يعكس أعلى درجات الاعتماد الأمني المتبادل حيث يصبح من الصعب فهم معادلة الأمني الوطني لدولة بمعزل عن النظر لمحيطها الجغرافي المباشر. وهو ما سيفيدنا في دراستنا بحكم أنّه سيساعد على إبراز الارتباط الوثيق بين أمن الجزائر الوطني وجوارها الإقليمي، وبالتحديد في منطقة الساحل الإفريقي، وبالتالي فهم مدى تأثير التحوّلات الجيوسياسيّة على الأمن الوطني الجزائري عبر دراسة هذا الأخير في ضوء معادلة إقليميّة مركبة.

3. **الرؤية الموسّعة للأمن وفقًا لمدرسة كوبنهاجن:** برزت مدرسة كوبنهاجن في أواخر ثمانينات القرن الماضي كبرنامج بحثي نقدي يعكس تحديًا استراتيجيًا للدراسات الأمنيّة التقليدية المرتكزة على القطاع العسكري للأمن وعلى الدولة كوحدة مرجعية للأمن. ضمّ هذا البرنامج مجموعة من الباحثين في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام بالدنمارك على رأسهم ويفر وبوزان وجاب دي وايلد[2]. أسهمت هذه المدرسة في تقديم رؤية جديدة للأمن عبر تعميقه ليشمل وحدات مرجعية غير الدولة وتوسيعه من خلال تجاوز القطاع العسكري للأمن لقطاعات أخرى (القطاع السياسي، القطاع المجتمعي، القطاع الاقتصادي والقطاع البيئي)[3].

VII. الإطار المنهجي للدراسة:

اقتضت طبيعة الموضوع اعتمادنا على منهجية مركبة من:

- **المنهج التاريخي:** باعتبار أنّ هذا المنهج يقوم على تتبع المسار التاريخي لظاهرة ما، فإنّ طبيعة الموضوع تستدعي اعتماد هذا المنهج بحكم أنّ رصد وفهم التحوّلات الجيوسياسيّة الراهنة بمنطقة الساحل الإفريقي يقتضي بداية تحديد معالم الوضع الجيوسياسي الراهن والوضع الجيوسياسي القَبْلي بالمنطقة عبر تسليط الضوء على الوجود الأجنبي التقليدي (الفرنسي والأمريكي) بإقليم الساحل وتتبع تنامي اهتمام الفواعل التقليدية بالمنطقة والآليات التي اعتمدتها لترسيخ نفوذها وضمان استمرارية مصالحها، وصولا إلى تراجعها التدريجي بالتوازي مع

[1] Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 44.

[2] جويدة حمزاوي، "الدراسات الأمنيّة: معضلة فك الترابط بين الاستراتيجي والأمني"، *مجلة أبحاث* 7، عدد 01 (2022): 356.

[3] حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية - تخصص علاقات دولية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010)، 32.

دخول فواعل جديدة وموجة الانقلابات العسكرية. وهذا ما لن يتّم التوصل إليه إلا من خلال الرجوع بالتاريخ إلى الوراء خاصة خلال العِقدَين الأول والثاني للقرن الحادي والعشرين. لكن رغم تركيزنا على هذه الفترة إلا أنّ هذا لا ينفي أنّ فهم بواعث وجود بعض الفواعل التقليدية وبالأخص فرنسا يقتضي العودة إلى فترة تاريخية أبعد نظرًا لماضيها الاستعماري بالمنطقة. كما أنّ هذا المنهج يتيح لنا تسليط الضوء تطور عقيدة الجزائر الأمنيّة وحتى استراتيجيتها الأمنيّة تجاه منطقة الساحل تزامنًا مع تتبع تطور مختلف أشكال التهديدات الأمنيّة بالمنطقة.

- **المنهج المقارن:** اقتضى رصد مدى وقوع تحوّل جيوسياسي من عدمه رسم الخطوط الفاصلة بين الوضع الجيوسياسي القبْلي أو التقليدي والوضع الجيوسياسي الراهن بمنطقة الساحل، وهو ما لن يتحقق إلا عبر عقد مقارنة بين هذين الوضعين بناء على مؤشرات محددة.
- **المنهج الإحصائي:** تجلّى اعتمادنا على هذا المنهج في توظيف أرقام ومعطيات (تتعلق بالعديد من الجوانب مثل الموارد الطبيعية بمنطقة الساحل، قيمة الانفاق الدفاعي الجزائري...إلخ) في التحليل عبر تحويلها لأشكال بيانية تساعد أكثر على الربط بين متغيرات دراستنا والتوصل لفهم أعمق لها.

VIII. هيكلة البحث:

في سياق سعينا لإنجاز دراسة تحيط بمختلف جوانب الإشكالية التي ينهض عليها موضوعنا ارتأينا ضرورة تقسيم خطة دراستنا إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول، انصّب التركيز على تحديد السياق المفاهيمي والنظري لكل من التحوّلات الجيوسياسيّة والأمن الوطني. بداية من إماطة اللّثام عن مفهوم التحوّلات الجيوسياسيّة عبر تفكيك المفهوم نفسه. إلى جانب إبراز أهمية التحليل الجيوسياسي كأداة لتحليل الوضع الجيوسياسي من خلال تفكيك عناصره وإعادة قراءتها على النحو الذي يمكننا من رصد مدى وقوع تحوّل جيوسياسي من عدمه. وباعتبار أنّ الأمن الوطني يمثّل هو الآخر مفهومًا محوريًا في دراستنا، حرصنا على تحديد أدّق لهذا المفهوم عبر قراءته في ضوء التطورات المتسارعة التي شهدتها البيئة الدولية وبعدسة مختلف النقاشات النظرية (الوضعية وما بعد الوضعية) التي تناولت هذا المفهوم وحاولت مراجعته. غير أنّ ارتباط دراستنا بالأمن الوطني الجزائري في سياق بيئته الإقليميّة، دفعنا لإفراد الفكرة المتعلقة بإقليميّة الأمن بمطلب خاص، في المبحث الثاني، بغرض إبراز أهميّة الديناميكيات الإقليميّة في معادلة الأمن الوطني عبر فهم فحوى نظرية المركب الأمني الإقليمي.

مثّل الشـــق المفاهيمي والنظري الذي أثرناه في الفصـــل الأول قاعدة للانتقال للجانب التطبيقي الذي تمظهر في الفصـــلين الثاني والثالث. ركزنا في الفصـــل الثاني على تتبع مســـار وديناميكية التحوّلات الجيوســياســيّة في منطقة الســاحل الإفريقي. بداية من تبيان الأهمية الجيوســياســيّة للمنطقة وتحديد الفواعل التقليدية (فرنسا والولايات المتحدة) والرهانات التي دفعتها للاهتمام بإقليم الساحل على النحو الذي يعكس طبيعة المشـهد الجيوسـياسـي التقليدي (قبل 2019) بالمنطقة مثلما تجلّى في المبحث الأول. في حين اتجهنا في المبحث الثاني إلى تشـريح أعمق للمشـهد الجيوسـياسـي الراهن بمنطقة السـاحل عبر إبراز أهّم الفواعل الجديدة (الفوق الإقليميّة/ الإقليميّة – دولتيّة/ غير دولتيّة) ورهاناتها في ظل حركيّة المشـهد الإقليمي بالمنطقة. وبذلك، يمثّلا هذا الفصل أساسًا لرصد مدى وقوع تحوّلات جيوسياسية في الساحل وتوضيح كيفية حدوثها.

أمّا الفصـل الثالث، فخصـصـناه لتداعيات التحوّلات الجيوسـياسـيّة بالمنطقة على أمن الجزائر الوطني والاســـتراتيجيات التي تبنتها هذه الأخيرة لمواجهة التهديدات بإقليم الســـاحل. في المبحث الأول، حاولنا رســـم ملامح المشـــهد الأمني بالمنطقة بعد هذه التحوّلات كقاعدة تُحيلنا لإبراز مدى تأثر الأمن الوطني الجزائري بتحوّل الوضع الجيوسياسي بإقليم الساحل من خلال تحديد أهّم التهديدات (الصلبة واللينة) التي أفرزها، أو زاد من حدتها، هذا التحوّل. بينما تمحور المبحث الثاني حول الاســـتراتيجية الأمنيّة الجزائرية تجاه المنطقة. في هذا الصـــدد، اتبعنا مســـارًا تدريجيًا انطلق من تســـليط الضـــوء على عقيـدة الجزائر الأمنيّـة مرورًا بتبيـان الركائز التي تتـأســـس عليهـا المقـاربـة الأمنيّـة الجزائريـة للتصـــدي للتهديدات ســـاحلية المنشـــأ، وصـــولاً إلى الآليات التي اعتمدتها الجزائر لتجســـيد مقاربتها ومواجهة هذه التهديدات خاصة في مرحلة ما بعد التحوّلات الجيوسياسية.

IX. صعوبات الدراسة:

بطبيعة الحال، واجهتنا بعض الصـــعوبات عند دراســـتنا لهذا الموضـــوع على رأســـها غياب الإحصائيات المتعلقة بحجم التهديدات جنوب الجزائر خاصة في مرحلة ما بعد التحوّلات الجيوسياسية التي شـــهدتها المنطقة. فمثلا لا يوجد أرقام دقيقة تخوّل لنا تتبع مدى ارتفاع التهديد الإرهابي أو تدفق الأسلحة أو حتى الهجرة غير الشرعية في هذه المرحلة جنوب البلاد.

الفصل الأول:

التحوّلات الجيوسياسيّة والأمن الوطني:
السياق المفاهيمي والنظري

تمهيد:

يعتبر مفهوم التحوّلات الجيوسياسيّة من أبرز المفاهيم التي تعكس الحركيّة الملازمة للبيئة الدولية عمومًا والإقليميّة خاصة، وذلك نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه هذه التحوّلات في رسم ملامح المشهد الإقليمي بل والعبث في معادلة الأمن على المستوى الإقليمي.

من جهة أخرى، إذا ما ألقينا نظرة على أدبيات الدراسات الاستراتيجية خلال الحرب الباردة سرعان ما ستطفو للسطح رؤية أحادية الاتجاه اختزلت الأمن الوطني في الجانب العسكري الصلب، لكن سرعان ما طرأ تحوّل جذري على مستوى هذه الرؤية في خضم الحركيّة المستمرة التي شهدتها البيئة الدولية إذ أقرّ العديد من المنظرين بضرورة كسر أحادية المنظور هذه وتجاوزها لرؤية أوسع تعكس ديناميكية مفهوم الأمن الوطني. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب بل أكدوا حتى على ما يُعرف بإقليميّة الأمن عبر النظر للأمن الوطني في قلب بيئته الإقليميّة التي يتعذر عليه الانسلاخ عنها. ومن هنا تبرز الحاجة أكثر لفهم التحوّلات الجيوسياسيّة بحكم تأثيرها على هذه البيئة التي ينتمي لها الأمن الوطني لأيّ دولة. فعلى الرغم من الانفصال الظاهري بين هذين المفهومين إلا أنّهما في الأصل مرتبطان في إطار علاقة وثيقة من شأنها أنّ تعكس ذلك التفاعل المستمر بين أمن الدولة ومحيطها الجغرافي في ظل الحركيّة التي تكرسها التحوّلات الجيوسياسيّة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى بناء أرضية مفاهيمية ونظرية متماسكة حول كل من التحوّلات الجيوسياسيّة والأمن الوطني من خلال مبحثين أساسيين: في المبحث الأول، سينصب التركيز على فهم التحوّلات الجيوسياسيّة نفسها عبر إماطة اللّثام عن مفهومها وعن كيفية رصدها بناء على خطوات التحليل الجيوسياسي. في حين يركز المبحث الثاني على قراءة في حركيّة مفهوم الأمن الوطني في ظل التحوّل الحتمي على مستوى معطيات البيئة الدولية بداية برسم ملامح مفهوم الأمن الوطني، مرورًا بتتبع المسار التطوري الذي عرفه في ضوء النظريات الوضعية وما بعد الوضعية. وصولاً إبراز الطابع العلائقي للأمن من خلال تسليط الضوء على إقليميّة الأمن وما لازمها من تجاوز الأبعاد القطرية للأمن الوطني.

المبحث الأول: فهم التحوّلات الجيوسياسيّة

بداية لابد من تسليط الضوء على مفهوم التحوّلات الجيوسياسيّة ذاتها، نظرا لكونه مفهوما محوريًا في الدراسة، وفهم العوامل المحرِّكة لهذه التحوّلات عبر تسليط الضوء على أسس التحليل الجيوسياسي.

المطلب الأول: مفهوم التحوّلات الجيوسياسيّة

الجيوسياسة/ الجيوبوليتيك هو عبارة عن مصطلح مركب من كلمتين "الجغرافيا" و "السياسة" ومن هذا المنطلق فهو العلم الذي يركز على العلاقة التفاعلية أو بالأحرى علاقة التأثر والتأثير القائمة بينهما[1]. أمّا من الناحية الإيتيمولوجية فإنّ كلمة "جيو" (Geia) تعني آلهة الأرض في اللّغة اليونانية أمّا كلمة (Polis) فهي تشير إلى دولة المدينة، وعليه فإنّ (Geiapolis) تدّل عند اليونانيين القدامى على "استكشاف للأشكال الأرضية للمجال والأرض ومراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري"[2]. وبذلك فهي تعني علم سياسة الأرض حيث يلعب الحيّز الجغرافي بكل عناصره (الموارد، السكان، المساحة...إلخ) دورًا محوريًا توجيه سياسة الدولة إمّا نحو الإنكماش أو نحو التوسّع[3]. بطبيعة الحال، يتعذّر علينا الإقرار بمفهوم أحادي للجيوسياسة حيث انفرد كل منظّر بقراءته الخاصة للمفهوم تبعًا لاختلاف خلفيته الفكرية والنظرية وحتى السياق التاريخي والواقعي الذي تزامن معه.

ولعل من أبرز التعريفات نجد تعريف رودولف كجيلن (Roudolf Kjellèn) الذي رأى أنّ الجيوسياسة تعبر عن "دراسة الدولة ككائن جغرافي، أو حتى كظاهرة مكانية" مما يتيح إمكانية دراسة أسباب نجاح أو إخفاق الدول في سعيها نحو التوسّع[4]. في حين اتجه كارل هاوشوفر (Karl Haushfer) إلى القول بأنّها تعكس "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار الجيوسياسي الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية"[5]. بينما أقرّ قبلهما فريدريك راتزل (Friedrich Ratzel) بأنّ الجيوسياسة ليست إلا العلم الذي ينظر للخصائص والشروط الجغرافية

---

[1] منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، 13.

[2] محمد عبد السلام, *الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول*, (مصر: دار الكتاب، 2019)، 16.

[3] رتبة برد، "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية* 02، عدد 04 (2021): 158.

[4] Sophie Chautard et Thibaut Klinger,*Encyclopédie de géopolitique*, (Paris: Studyrama, 2010), 26.

[5] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 14.

والفضـــاءات المكانية الكبرى خاصـــة كعامل محوري وحاســـم في حياة الدول، فحياة الأفراد والمجتمع الإنسـاني ترتبط بطبيعة الأرض التي يعشـون فوقها، "والتي يرسـم قانون الجغرافيا قدرها المحتوم". أمّا إيف لاكوسـت (Yves Lacoste) فقد اتخذ رؤية مختلفة تمامًا للمفهوم حيث نظر له كدراسـة "للنماذج المختلفة لتنازع القوى حول الأقاليم" فالقوة ترتبط في النهاية بالثروات الباطنية للإقليم ومدى قابلية بروز هذه القوة لتتجاوز حدود الإقليم، غير أنّ التنازع الذي تحدث عنه لاكوسـت لا يقتصـر على القوى السياسية فقط (الدول)، بل يمتد حتى للحركات السياسية والجماعات المسلحة وغيرها[1].

إنّ الجيوسـياسـة هي طريقة لتحليل السـياسـة الخارجية حيث تهدف لفهم والتنبؤ بسـلوك الدولة السـياسـي بناء على المتغيرات الجغرافية على غرار الموقع والحجم والتضـاريس والمناخ والديموغرافيا والموارد الطبيعيـة بـل وحتى التطور التكنولوجي[2]. ممـا جعـل المفكر الجيوبوليتيكي الفرنسـي بيـار بيهـار (Pierre Béhar) يقرّ بأنّ الجيوسياسة هي سياسة ناتجة عن القيود التي تفرضها الجغرافيا[3].

ترجع جذور هذا المصطلح إلى عام 1899 حيث تأسس على يد الجامعي السويدي كجيلن (1846-1922) في كتابه "الدولة ككائن حيّ" الذي عكس بوضـوح تأثره العميق بأفكار كل من راتزل وداروين (Darwin) حول الجغرافيا السـياسـية. إلا أنّ التأسـيس الفعلي للجيوسـياسـة كمنهج يرتبط بالكولونيل الألماني هاوشوفر[4](1869-1946) حيث ميّز بين الجغرافيا السياسية (PoliticalGeography) التي ينحصر اهتمامها في دراسة "توزيع السلطة الدولتيّة على مساحة القارات والشروط (الأرض، المناخ، الموارد) التي

[1] باسكال بونيفاس، *الجيوبوليتيك مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا*، ترجمة إياد عيسى (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2020), 12,11.

[2] نجيم حذفاني، "جيوسياسية العلاقات الدولية"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية، باتنة، 2023/2022، 02.

[3] Csurgai, Gyula. "Geopolitics, Geoeconomics and Economic Intelligence", *Strategic Datalink*, no. 69 (March 1998): 01.

[4] جدير بالذكر أنّ كل مفكر جيوبوليتيكي قد طرح أفكارًا تتماشى والفلسفة السياسية أو أيديولوجية الدولة التي ينتمي إليها فمثلا انتقد المفكر الفرنسي فيدال دي لا بلاش (Vidal de la Blache) أفكار هاوشوفر عبر التوجه نجو بلورة أفكار تكرّس لسياسة فرنسا، وهو نفس ما اتجه إليه ألفريد ماهان (AlfraidMahan) حيث تقاطعت أفكاره مع الأهداف السياسية للولايات المتحدة. ومن ثمّ، فإنّ هذه الأفكار لم تنبع من عدم بل هي وليدة الرغبة في التكريس لمصالح الدولة بالدرجة الأولى، مما يُسقط الحياد عن الجيوبوليتيك لكن لا يعني في نفس الوقت أنّها مجرد أداة للدعاية السياسية. أنظر:

Sultan Ilhan, "Geopolitics and Historical Correlations Thereof", 628, accessed March 14, 2025, https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/1986346

تمارس في ظلها هذه السلطة" من جهة، وبين الجيوسياسة التي تركز على النشاط السياسي، كموضوع، في فضاء طبيعي من جهة أخرى[1].

هنا تجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من التطابق الظاهري بين مفهومَيْ الجغرافيا السياسية والجيوسياسة إلا أنّهما في الأصل مختلفان حيث تعبر الأولى عن علم ساكن (Static) يرتكز على التحليل الموضوعي لبيئة الدولة عبر دراسة الحقائق المادية والجغرافية الملموسة حيث تبحث في الدولة من وجهة نظر المساحة (المجال). أمّا الثانية فهي تعزز حركيّة الأولى وتهتم برسم خرائط متجانسة لخدمة الأغراض العسكرية للدولة باعتبار أنّ الحدود قابلة للتعديل من طرف البشر، وهكذا فهي تنظر للمساحة (المجال) من وجهة نظر الدولة حيث تنفرد بقدرتها على رسم صورة مستقبلية لما يجب أن تكون عليه الدولة على خلاف الجغرافيا السياسية التي ينحصر اهتمامها في دراسة ما هو كائن أو موجود أي الكيان القائم للدولة.

وبذلك، فإنّ الجيوسياسة تدرس الدولة بغية تعزيز القوة (Power Confirmation) عبر الاستفادة من التحليل الذي تتوصل إليه الجغرافيا السياسية في صنع القرار السياسي، في حين أنّ الجغرافيا السياسية تكتفي بدراسة الدولة من أجل تحليل القوة فقط (Power Analysis)[2].فضلا عن أنّ الجيوسياسة ليست إلا امتدادًا للجغرافيا السياسية إذ برزت هذه الأخيرة مع الأفكار التي طرحها راتزل، خلال القرن التاسع عشر (19)، الذي سلّط الضوء على الروابط القائمة بين الوسط الطبيعي والمجتمعات حيث رأى بأن الدولة تتأثر إلى حد عميق بالوسط الذي تتواجد فيه، الأمر الذي دفعه للإقرار بحتميّة الرابطة القوية التي تجمع كل من المجال الحيوي والقوة القوميّة. مما جعل أفكاره بمثابة قاعدة انطلاقية لكجيلن[3].

عمومًا، بإمكاننا القول أنّ الجيوسياسة لم تكن ترتبط، منذ قرن، بالتحليل الموضوعي بل كانت في الأصل تُوجِّه سياسة الدولة على النحو الذي يحقق لها مصالحها إذ لم تعدو سوى أن تكون أداة لتحقيق غايات الدول ووسيلة لتبرير طموحاتها للسلطة عبر الارتكاز على الحتميّة الجغرافية

[1] حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية - تخصص علاقات دولية، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010)، 49.

[2] محمد عبد السلام, *الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول* (مصر: دار الكتاب، 2019)، 49،50.

[3] حمزة, "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 49.

(Déterminisme Géographique)، وهو ما تجلّى بوضـــوح مع النازيين، خلال الحرب العالمية الثانية، الذي اتخذوا من هذه الحتميّة كذريعة للهيمنة على أوروبا. لكن ســرعان ما انقلبت هذه الرؤية مع بروز منظرين جدد كرّسوا لرؤية جديدة للجيوسياسة "المحايدة" القائمة على دراسة الأحداث وتفكيكها دون أيّ أفكار رجعيّة أو توسعيّة[1]. ذلك أن التصوّر الجديد للجيوسياسة، على خلاف التصوّر السلبي الذي كان شـــائعا من قبل، قد اتخذ رؤية أوســع وأشــمل في عصــر الســيادة وثبات الحدود حيث لم تعد الجيوســياســة مرتبطة بالتوسّــع بشــكل قهري، بل امتدت لتشــمل متغيرات أخرى كالتاريخ والاقتصــاد والثقافة في سياسات الدول وهو ما أكدّ عليه فرانسوا ثيال (François Thual) إذ رأى أنّ الجيوسياسة هي تهذيب وتصحيح للرؤية عبر إدراك أين تتقاطع الجغرافيا مع الســياســة والتاريخ والاقتصــاد[2]. مما جعلها تتعلق بدراسة مختلف التأثيرات (الجغرافيا، الثقافة، المجتمع والاقتصاد) التي تُسهم في توجيه سلوك الأمة وتحديد طبيعة علاقاتها مع الأمم الأخرى[3].

وبالتالي، يتضــح لنا أنّ الجيوســياســة قد عرفت مســارًا تاريخيًا حافلاً تمظهر في العديد من الإسهامات النظرية التي أرست لرؤية محددة للمفهوم. لكن عموما، يمكن القول أنّ الجيوسياسة تعبر في أبسط معانيها عن اتخاذ المعطيات الجغرافية المتعلقة بالموارد والموقع والإقليم...إلخ كقاعدة وأساس في تحليل ســلوك الدولة وفهم العوامل الدافعة لتبنيها لســلوك دون آخر، مما يجعلها تتسّــم بالحركية والتغيّر باعتبار أنّ كل دولة تنفرد بجغرافيتها الخاصة. بعبارة أبسط: تهتم الجيوسياسة بتسليط الضوء على العلاقة القائمة بين الحيّز الجغرافي والسلوك السياسي.

في المقابل، يشــير "التحوّل" (transformation) وفقا لقاموس كامبريدج (Cambridge Dictionary) إلى التغيير الكامل على مستوى مظهر أو طبيعة شخص أو شيء ما حيث يتخذ هذا التغيير منحى إيجابي[4]. وإذا ما انتقلنا للقواميس العربية فإنّ هذه الكلمة مأخوذة من الفعل "تحوّل" حيث يُقال تحوّل الشــيء أي تغيّر وانقلب أو تحوّل الشــخص/ الشــيء إلى كذا بمعنى أنّه قد "تبدّل من حال إلى حال، أو تنقّل من

[1] Sophie Chautard et Thibaut Klinger, *Encyclopédie de géopolitique*, 23.

[2] سارة شتوح،"أثر التحوّلات الجيوسياسيّة في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي" (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: دراسات دولية، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2020)، 17.

[3] Chautard et Klinger, *Encyclopédie de géopolitique*, 23.

[4] Cambridge Dictionary, s.v. "transformation," accessed February 4, 2025. https://encr.pw/Orx0R

موضع إلى موضع"[1]. وهكذا، فإنّ التحوّل ليس إلا تعبيرًا عن عملية أو نشاط يؤدي إلى الانتقال من حال إلى حال أو من وضع لآخر. وإذا ما قمنا بدمج كلا المصطلحين "التحوّل" و"الجيوسياسة" سرعان ما سيطفو للسطح المدلول الأدّق "للتحوّل الجيوسياسي" الذي يعكس ذلك الانتقال من وضع جيوسياسي (Geoplitical Situation)[2] إلى وضع آخر مختلف. لكن يبقى السؤال الأهم: هل هنالك معايير أو مؤشرات محددة لرصد التحوّلات الجيوسياسيّة؟ بعبارة أخرى: ما هي العوامل المُحرِكَة للتحوّل الجيوسياسي؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أوّلاً تسليط الضوء على التحليل الجيوسياسي مثلما سيتضح لاحقا.

[1] بيرزيت أونتولوجي .*تحول* .تاريخ التصفح 4 فبراير 2025. https://l1nq.com/haYeh

[2] بالنسبة للوضع الجيوسياسي فهو يتعلق بـ "تنافس القوى وعلاقات القوة في فضاء معين". أي أنّه يتضمن ميزان القوة والقوى الإقليميّة والدولية. أنظر:

Gyula. "Geopolitics, Geoeconomics and Economic Intelligence", 01.

المطلب الثاني: التحليل الجيوسياسي كأداة لرصد التحوّلات الجيوسياسيّة

إنّ فهم التحليل الجيوسياسي يستلزم تمييزه عن التحليل الجغرافي في المقام الأول إذ ينصّب اهتمام هذا الأخير على تنظيم الأشياء الموجودة على سطح الأرض (مناخ، تضاريس، موقع) ثم يُقدِم على تسليط الضوء على الروابط التي تجمع هذه الأشياء على نحو الذي يضفي سمة معينة على إقليم ما حيث يُظهر مدى انفراده بخصائص مناخيّة، طوبوغرافية، مساحيّة، موقع ومصادر طبيعيّة، على خلاف التحليل الجيوسياسي الذي يتخذ نطاقًا أوسع سواء من حيث مجاله، فواعله أو الرهانات التي يدرسها[1].

غير أنّ فهم هذه الفكرة الأخيرة يلزمنا بتسليط الضوء على أفكار ستيفان روزيار (Stéphane Rosière) الذي أشار بوضوح إلى أنّ رسم الخطوط الفاصلة بين التحليل الجغرافي السياسي والتحليل الجيوسياسي والتحليل الجيواستراتيجي مرهون بتحديد طبيعة الرؤية إلى الفضاء[2] (l'éspace) نفسه: هل يتّم النظر إليه كإطار(un cadre) أم كرِهان (un enjeu) أم كمسرح (un théatre)؟ إنّ الإجابة على هذا السؤال كفيلة بتحديد معالم أوضح للقاعدة الانطلاقية التي يتركز عليها كل تحليل.

في هذا الصدد يكون الفضاء رهانًا للجغرافيا السياسية إذا ما تمّ النظر إليه كإطار[3] حيث يتكوّن هذا الأخير من أقاليم على عدّة مستويات محددة عبر الحدود ومترابطة من خلال الشبكات التي تخلق (الحدود والشبكات) خطوطا سياسية أساسية خاضعة لمراكز القوة. وهكذا، فإنّ هندسة الفضاء السياسي ترتكز على: الأقاليم (Territoires) على المستوى العالمي والإقليمي أو المحلي إذ أكدّ روزيار على ضرورة كسر أحادية القراءة التقليدية للإقليم السياسي المتمحورة حول الدولة ذات السيادة، ذلك أنّ الجغرافيا السياسية المعاصرة تقتضي توسّع هذه القراءة لتشمل أنواعًا أخرى من الأقاليم السياسية: *الأقاليم ما دون الدولة أو ما دون الوطنية*(les territoires infra-étatiques)المتمثلة في المناطق والكيانات الإدارية، *الأقاليم ما فوق الدولة* (les territoires supra-étatiques) على غرار المنظمات الحكومية

---

[1] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 50.

[2] استند روزيار على أفكار ريمون أرون (Raymond Aron) المتعلقة بالفضاء حيث نظر إليه كوسط (milieu)، كمسرح وكرهان. رأى روزيار أنّ هذه الثلاثية كفيلة بتسليط الضوء على الدلالات المتعددة للفضاء وتقديم قراءة استكشافية له، غير أنّه استبدل اصطلاح الوسط باصطلاح "الإطار" نظرا لشمولية الأول والقيود التي يفرضها عند النظر للعالم بعدسة سياسية. أنظر:

Stéphane Rosière, *Géographie politique & Géopolitique : Une grammaire de l'espace politique*, 3ème éd. (Paris : Ellipses,2021), 21.

[3] جدير بالذكر، أنّ روزيار هنا يتحدث عن الجغرافيا السياسية كدراسة للإطار السياسي مما يجعله بعيدا عن التحليل الجغرافي المحض السالف الذكر.

الدولية، *والأقاليم العابرة للدول*(les territoires transétatiques) والتي تشمل الأقاليم السوسيوثقافية: اللغوية والدينية. فالدولة ليست المصدر الوحيد لإنتاج الفضاء السياسي، بل برز فاعلون آخرون لمزاحمتها في هذا الشأن كالأحزاب والجمعيات السياسية والجماعات الإثنية وغيرها. إضافة إلى الخطوط (lignes) أي الحدود والشبكات التي تشكل هياكل العلاقات وعوامل التمييز بين الفاعلين السياسيين. والمراكز (poles) أي الأقطاب السياسية كعواصم الدول ومقرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية أو حتى المراكز الروحية والفكرية. لكن سرعان ما ستنقلب هذه الصورة بشكل جذري إذا ما غيّرنا العدسة التي ننظر من خلالها للفضاء حيث يخرج من دائرة الجغرافيا السياسية ليصبح موضوعًا للاستراتيجية أو الجيواستراتيجية، إذا ما تمّ النظر إليه "كمسرح"[1].إلا أنّ السؤال الذي يهمنا أكثر هو: متى يكون الفضاء موضوعا للتحليل الجيوسياسي؟

يصبح الإقليم موضوعًا للتحليل الجيوسياسي إذا ما تمّ النظر إليه على أنّه "رهان"، وبذلك فإنّ أهمية الفضاء وقيمته لا تنبع من حالته وخصائصه الجغرافية بقدر ما تنبع مما يمثله هذا الفضاء ذاته بالنسبة للفواعل وأمنها، ذلك أنّ الفواعل تتنافس دائما لمراقبة أو إحكام سيطرتها[2] وقبضتها على كل الأقاليم المرتبطة بأمنها بالدرجة الأولى[3] خاصة وأنّ حفظ السلطة أو انتزاعها أو حتى اكتساب موقع مهيمن يعتبر الرهان المركزي في الجيوسياسة. ومن ثمّ، فإنّ "التحليل الجيوسياسي يهتم بالفواعل، بالرهانات التي تحفزّ الصدام بينها وبالديناميكيات الإقليميّة التي تنشأ عن هذا التنافس"[4].

فإذا كانت الجغرافيا تركز على دراسة الأقاليم المحددة بحدود والخاضعة لتسيير مراكز معينة، فإنّ مجال الجيوسياسة يتجاوز هذا الإطار الضيّق ليدرس كل أشكال الفضاءات والأقاليم (دولتيّة، فوق دولتيّة، دون دولتيّة وعبر دولتيّة) والتي تتدخل العديد من المعايير (الاجتماعية _ الثقافية والاقتصادية والسياسية...إلخ) في تحديدها. وهكذا، يتجلّى لنا أنّ الجغرافيا السياسية تنهض على أسس

[1] Rosière, *Géographie politique & Géopolitique*, 21-23.

[2]لابد من التمييز بين مفهوم "المراقبة" (contrôle) ومفهوم "السيطرة" (domination) حيث يعبر المفهوم الأول عن المراقبة المباشرة الظاهرة والتي عادة ما تتسّم بطابعها القانوني الرسمي، في حين أنّ السيطرة أوسع من المراقبة المباشرة إذ تتضمن كل من المراقبة المباشرة وغير المباشرة في نفس الوقت كما أنّها ترتكز على التأثير واعتماد وسطاء آخرين لتحقيق مصالح الدول دون أي تدخل واضح ودون تكاليف حتى مما يجعلها غير قانونية. أنظر:

Rosière, *Géographie politique & Géopolitique*, 398-400.

[3]حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 50.

[4]Rosière, *Géographie politique & Géopolitique*, 23.

مغايرة تمامًا للجيوسياسة حيث تهتم هذه الأخيرة بحركيّة الإقليم وتطوره، في حين لا يتجاوز اهتمام الجغرافيا السياسية تحليل الإطار السياسي (الإقليم) في فترة معينة. زد على ذلك، فإنّ التحليل الجيوسياسي يرتكز على جملة من الفواعل المتمثلة في كل الكيانات التي تتنافس وتنازع من أجل بسط سيطرتها على إقليم ما أو مراقبته على غرار دول، منظمات، جيوش، جماعات مسلحة، عصابات وحتى شركات[1].

فحسب روزيار لا يمكن اختزال هذه الفواعل في الدولة فقط بل هي تتجاوزها لتشمل الشعوب (كل أشكال الجماعات البشرية من القبيلة إلى الأمة) والهياكل (السياسية، الاقتصادية، الإعلامية والعسكرية) حيث يُقدِم كل فاعل على تطوير أو بالأحرى خلق تمثّلاته الإقليميّة (ses représentations territoriales) والتي تعبر عن انفراد كل فاعل بتصورّه الخاص للفضاء والإطار السياسي التابع له، كما يتضمن هذا التصورّ المطالب الإقليميّة لكل فاعل وكذا تعريف هذا الأخير لهرمية الأقاليم التي يتّم على أساسها التمييز بين الفضاء المركزي الأساسي والأطراف التي لا تنفرد بأهمية بالغة. على هذا الأساس يتجّه الفاعلون الجيوسياسيون نحو بلورة استراتيجية (مدنية/سياسية أو اقتصادية أو عسكرية) لتحقيق أهدافهم[2]. كما أنّ التحليل الجيوسياسي لا يعترف بالمفهوم التقليدي للحدود الذي يقتصر على نقاط معينة لأنه في الأصل ينظر إليها كمساحات أو أقاليم حدودية[3].

أمّا بالنسبة للرهانات (موضوع التحليل الجيوسياسي) فهي ذات طبيعة تعدديّة حيث تختلف تبعًا لاختلاف الفاعلين والأقاليم. فقد يكون الإقليم مهّمًا إمّا لذاته وإمّا للأهمية التي يمثلها للفواعل، كما أشرنا سالفا، سوءا من حيث الثروات التي يحتويها أو من حيث الأمن. ومن هنا يؤكد روزيار على أنّه على الرغم من أنّه ليست كل الرهانات إقليميّة بالضرورة إلا أنّ ما يُميّز الجيوسياسة هو اهتمامها بدراسة هذا النوع من الرهانات على وجه التحديد وذلك نظرا لانفراده (الإقليم) ببُعد مكاني واضح. ومن ثمّ، فإنّ الجيوسياسة هي توصيف لمشهد تنافسي يكون الإقليم موضوعه، إنّها "وصف للديناميكيات الإقليميّة للفواعل الجيوسياسيين (وتمثّلاتهم الإقليميّة واستراتيجياتهم) والرهانات التي

[1] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 51.

[2] Stéphane Rosière, " Géographie politique, géopolitique et géostratégie : distinctions opératoires ," *l'Information géographique* 65, n°1 (Janvier 2001) : 04, DOI : 10.3406/ingeo.2001.2732

[3] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 50.

تحفزهم". لذا رأى روزيار أنّ التحليل الجيوسياسي لابد أن يقدم مختلف وجهات النظر المتعارضة لكل فاعل وتقديم حكم موضوعي على أساسها، غير أنّ هذا لا ينفي أنّ التحليل الجيوسياسي مُعرّض دائما لخطر التمييع (la dilution)[1].

إلا أنّ روزيار لم يكن الوحيد الذي تحدث عن التحليل الجيوسياسي إذ اتجه بعض المفكرين على غرار فريديك لاسير (Frédréric Lasserre)، إيمانويل غونون (Emmanuel Gonon) وإريك موتوت (Eric Mottet) إلى تسليط الضوء على ثنائية الفواعل والفضاء إذ رأوا أنّ التحليل الجيوسياسي يركزّ على الأماكن والفضاء بالدرجة الأولى، غير أنّ هذا التحليل لا يمكن أنّ يكتمل بمعزل عن الفواعل (دولة، فرد، جماعات أو هياكل) التي تضفي نوعا من الديناميكية على الأقاليم وتعكس ذلك التنافس المستمر حول القوة فوق هذه الأقاليم. وهو ما يُظهر مركزيّة دراسة الفواعل وقراراتهم في الجيوسياسة ذلك أنّ هذه الأخيرة لا تهتم بالفضاء لذاته أو لخصائصه التي يتسّم بها، بل لأنّ الفاعلين مهتمون بهذا الفضاء ويطالبون به ويستغلونه، مما يجعل هذا الفضاء يتحوّل إلى إقليم.

على هذا الأساس ميّز هؤلاء المفكرون بين نوعين من الفضاءات: الأولى، هي "الفضاءات الشرعيّة" (les espaces légitimes) أي الفضاء الذي تنفرد باعتراف قانوني على غرار الدولة، والأقاليم فوق دولتيّة وغيرها. والثانية هي "الفضاءات المُمارَسَة" (les espaces pratiqués) وهي الفضاءات التي تكون محطّ اهتمام الفاعلين الذين يعملون على استغلالها والمطالبة بها حيث يطورّ كل فاعل ممارسات مكانيّة تعكس استراتيجياتهم التي تؤثر إلى حد بعيد في عملية تنظيم الفضاء[2]. لكن هذه الممارسات، بطبيعة الحال، لا تنبع من عدم بل هي وليدة ما يُعرف بـــ "الأقلمَة"[3] (la territorialité) التي تعبر عن جملة من التمثّلات، أي جملة التصوّرات التي يدرك من خلالها الفاعلون الواقع، التي يحدد من خلالها الفاعل علاقته بإقليم ما مما قد يؤدي إلى التنافس مع الفواعل الأخرى نتيجة لاختلاف تمثّلاتهم[4].

---

[1] Rosière, " Géographie politique, géopolitique et géostratégie ", 04,05.

[2] الفضاء ليس سياسيًا بالضرورة إذ يوجد فضاءات أخرى على غرار الفضاء الاجتماعي الثقافي، الاجتماعي، الديني...إلخ تتداخل مع الفضاء السياسي، وقد يكون الفضاء انعكاس للذاكرة أي أنّه يمثّل قيمة تاريخية للفاعلين، وقد يمتد ليشمل حتى مناطق الإنتاج والتبادل...إلخ التي تنفرد بقيمة بالغة بالنسبة للفاعلين. أنظر:

Frédéric Lasserre, Emmanuel Gonon et Éric Mottet, *Manuel de géopolitique* : Enjeux de pouvoir sur des territoires, 3ème éd. (Malakoff : Armand Colin, 2020), 24.

[3] يتقاطع هذا المفهوم مع مفهوم "التمّثلات الإقليميّة" الذي استعمله روزيار.

[4] Frédéric Lasserre Emmanuel Gonon et Éric Mottet, *Manuel de géopolitique,* 23-25.

عموما، أقرّ هؤلاء المفكرون بأنّ كل تحليل جيوسياسي يستلزم جملة من الخطوات التي تساعد على فهم رهان محدد، ألا وهي: تعريف وتحديد الرهان الذي يعتبر مصدر التوتر أو الأزمة أو الصراع أو الحرب لعدّة أسباب كالصراع على الموارد الطبيعية والطاقوية، صراع السيطرة على الفضاءات والأقاليم...إلخ، تحديد الفضاء أو الإقليم عبر تحديد وضعه الجغرافي، خصائصه المادية، حالة الحدود، الموارد المتاحة، خصائص السكان، الجغرافيا الثقافية والإثنية والدينية، مدى وجود أقليات، الأنظمة السياسية، القواعد العسكرية وغيرها، تحديد الفواعل الداخلية والخارجية قد تكون فواعل داخل الدولة (كالمقاطعات)، فواعل عبر دولتيّة (كالشركات متعددة الجنسيات)، فواعل لا دولتيّة (منظمات غير حكومية، جماعات ضغط دينية أو سياسية ومنظمات دولية)، تحديد المستويات المختلفة للتحليل إذ أنّ تحليل الرهان الجيوسياسي يقتضي إدخال عدّة فواعل بهويات مختلفة مما يحول دون الارتكاز على مستوى أحادي للتحليل، لذا لابد من التنقل عدّة مستويات (محلي، وطني، دولي) لفهم طبيعة الصراعات الجيوسياسيّة سواء داخل الدولة، أو بين دول، أو بين كتل جيوسياسية. تحديد تمثّلات الفواعل الداخلية والخارجية لأنّها تساعد على فهم الرهان المرتبط بالإقليم وموارده، وصولا إلى مرحلة التركيب والكتابة التي تتضمن جمع كل هذه المعطيات السالفة الذكر وفق منهجية محددة بداية من تقديم الأزمة وتحديد الإقليم والفاعلين وتحليل مواقفهم، إلى غاية التوصّل لتفسير للرهان وحتى استشراف المستقبل[1].

في المقابل، أشارت الأستاذة غيولا كسوغي (Gyula Csurgai) إلى أنّ التحليل الجيوسياسي ينهض في الأصل على التمثّلات الجيوسياسيّة التي تعبر عن الأبعاد الذاتية للإقليم إذ أنّها تعكس جملة من "الخرائط الذهنية" التي تؤثر على إدراك الشعوب لمدى أهمية إقليم ما، مما يكرّس للصراع المستمر بين هذه الشعوب نتيجة تضارب الرؤية حول امتلاك نفس الإقليم بل وقد تصبح هذه التمثّلات أساسًا للمشاريع السياسية للدول الأمر الذي يؤثر على ممارساتها الجيوسياسيّة من جهة، وتحليل الممارسات المرتبطة بالاستراتيجيات التي تتبناها الفواعل الدولتيّة وغير دولتيّة من جهة أخرى. فالتحليل الجيوسياسي يقوم على دراسة استراتيجيات الفاعلين، بعد تحديدهم، بغية فهم أهدافهم ومحفزاتهم ونواياهم، وهذا ما يستلزم طرح جملة من التساؤلات: من هم الفاعلون؟ من يريد ماذا؟ ضدّ من؟ مع من؟ كيف؟ لماذا؟ ما هي الوسائل المستخدمة؟ متى؟ وأين؟ من جهة أخرى، رغم تقاطع كسوغي مع

[1] Frédéric Lasserre Emmanuel Gonon et Éric Mottet, *Manuel de géopolitique,* 62-65.

روزيار في الفكرة القائلة بأنّ الفضاء يصبح رهانًا جيوسياسيًا عندما يجسّد قيمة محددة للفاعلين، إلا أنّها اختلفت معه حول سبب تنافس الفاعلين حول هذا الفضاء أي سبب امتلاك هذا الفضاء لقيمة معينة والتي رأت بأنّها لا تقتصر على غنى الفضاء (الموارد الطبيعية) بل تشمل حتى الأهمية الاستراتيجية للفضاء وكذا البُعد الهويتي (التمثّلات الجيوسياسيّة). ومن ثمّ، فقد يتجه مختلف الفاعلون نحو مراقبة نفس الفضاء لكن كل فاعل يحمل رهانًا مختلفًا قد يكون اقتصاديًا وجيواستراتيجيًا لدولة ما وهويتيًا لدولة أخرى[1].

وبذلك فهي لم تشر بصفة صريحة للأمن كأساس يجعل الفضاء رهانًا بالنسبة للفاعلين كما أنّها تحدثت عن التمثّلات الجيوسياسيّة المرتبطة بالبُعد الأيديولوجي المكاني، في حين أنّ روزيار لم يُشر لهذا البُعد الأيديولوجي الذاتي عندما تحدث عن "التمثّلات الإقليميّة" بل اقتصر على القول أنّها تعكس تصوّرًا تُميّز الفواعل بناء عليه بين الأقاليم المهمة وغير المهمة على أساس عوامل موضوعية (الثروة والأمن).

من جهة أخرى، أكدّت على أنّ التحليل الجيوسياسي في الوقت الراهن لابد أنّ يأخذ بعين الاعتبار كل المستويات (المحلي، الوطني، الإقليمي، القاري والعالمي) خاصة وأنّ التركيز لم يعد منصبًا فقط على الجيوسياسة الخارجية، المتعلقة بدراسة العلاقات بين قيادة سلطة سياسية والإطار الجغرافي الذي تُمارس فيه، بل أصبح متمحورًا حول الجيوسياسة الداخلية المرتبطة بالأوضاع الجيوسياسيّة داخل الدولة ذاتها (تفكك الدول متعددة الأعراق والثقافات). وهكذا، فإنّ التحليل الجيوسياسي ينهض على منطق متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل الثابتة (الموقع، المناخ، الموارد الطبيعية، اللغة، الدين وغيرها) والمتغيّرة (المعطيات الاقتصادية، الديمغرافية، السياسية والاستراتيجية)، الداخلية والخارجية ضمن بُعد الفضاء – الزمن[2].

وعليه، بإمكاننا القول أنّ التحليل الجيوسياسي هو في الأصل تحليل ديناميكي يقوم على جملة من العناصر الأساسيّة التي تخوّل لنا فهم وتحديد معالم الوضع الجيوسياسي، ألا وهي: تحديد الفضاء الجغرافي وخصائصه ونقاط قوته(الموقع الجغرافي، الموارد...إلخ) التي تجعله يمثل رهانًا بالنسبة

[1] Gyula Csurgai, "L'analyse géopolitique : une approche interdisciplinaire pour déchiffrer la complexité des relations internationales ", *Revue Militaire Suisse*, no. 3 (2009) : 04-06. https://doi.org/10.5169/seals-348811

[2] Ibid, 06.

للفواعل، تحديد الفواعل في ذلك الفضـاء والتي قد تكون إقليميّة/ محلية (دولتيّة، غير دولتيّة) أو فوق إقليميّة/ أجنبية (دولتيّة، غير دولتيّة)، تحديد الرهان أو المشـروع الذي يحمله كل فاعل في الفضـاء الجيوسـياسـي وهو ما يتجلّى بوضـوح عبر فهم التمثّلات التي يحملها كل فاعل تجاه الإقليم، وصـولا إلى رسم المشهد الجيوسياسي العام بهذا الفضاء عبر الارتكاز على كل المعطيات الأساسية المتعلقة بالفضاء التي تمكّننا من فهم شـبكة العلاقات بين الفواعل مما يسـاعد على تحديد الفواعل التي المتصـارعة والفواعل المتحالفة.

وبذلك، فإنّ تركيزنا على التحليل الجيوسياسي يرجع في الأصل لأهميته البالغة كأداة تمكننا من وصف وتحديد المشهد الجيوسياسي، وبالتالي رصد طبيعة التحوّلات الجيوسياسيّة القائمة بعد التشريح الجيوسـياسـي الكامل للفضـاء من جهة. كما أنّ التحليل الجيوسـياسـي يُظهر لنا الطابع المطاطي لحدود الدولة التي لم تعد ترتبط بذلك المفهوم التقليدي الجامد بل باتت تمتد لما وراء هذه الحدود مما أدّى لتوسـيع الدولة لنطاق رؤيتها وقراءتها لمفهُومَيْ الأمن والتهديد، وبالتالي توسـيع نطاق مصـالحها التي أصـبحت تتجاوز الأبعاد القطرية للدولة لتصـل إلى مناطق أخرى لمجرد انفراد هذه المناطق بخصـائص ومميّزات تجعلها تمثل رهانا للدولة أو بقية الفواعل، وهو ما يُخوّل لنا فهم سـبب حركيّة الفواعل في فضاء جغرافي ما دون آخر من جهة أخرى.

هذا بالنسـبة للتحليل الجيوسـياسـي كأداة مُحدِدَة للتحوّلات الجيوسـياسـيّة، لكن هذا لا ينفي وجود رؤى وأطروحـات متبـاينـة حول العوامـل المُحرِكَـة للتحوّل الجيوسـيـاسـي والتي تـأرجحـت بين الجيوبولتيك الكلاسيكي والجيوبوليتيك النقدي.

وفقًا للجيوبوليتيك التقليدي ينتج التحوّل الجيوسـياسـي عن عاملين رئيسـيين: الأول، يتعلق بحدوث تغيّر على مسـتوى علاقات القوة على المسـتوى الدولي أو حتى المسـتوى الإقليمي. أمّا الثاني، فيتمثل في تغيّر على مسـتوى مصـادر تهديدات أمن الدولة. لكن سـرعان ما تدخل أنصـار الجيوبليتيك النقدي ليؤكدوا على أنّ هنالك سبب آخر يُسهم في حدوث التحوّل الجيوسياسي ألا وهو "الأحداث" التي

تؤدي إلى نشأة أوضاع جيوسياسية جديدة أو ما يُعرف، حسبهم، بالنظام الجيوسياسي إذ ينفرد كل نظام بقواعد جيوسياسية تحكمه[1].

غير أنّه قد تأتي فترات تشهد تغيّرات مفاجئة ضمن الترتيب الجيوسياسي الإقليمي المرتبط بالوضع الجيوسياسي العام والتي تُعرف بـ "فترات الانتقال الجيوبوليتيكة" أو "النقلة السريعة في تغيّر الحدث" مثال ذلك سقوط الاتحاد السوفياتي 1990، سقوط نظام الشهنشاه بإيران عام 1979، الربيع العربي وغيرها. فما يُميّز هذه الأحداث هو عجز مختلف الخبراء عن التنبأ بإمكانية وقوعها لأنّها ترتبط بـ "عنصر المفاجأة" التي جعلت من الصعب توقع حدوثها بعيدا عن تأثير العوامل الجغرافية. وبذلك، فإنّ هذه الأحداث تلعب دورًا محوريًا في خلق أوضاع جيوسياسية محلية ودولية مختلفة أو بالأحرى نظامًا جيوسياسيًا جديد في علاقات الدول وتكتلاتها بشكل مختلف تمامًا عن الوضع السائد من قبل[2].

وبالتالي، يتضح أنّه إذا كان الجيوبوليتيك التقليدي يُقرّ بأنّ التحوّلات الجيوسياسيّة ترتبط بموازين القوى الإقليميّة والدولية، فإنّ الجيوبوليتيك النقدي قد تجاوز هذه الرؤية ليؤكد على أنّه هنالك عوامل أخرى تدفع لوقوع هذه التحوّلات ألا وهي الأحداث المفاجئة. غير أنّنا سنتجه لترجيح كفة الأفضليّة للتحليل الكلاسيكي للتحوّلات الجيوسياسيّة، باعتبار أنّه يتماشى مع مقتضيات الدراسة، ذلك أنّ التحوّل الجيوسياسي ليس في النهاية إلا نتيجة، إذا ما استعرنا كلمات زبيغنيو بريجنسكي، لتحركات اللاعبين الجيواستراتيجيين في المنطقة أو بالأحرى رقعة الشطرنج الدولية أو الإقليميّة حيث يسعى كل لاعب لإعادة توزيع الأحجار وتحريكها على النحو الذي يتماشى مع مصالحه ويعززها على حساب نفوذ اللاعبين (القوى فوق إقليميّة/ إقليميّة) الآخرين مما يخلق وضعًا جيوسياسيًا محددًا ويعيد رسم مشهد التوازنات بالمنطقة.

وبذلك، فإنّ التحوّل الجيوسياسي هو تعبير عن التغيّر الجذري على مستوى معادلة القوة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، بل هو نتيجة لتغيّر موقع الأحجار مما يؤدي لخلق وضع جديد يُلزم القوى بإعادة حساباتها من جديد. غير أنّنا نُقرّ في الآن نفسه أنّ الاعتماد الأحادي على هذه الرؤية التقليدية وحده لا يكفي باعتبار أنّها تنظر للتحوّل الجيوسياسي نظرة ظاهرية سطحية لا تسبر أغوار

[1] حوسين بلخيرات، "التحوّلات الجيوسياسيّة والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري"، *دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 10، عدد 03 (سبتمبر 2018): 201.

[2] فؤاد حمه خورشيد، *الجيوبولتيكس المعاصر: تحليل، منهج، سلوك* (السليمانية: مديرية الطبع والنشر، 2013)، 49،50.

هذا التحوّل ولا تكشـــف العوامل المُســـببة له، أي أنّها تنظر له ككتلة واحدة، تحوّلت من وضـــع لآخر، دون أنّ تفكك هذه الظاهرة وتستخرج العناصـر والعوامل أو بالأحرى الرهانات المُحرِكَة لها. لذا صحيح أنّنا رجّحنا كفة الأفضليّة لرؤية الجيوبوليتيك التقليدي لسبب حدوث التحوّلات الجيوسياسيّة، إلا أنّ هذه الرؤية لابد أنّ ندعمها بالتحليل الجيوســياســي باعتباره الأداة الأقدر على تفكيك عناصـر الوضـع الجيوسياسي ودراستها بشكل أعمق، مما يساعد على ربط كل هذه العناصر بغية فهم العوامل المُحَرِكَة للتحوّل وهو ما يُكرّس بدوره لرؤية ديناميكية.

المبحث الثاني: الأمن الوطني: قراءة في حركيّة المفهوم في ظل التحوّل الحتمي على مستوى معطيات البيئة الدولية

إنّ الفهم الأصح والأدّق لأيّ موضوع يقتضي إماطة اللّثام على المفاهيم المركزية التي يقوم عليها عبر تفكيك هذه المفاهيم وقراءتها في سياقها التاريخي والنظري بغية إزالة أيّ غموض يعتريها، وهذا ما سنقوم به بالضبط من خلال تسليط الضوء على مفهوم الأمن الوطني باعتباره هو الآخر مفهومًا محوريًا في هذه الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن والأمن الوطني

يُعبر الأمن في أبسط معانيه عن حالة من الشعور بالاطمئنان وغياب الخوف[1]. وإذا ما عدنا للنص القرآني سرعان ما يتجلّى بوضوح ذلك الحضور القويّ لكلمة "الأمن" عدّة مرات لتعكس الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وما يترتب عنه من راحة للنفس. وردت هذه الكلمة في عدّة مواضع بالنص القرآني على غرار قوله تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ" (سورة قريش، الآية:2-4) وقوله تعالى:" وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا" (سورة النور، الآية: 55)، ومن ثمّ فإنّ الأمن ليس في النهاية إلا تعبيرا عن حالة مناقضة للخوف[2].

أمّا بالنسبة لأصل كلمة "أمن" فهو مشتق من الكلمة اللاتينية (Securitas) وهي كلمة مركبة من لفظين: (sine) أي "بدون" (sans) و(cura) بمعنى العناية أو السلامة (soin)، وبذلك فإنّ هذا المصطلح يدّل على حالة من غياب العناية أو السلامة على خلاف ما تمّ تداوله فيما بعد حيث بات هذا المصطلح يرتبط بالاطمئنان والثقة والاستقرار الناتج عن الوثوق بالغير[3]. وهكذا، فإنّ الأمن، من الناحية اللغوية، هو تعبير عن حالة من انعدام للخوف المرتبط بتعزيز الاطمئنان والاستقرار.

لكن سرعان ما سيطفو للسطح تساؤل أساسي: ما هو الأمن؟ على الرغم من السهولة الظاهرية لهذا المفهوم إلا أنّه من أكثر المفاهيم المعقدة والغامضة في تخصّص العلاقات الدولية، وهذا ما أقرّ به تيري بالزاك (Theirry Balzacq) إذ رأى أنّه من الصعب تعريف الأمن ليس بسبب ارتباطه بأغلب مجالات

---

[1] فهد بن محمد الشقحاء، *الأمن الوطني: تصور شامل*، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة 2004)، 13.

[2] نعيمة خطير، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ... إشكالية التعريف والتوظيف"، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات* 1، عدد 2 (1 يناير، 2018): 244.

[3] عادل جارش، "تأثير التهديدات الأمنيّة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تبسة، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2013)، 26،27.

الحياة الاجتماعية فقط، بل نظرًا لحساسيّة المفهوم ذاته التي جعلت منه مفهومًا غنيًا بمدلولات أيديولوجية. مما جعل هيلغا هافتندون (Helga Haftendon) تؤكد على "عدم وجود فهم مشترك حول ماهية الأمن، وكيفية تصّوره، وماهية القضايا البحثيّة المتعلقة به"، في حين اتجه "دير ديريان (James Der Derian) إلى القول بأنّه من أكثر المفاهيم ميتافيزيقية في العلاقات الدولية[1].

ومن ثمّ، فإنّ السّمة الأساسية لمفهوم الأمن تتمثل في كونه "خلافي أو متنازع حوله (Contestabel) على حد تعبير باري بوزان (Barry Buzan)[2]. مما يحول دون إدراك إجماع حول هذا المفهوم نتيجة لافتقاره لقاعدة تصوّرية مشتركة يعتمد عليها الباحثون كقاعدة انطلاقية لبناء الأبعاد الدلالية للمفهوم. الأمر الذي جعل العديد من الباحثين يؤكدون على أنّ هذه القناعة الراسخة باستحالة التوصل لتعريف دقيق للأمن هي السبب الأساسي لصمود المفاهيم التقليدية للأمن، ذات الطابع الدولتي العسكري، وتقبلها كبديهيات غير قابلة للنقاش[3].

غير أنّ هذا الطابع الخلافيّ لمفهوم الأمن لا يعني بالضرورة انعدام أيّ تعريفات له، بل هو ليس إلا دليلا على أنّ هذا المفهوم، شأنه شأن بقية المفاهيم، يتعذّر عليه الخروج عن قانون التعددية إذ تختلف رؤية كل مفكر لمفهوم الأمن تبعًا لاختلاف الخلفيّة أو بالأحرى القاعدة التي يرتكز عليها وتبعًا لاختلاف السياق التاريخي والواقعي الذي تزامن مع بلورة مفهوم الأمن ذلك أنّ هذا الأخير ليس إلا عُصارة رحلة تطوريّة متلاحقة أدّت لاختراق بنية المفهوم ذاته وتحوّله بشكل تدريجي من مجال ضيّق إلى مجال أوسع نتيجة العديد من المتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية.

وهو ما سيتضح أكثر عبر اتباعنا لمسارين في قراءة تطور هذا المفهوم: الأول، يكون عبر التركيز على السياق التاريخي والواقعي، والثاني عبر تسليط الضوء على معادلة رباعية تتعلق بالتهديد نفسه ذلك أنّ اختلاف إدراك هذا الأخير قد انعكس بشكل مباشر على مفهوم الأمن مع مرور الوقت، مما يكرّس لنوع من الارتباط الوثيق بينهما. تتمثل هذه المعادلة في: طبيعة الفواعل (دولتيّة/ غير دولتيّة)، طبيعية التهديد (صلب/لين)، مصدر التهديد (دولتي/ غير دولتي)، وأداة مواجهة التهديد (عسكرية/ غير عسكرية). إنّ

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، *الدراسات الأمنيّة النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن* (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، 15.

[2] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 18.

[3] قوجيلي، *الدراسات الأمنيّة النقدية*، 16.

تسـليط الضـوء على هذه المعادلة في جوف الديناميكية التاريخية والواقعية كفيل بأن يُبيّن لنا ذلك التطوّر المستمر الذي عرفه مفهوم الأمن تزامنًا مع تنامي التهديدات.

يعتبر تعريف "بوزان" للأمن من أكثر التعريفات التي شـهدت إجماعًا نسـبيًا في حقل العلاقات الدولية حيث رأى أنّه يعبر عن "تواصـل التحرر من التهديد(The Poursuit of freedom from Threat) أي حالة من الغياب التام للخطر أو التهديد[1].

لكن إذا ما عدنا بالتاريخ إلى الوراء سرعان ما سيتضح أنّ المفهوم قد شهد مسيرة تطورية جعلته يتأرجح ما بين الضيق والاتساع فمذ نهاية القرن الثامن عشر انفردت الدولة كمؤسسة إنسانية بمهمة حفظ الأمن باستعمال الوسائل العسكرية والدبلوماسية، ومع اندلاع الثورة الفرنسية بات أمن الأفراد مرتبطا بأمن الدولة كأداة حماية ومرجعيّة أمنيّة في الآن نفسـه. مما جعل العديد من المفكرين يقرّون أنّ مفهوم الأمن في هذه المرحلة كان مرتبطًا بفكرة الدفاع إلى غاية حلول القرن العشـرين الذي شـهد فيه الانتقال من هذا المدلول الدفاعي إلى فكرة الأمن القومي بعد إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس الهيئة المركزية للاستخبارات ووكالة الأمن القومي سنة 1947[2].

وهذا ما يحيلنا لأمر مهم ألا وهو أنّ الحديث في البداية لم يكن منصـبًا على مفهوم الأمن ذاته بقدر ما كان يتمحور حول الأمن الوطني/القومي من خلال الربط بين الأمن وقوة الدولة عسكريًا وقدرتها على حماية نفسـها. تمّ اقتراح أول تعريف لهذا المفهوم عام 1952 على يد أرلوند وولفرز (Arnold Wolfers) في مقاله "الأمن القومي كرمز غامض"(National Security as an ambiguous symbol)حيث تبنى رؤية لمزدوجة لمفهوم الأمن تمظهرت في جانبين: الأول، موضـوعي بحيث يقيس الأمن "غياب التهديدات ضـد القيّم المركزية" والثاني، ذاتي يتعلق بغياب الخوف من أنّ تتعرض هذه القيّم للهجوم. في حين رأى هانس مورغانثو (Hans Morganthau) بأنّ الأمن هو "ما يسـاهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته"[3]. بينما اتجهت بعض التعريفات للتأكيد على مركزيّة الحرب على غرار تعريف "إيان بلاني" الذي رأى أنّ "الأمن، هو حريّة نسبيّة من الحرب"، أمّا إذا عدنا لتعريف "والت" سرعان ما يتجلّى الطابع العسـكري للمفهوم إذ أكدّ على أنّه يعبر عن "دراسـة التهديد واسـتخدام القوة العسـكرية

[1] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 19.

[2] جويدة حمزاوي، "الدراسات الأمنيّة: معضلة فك الترابط بين الاستراتيجي والأمني"، *مجلة أبحاث* 7، عدد 01 (2022): 353،354.

[3] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 20،21.

والسيطرة عليها" خاصة السياسات التي تتبعها الدول بغية الاستعداد للحرب أو الانخراط فيها أو حتى منعها[1].

عمومًا بإمكاننا القول أنّ المفهوم التقليدي للأمن قد ارتبط بشكل قهري بالجانب العسكري على أساس أنّ القوة العسكرية للدولة هي السبيل الوحيد لضمان الأمن، وهذا يرجع للسياق التاريخي/ الواقعي المتمثل في الحرب العالمية الثانية (1945) التي عرفت سيطرة المنظور الواقعي في تعريف الأمن. بعبارة أبسط: فإنّ طبيعة البيئة الدولية في تلك المرحلة والتي تمظهرت في التركيز على الدولة كفاعل وحدوي، والاهتمام بالتهديدات الصلبة/ العسكرية ذات مصدر دولتي عبر الاعتماد على القوة العسكرية فقط، قد أثّر بشكل كبير على مفهوم الأمن وجعله يجوب في فلك أحادي الاتجاه حيث لا مجال لقراءته وفهمه بعيدا عن الدولة والمصلحة الوطنية والقوة العسكرية.

لكن سرعان ما أقرّ "بوزان"، رغم أنه لم يخرج عن الطرح النيواقعي، بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل القطاع العسكري والسياسي والاقتصادي والبيئي، وهو نفس ما اتجه إليه ريتشارد أولمان (Richard Ulman) في مقاله "إعادة تعريف الأمن (Redefining Security) عام 1983 إذ رأى أنّ الأمن قد دخل في مرحلة انتقالية جعلته ينتقل من المفهوم التقليدي المرتكز على حماية الدولة من التهديدات العسكرية خارجية المصدر إلى المفهوم غير التقليدي المتعلق بالتهديد العنيف الذي يتعرّض له نمط عيش السكان حيث يُسهم في تقليص البدائل المتاحة للفواعل الأمنيّة[2]. ذلك أنّ "أولمان" قد رأى أنّه من الإجحاف التركيز بشكل أحادي على التعريف العسكري للأمن الوطني/ القومي لأنّه ينقل صورة زائفة عن الواقع، كما أكدّ على أنّ التركيز على التهديدات الخارجية بشكل مبالغ فيه قد يجعل الدول تتجاهل التهديدات غير العسكرية التي قد تكون أكثر خطورة على استقرارها وأمنها مما قد يؤدي، حسبه، لعسكرة العلاقات الدولية وهو ما سينعكس سلبا على الأمن العالمي[3].

على الرغم من أنّ البداية الفعليّة لتوسيع الأمن كانت مع كتاب "بوزان" (الناس، الدول والخوف) إلا هذا لا ينفي وجود جهود سابقة لتكريس المنظور الموسّع للأمن خلال أواخر السبعينات خاصة مع أعمال كينيث بولدينغ (Kenneth Boulding) المتعلقة بالسلام المستقر (Stable Peace)

[1] حسين باسم عبد الأمير، "مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين"، *دراسات سياسية واستراتيجية*، عدد 38 (جوان 2019): 162،163.

[2] جارش، "تأثير التهديدات الأمنيّة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري"، 28.

[3] عبد الأمير، "مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين"، 163.

وإسهامات يوهان غالتونغ (Johan Galtung) فيما يعرف بالسلام الإيجابي (Positive Peace) وكذا تقرير لجنة "بالم" (Palme) الذي برز تحت عنوان "الأمن المشترك" (Common Security)[1].

وبذلك، فإنّ البدايات الأولى لتوسيع مفهوم الأمن وخروجه من الحيّز الضيّق الذي كان يسيطر عليه لا ترتبط بمرحلة ما بعد الحرب الباردة فقط، بل تمتد إلى ما قبل ذلك وبالتحديد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. غير أنّ هذه الرؤية الموسّعة قد تعززت أكثر بعد 1989 نتيجة التحوّل الجذري الذي شهدته معطيات البيئة الدولية (السياق التاريخي والواقعي) بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال نظام القطبية الثنائية.

إذا كانت الدراسات الأمنيّة خلال الحرب الباردة قد تمحورت حول التهديدات الخارجية بالدرجة الأولى، فإنّ هذا الارتكاز قد شهد تغيرًا جذريًا في نهاية الثمانينات نتيجة ظهور العديد من القضايا الجديدة المتعلقة بالصراعات العرقية والحروب الأهلية وكذا بداية الحديث عن الاستقرار والتماسك الداخلي في إطار مفهوم "الأمن المجتمعي" الذي طرحته "مدرسة كوبنهاجن". كما أنّ هذه الرؤية الموسعة لم تشمل الأمن فقط، بل امتدت حتى للتهديد نفسه ليشمل العديد من التهديدات الجديدة التي لا تمسّ الدولة فقط، بل تجاوزتها لمراجع أمنيّة أخرى بداية من الأفراد وصولا للأمن العالمي[2].

وبذلك، فإنّ هذه المرحلة شهدت ثورة في مجال الدراسات الأمنيّة نتيجة بروز العديد من المقاربات ما بعد الوضعية التي عملت على الابتعاد على المنظور التقليدي والاتجاه بدلا من ذلك نحو معالجة شمولية أكثر لمفهوم الأمن، بل وعلت أصوات تعكس وجهة نظر أكثر راديكالية لتطالب بضرورة النظر للأمن بمنظور شمولي يتجاوز الدول والتهديدات العسكرية ليشمل الإنسانية جمعاء[3]. يمكن أنّ نلمس الرؤية الجديدة لمفهوم الأمن في العديد من التعريفات على غرار تعريف كل من بوث وويلر (Booth & Wheeler) اللّذان أكدا أنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نُظِرَ للأمن على أنّه عملية تحرّر"[4]. في حين اتجه "دومنيك

[1] قوجيلي، *الدراسات الأمنيّة النقدية*، 18.

[2] Hans Günter Brauch, "Concepts of Security Threats, Vulnerabilities and Risks", in *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security,* ed. Hans Günter Brauch and al, Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace (Berlin, Heidelberg; Spring Berlin Heidelberg, 2011), 63. https://doi.org/10.1007/978-3-642-17776-7_2.

[3] حمزاوي، "الدراسات الأمنيّة"، 356.

[4] جون بليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية* (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 414.

دافيد" (Dominique David) إلى القول بأنّ الأمن يعبر، وفق المنظور الموسّع، عن الغياب الكلي للتهديد أو شكل من الخطر مع توفر الوسائل الكفيلة بالتصدي لذلك الخطر في حال وقوعه[1].

وبالتالي، فإنّ الإجابة عن سؤال ما هو الأمن؟ تعتمد على تحديد السياق التاريخي والواقعي الذي تبلورت في ظله رؤية معينة حول الأمن من جهة، وكذا الإجابة على المعادلة الرباعية، السالفة الذكر، في ظل حركيّة هذا السياق من جهة ثانية.

وهكذا، فإنّ مفهوم الأمن قد عرف تطورًا متتابعًا جعله في البداية ينحصر في إطار دولتي عسكري ضيّق خلال الحرب الباردة إذ كان الاهتمام منصبًا على الدولة وأمنها (الأمن الوطني) في المقام الأول باعتبار أنّ التهديدات كانت خارجية المنشأ مما جعل من القوة الصلبة الأداة الوحيدة لصدّها وهذا نظرًا لطبيعة البيئة الدولية خلال الحرب الباردة. لكن سرعان ما تغيّرت هذه الرؤية جذريًا مع نهاية الثمانينات حيث لم تعد الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن نظرًا لبروز وحدات مرجعية أخرى للأمن (المجتمع والفرد)، كما أنّ التهديدات لم تعد تنحصر في الجانب العسكري فقط بل فرض السياق الدولي ضرورة الاهتمام بتهديدات أخرى (مجتمعية، بيئية، اقتصادية، سياسية) تزامنًا مع ترسيخ الرؤية الموسّعة للأمن. فضلا عن أنّ التهديدات لم تعد خارجية المصدر بالضرورة (قد تكون من داخل الدولة نفسها)، ولم تعد ترتبط بالضرورة بفواعل دولتيّة إذ قد تكون مختلف الوحدات المرجعية للأمن مُهدَدة من قبل فواعل غير دولتيّة. مما حال دون الارتكاز الأحادي على القوة الصلبة كأداة لمواجهة التهديد بحكم التغيّر الذي طرأ على طبيعة التهديد نفسه، فمن غير الممكن مثلا التصدّي للتهديدات البيئية أو المجتمعية أو حتى الاقتصادية... إلخ بالأداة العسكرية ذلك أنّ طبيعة التهديد هنا تفرض الاعتماد على أدوات أخرى.

بعبارة أدق: فإنّ تحديد مفهوم الأمن مرهون بالإجابة عن تساؤلين أساسين: الأول، يتعلق بطبيعة السياق التاريخي والواقعي الذي تزامن معه. والثاني، يرتبط بطبيعة قراءة مفهوم التهديد نفسه في جوف هذا السياق. مما يؤكد على الطبيعة النسبية والديناميكية لمفهوم الأمن حيث يتعذر علينا الإقرار بمفهوم أحادي له بمعزل عن قراءة الظروف التي تزامنت مع نشأة هذا المفهوم وبلورته، وهو ما جعل المفهوم يتأرجح بين الاتجاه الضيّق والموسّع.

[1] خطير، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية "، 245.

المطلب الثاني: الأمن ما بين المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية: نحو كسر أحادية الرؤية التقليدية

بطبيعة الحال، لم ينبع اختلاف مفهوم الأمن، مثلما وضحّنا في المطلب السالف، من عدم بل هو في الأصل نتيجة لمختلف الرؤى التي قدمتها المقاربات النظرية في العلاقات الدولية من الوضعية إلى ما بعد الوضعية: بداية من المقاربة الواقعية وصولا إلى المقاربات غير التقليدية التي طرحت رؤية بديلة للأمن.

أوّلاً، التصوّر الواقعي للأمن

شهدت مرحلة الحرب الباردة سيطرة قوية للمقاربة الواقعية[1] للأمن التي تُقرّ بأنّ هذا الأخير (الأمن) يعبر عن "قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها ككيان سيّد"، وأن تضمن استقلالها السياسي وتحافظ على وحدة إقليمها في ظل نظام دولي يطغى عليه الطابع الفوضوي وتنعدم فيه حكومة مركزية. بناء على ذلك، ينهض التصوّر الواقعي على تحليل صراعي للعلاقات بين الدول حيث تكون إرادة هذه الأخيرة معرّضة حتمًا للصدام في سياق بحثها عن القوّة، البقاء وحفظ المكانة. مما جعل الحرب هي الهاجس الأول والأخير للدولة التي تعتمد على الوسائل العسكرية بغية إبعاد أو تحييد التهديد وتحقيق الأمن. وعلى الرغم من أنّ الواقعيين لا ينكرون وجود أشكال أخرى من القوة (الثروة والمزايا الجيوسياسيّة)، إلا أنّهم يؤكدون على أنّ الأمن يرتبط بالدولة ذات السيادة التي تمتلك القوة العسكرية بالدرجة الأولى[2].

وذلك تزامنًا مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي كرّست لهيمنة الرؤية الواقعية للأمن خاصة في ظل ارتباط المصلحة الوطنية بالأمن القومي الذي لا يمكن ضمانه إلا عبر بناء توازنات عسكرية تقليدية كانت أم نووية ذلك أنّ التهديد الأوّل لأمن الدولة هو التهديد العسكري/ الخارجي، مما جعل الأمن يجوب في نطاق دولتي – عسكري تكون فيه الوسائل التقليدية هي الضامن الوحيد للأمن[3].

---

[1] ترجع جذور الطرح الواقعي إلى أفكار كل من "هوبز" وروسو وكلوزفيتز وميكافيلي الذين يعتبرون من أبرز المنظرين الذين تحدثوا عن ممارسة السياسة الواقعية (Realpolitik) الأوروبية منذ العصر الواستفالي.

Dario Battistella, *Théorie des Relations Internationales* 3ème éd. (Paris : Presses de Sciences Po, 2009), 125,126.

[2] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 27 .

[3] رضا شوادرة، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنيّة بين الاتجاه التقليدي والحديث"، *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، عدد 05 (جوان 2018): 101.

يعتبر مفهوم الأمن من أبرز الكلمات المفتاحية التي يقوم عليها التصوّر الواقعي حيث اتفق أنصار هذا الاتجاه، منذ توماس هوبز الذي رأى أنّ قيام الحرب يرتبط بثلاثة أسباب "الصراع، الريبة والفخر" التي تدفع البشـــر للهجوم بغية تحقيق "المنفعة، الأمن والســـمعة"، على أنّ البحث عن الأمن يُعدّ من "الأهداف الخالدة" للسياسة الخارجية للدول. غير أنّ هذا لا ينفي أنهم اختلفوا حول مدى أولويّة الأمن مقارنة بالأهداف الأخرى القوة، الثروة والمجد[1]. وهو ما تجلّى بوضوح في رؤية كل من والفرز وكنيث والتز (Kenneth Waltz) حيث رأى الأول " أنّه من الخطأ القول بأنّ كل الدول تجعل كل القيّم الأخرى تابعة لتعظيم أمنها" حتى وإن "كانت غالبية الدول وفي معظم الأحيان مهتمة - وهي محقة في أن تهتم - بغياب محتمل للأمن وتقبل بأن تقدّم تضحيات في سبيل تقويته"[2]. في حين اتجّه الثاني، إلى القول بأنّ الأمن هو "الهدف الأول" للدول وذلك نظرًا للطبيعة الفوضـــويّة للنظام الدولي التي تمثّل القوة الدافعة والمُحرِكَة للدول بحكم أنّها لا تســـعى لتحقيق أهداف أخرى، كالاســـتقرار والمنفعة أو القوة، إلا إذا كان بقائها مضمونا[3].

وهذا ما يلزمنا برســـم بعض الخطوط الفاصـــلة بين رؤية الواقعية الكلاســـيكية ورؤية الواقعية البنيوية/ الجديدة للأمن، فإذا كانت الأولى تُقرّ بأنّ ســـبب الصـــراع في البيئة الدولية، وانعدام الأمن، يرجع لطبيعة العلاقات الدولية التي تجسّـــد صـــراع قوة ومن أجل القوة النابع من تمتع الدولة بنفس خصائص الطبيعة البشرية الأنانية، وأنّ الدول تسعى دائما لزيادة القوة التي تعتبر غاية ووسيلة في الآن نفسه. فإنّ الثانية، قد ربطت هذا الصراع بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وأنّ القوة ليست إلا وسيلة لتحقيق الهدف الأول للدولة المتمثل في الأمن[4].

ومن ثمّ، فإنّ العامل الأســـاســـي الذي يُحرّك الدول، وبالتالي يؤدي للصـــدام وغياب الأمن، عند الواقعيين الجدد هو في الأصـــل عامل خارجي يتمثّل في البنية الفوضـــويّة للنظام الدولي إذ تتأثر الدول بهذه البنية التي تعتبر القانون القهري بل والمحدد الرئيســـي لســـلوك الدولة في النظام الدولي. وبالنســـبة لجون ميرشـايمر (John Mearsheimer) فإنّ "الفكرة الواقعية عن الفوضى في ذاتها لا علاقة لها بالنزاع، فهي مبدأ تنظيمي يقول إنّ النظام يتألف من دول مستقلة لا توجد سلطة مركزية أعلى منها. معنى ذلك

[1] Battistella, *Théorie des Relations Internationales*, 510.

[2] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 28.

[3] Battistella, *Théorie des Relations Internationales*, 510, 511.

[4] طارق محمد ذنون الطائي، *الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين* (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2021)، 102،103.

أن السيادة متأصلة في الدول لعدم وجود كيان حاكم أعلى في النظام الدولي، إذ لا توجد حكومة فوق الحكومات"[1]. وهذا ما يحيلنا مجددا لوالتز الذي أكدّ على أنّ النظام الدولي هو نظام فوضوي يرتبط بالعنف[2]، وأنّه "يجب على الوحدات التي تعتبر في حالة فوضى - سواء كانوا أشخاصا أو شركات أو دولا...إلخ - أن تعتمد على الوسائل المتاحة وأن تخلق الترتيبات اللازمة، لكي تحقق أهدافها وتحافظ على أمنها". فالاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (Self-help) هو المبدأ الأساسي للحركة في ظل نظام دولي فوضوي[3].

وفي ظل هذا المبدأ، الاعتماد على الذات، القهري الذي يحكم الدول سرعان ما ستطفو للسطح "المعضلة الأمنيّة" (Security Dilemma). باعتبار أنّ العلاقات الدولية تجري في ظل الحرب فإنّ كل دولة تجد نفسها مضطرة للاعتماد على نفسها لضمان أمنها خاصة في ظل غياب سلطة مركزيّة تكفل لها ذلك. مما يجعل كل دولة مجبرة على زيادة قدراتها العسكرية لتجنب أيّ هجوم محتمل من قبل الدول الأخرى، إلا أنّ هذه الاستعدادات العسكرية تثير مخاوف الدول الأخرى التي ستعتقد بأنّ هذا التأهّب العسكري موجّه ضدّها، فهي لا تثق إذا كانت نوايا هذه الدولة دفاعية تهدف لضمان بقائها في محيط عدواني، وليست هجومية تهدف في الأصل لتغيير الوضع القائم. هذا التفاعل الاستراتيجي سرعان ما سيولّد ما يعرف بـ "الخوف الهوبزي" على حد تعبير هربرت باترفيلد (Herbert Butterfield) و"المعضلة الأمنيّة"[4] حسب جون هرز (John Herz)[5]. لكن باعتبار أن الواقعية الجديدة قد عرفت اتجاهين أساسيين: الأول دفاعي والثاني هجومي، هل اتفقا كلا الاتجاهين حول تصوّر موحد للأمن؟

---

[1] جون ميرشايمر، *مأساة سياسة القوى العظمى* ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 2012)، ص.38.

[2] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Massachusetts: Addison-Wesley,1979), 102.

[3] Waltz, *Theory of International Politics*, 111.

[4] يعتبر باترفيلد أوّل من تحدث عن منطق المعضلة الأمنيّة عام 1949، غير أنّ المصطلح ذاته قد تمّت صياغته على يد عالم السياسة الأمريكي هرز عام 1950. على الرغم من أنّ هذا المفهوم يعكس التنافس الحاد الذي شهدته الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إلا أنّ أنصاره لا يرون أنّه يرتبط بفترة تاريخية محددة بل هو في الأصل ليس إلا تعبيرا الطبيعة المأساوية للحياة الدولية فرغم سعي الفواعل الدولية باستمرار لتحقيق السلم والاستقرار إلا أنّ ذلك لن يُجنبها الصراع العسكري. أنظر:

Anders Wivel, "Security Dilemma," *Encyclopaedia Britannica*, accessed March 3, 2025, https://www.britannica.com/topic/security-dilemma

[5] Battistella, *Théorie des Relations Internationales*, 511, 512.

اختلف الواقعيون البنيويون أنفسهم حول المقدار المناسب من القوة الذي يجب على الدول حيازته ومدى تأثيره على تحقيق الأمن من عدمه. فمن جهة، رأى الواقعيون الدفاعيون، خاصة والتز، أنّه لابد للدول أنّ تحقق القدر المناسب من القوة لأن أيّ تعظيم للقوة، أي الهيمنة، هو "حماقة من الناحية الاستراتيجية" ذلك أنّها ستؤدي لنتائج عكسيّة أي الإضرار بالأمن نتيجة سعي الدول الأخرى، كردّ فعل، إلى تشكيل تحالف توازني يجعل الدولة الساعية للهيمنة أقل أمنا[1]. في حين أكدّ ميرشايمر، في إطار التيار الهجومي، على أنّ الدول لا تواجه فقط حالة من الشك واللايقين حول نوايا الدول الأخرى، بل هي تتوقع الأسوء منها، مما يجعل الدول تركز على قياس قدرات الدول الأخرى وبالتالي التنافس حول القوة ذلك أنّ تعظيم القوة وتحقيق الهيمنة هو السبيل الوحيد لضمان أمن الدولة[2].

وبالتالي، اختزل الواقعيون، عموما، مفهوم الأمن في الجانب العسكري حيث تسعى الدولة ذات السيادة لحفظ بقاءها وأمنها ضدّ التهديدات العسكرية الخارجية (التهديدات الصلبة) من خلال تعزيز قدرتها العسكرية في المقام الأول. وذلك تزامنًا مع واقع دولي (الحرب الباردة) اتسّم بأعلى درجات التوتر نتيجة الصراع المستمر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. غير أنّ تغيّر هذا الواقع الدولي نفسه (نهاية الحرب الباردة) قد أسهم في بروز معطيات دولية جديدة أرست لتبلور أفكار أو بالأحرى رؤية جديدة وأكثر اتساعًا للأمن.

ثانيًا، الرؤية الموسّعة للأمن وفقا لمدرسة كوبنهاجن

تعبر مدرسة كوبنهاجن عن برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنيّة ضمّ مجموعة من الباحثين في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام في الدنمارك (Copenhagen Peace Research Institute)، ولعل من أبرز هؤلاء الباحثين الذين أسهموا في التأسيس لهذه المدرسة نجد أولي ويفر (Ole Waever)، جاب دي وايلد (Jaap De Wild) وباري بوزان الذي تولى إدارة المشروع البحثي الرئيسي "الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي" الذي أسّس للمدرسة منذ 1988 حيث رسم الملامح الأولى لمدرسة كوبنهاجن كبرنامج بحثي يعكس تحديًا استراتيجيًا للدراسات الأمنيّة التقليدية المرتكزة على القطاع العسكري للأمن وعلى الدولة

[1] جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية"، في *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، تحرير تيم دان وآخرون، ترجمة ديما خضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 220، 221.

[2] Charles L. Glaser, "Approaches to Security: Realism", in *Contemporary Security Studies*, ed. Alan Collins, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2013), 19.

كوحدة مرجعية للأمن[1]. كما تعتبر مدرسة قائمة بذاتها امتازت بقدرتها على التوليف بين أكثر من مقاربة واحدة حيث أفسحت المجال لتقاطع أفكار بوزان الملتزم بالنيواقعية مع أفكار ويفر ذو الخلفية البنائية الاجتماعية وما بعد البنيوية[2].

غير أنّه على الرغم من أنّ بوزان لم يخرج عن الطرح الواقعي البنيوي المتعلق بمركزية الدولة كوحدة مرجعية للأمن[3]، إلا أنّه اختلف معهم في رؤيته للدولة، فإذا كان أنصار هذا الطرح، وخاصة والتز، يتبنون منظور أحادي مادي للدول حيث تكون مجرد وحدات متشابهة تختلف من حيث القوة فقط[4]. فإنّ بوزان قد اتخذ مسارًا مغايرًا عندما ميّز بين الدول الضعيفة والدول القويّة على أسس غير مادية تتمظهر في مدى وجود التماسك الاجتماعي السياسي[5] من عدمه، فإذا كانت الدولة تشهد تماسكًا اجتماعيًا وسياسيًا يتمظهر في استقرارها الداخلي فهي دولة قوية والعكس صحيح[6]. على خلاف الواقعيين الجدد الذين ميّزوا، تقليديًا، بين القوى الضعيفة والقوية بناء على قدراتها (المادية)العسكرية والاقتصادية[7]. كما اختلف عنهم في تمييزه بين الفوضى الناضجة وغير الناضجة[8] وتأكيده على طغيان الطابع الذاتي على التهديد المتعلق بالخيارات السياسية وهويّة الفاعلين[9].

---

[1] حمزاوي، "الدراسات الأمنيّة"، 356.

[2] محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنيّة النقدية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، عدد 06 (جويلية 2018): 339.

[3] رأى بوزان بأنّه "على الرغم من أنّ الأمن الفردي يمثل مستوى متميزا ومهما من التحليل، إلا أنّه يخضع بشكل أساسي للهياكل السياسية العليا للدولة والنظام الدولي. لذا لا يمكن اختزال الأمن القومي والأمن الدولي في الأمن الفردي". أنظر:

Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post – Cold War Era* ((United Kingdom: European Consortium for Political Research "ECPR", 2007), 62.

[4] Ibid, 93.

[5] يرتبط التماسك الاجتماعي السياسي (Socio-political cohesion) حسب بوزان بمدى استقرار المكونات الثلاث للدولة: فكرة الدولة (The Idea of the state)، المظهر المؤسساتي للدولة (The institutional expression of the state) والقاعدة المادية للدولة (The physical base of the state). أنظر:

Ibid, 71.

[6] Ibid,105.

[7] Ibid, 93.

[8] للمزيد أنظر:

Ibid, 128-152.

[9] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 27،28.

مما جعل البعض يقرّون بأنّ مدرسة كوبنهاجن هي مدرسة غير قابلة للتصنيف على مستوى نظريات العلاقات الدولية، فمن ناحية اعتبر بيل ماك سويني (Bill Mcsweeney) أنّ أغلب أعمالها "موضوعية وواقعية" في حين رأى كل من هويزمانز وويليامز (Huysmans & Williams) أنّها تعكس مزيجا من الواقعية والبنائية[1].

أسهمت مدرسة كوبنهاجن في تعميق مفهوم الأمن عبر تأكيدها على ضرورة التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة وهو ما تمظهر في اقتراحها لمستويات أخرى للتحليل، ألا وهي: النظام الدولي، الأنظمة التحتية (الإقليميّة)، الوحدات (كالدولة، الشركات متعددة الجنسيات)، الوحدات التحتية (كالبيروقراطيات، اللوبيات، الإثنيات، القبائل)، والأفراد[2]. كما ارتكزت على رؤية بوزان الموسّعة للأمن والتي انعكست في تمييزه، في كتابه "الناس، الدول، الخوف"، بين خمسة قطاعات للأمن تتجاوز القطاع العسكري لقطاعات أخرى تتفاعل مع بعضها البعض وتعمل سويا في إطار شبكة قوية مترابطة[3] إذ يمثل كل قطاع نقطة مركزية في الإشكالية الأمنيّة وطريقة لترتيب الأولويات[4]. فكل قطاع يقدّم رؤية خاصة حول الأمن الوطني خاصة وأنّ طبيعة التهديد تختلف داخل كل قطاع وتؤثر على أمن الفاعل الدولتي بطريقة محددة[5]. تتمثل هذه القطاعات الخمس للأمن في:

- **القطاع العسكري:**

يمثل التهديد العسكري الخطر التقليدي الذي يهدد بصفة مباشرة مصالح الدولة القومية إذ يمتد تأثيره ليضّر جميع مكونات الدولة. وبذلك، يرتبط الأمن العسكري بمستويين أساسيين وهما القوة العسكرية الهجومية التي تتمتع بها الدولة وإمكانياتها الدفاعية (بقاء الدولة) وإدراكها لنوايا بعضها تجاه بعض. كما أن العامل العسكري لا يقتصر على تهديد المصالح الحيوية للدولة فقط بل يتجاوزها لتهديد مصالح الأفراد والمجتمع[6]. وفي القطاع العسكري تكون الدولة هي الوحدة المرجعية الأهّم، لكن ليست

---

[1] نفس المرجع، 30.

[2] نفس المرجع 32.

[3] حمزاوي، "الدراسات الأمنيّة"، 357.

[4] Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis," *Security Discussion Papers Series* 1, no. 9 (Spring 2009): 04.

[5] Thierry Balzacq, " Qu'est-ce que la sécurité nationale ? *La revue internationale et stratégique,* n° 52 (hiver 2003-2004) : 42.

[6] طارق تاحي، *تحليل "المعضلة الأمنيّة" في الدراسات الأمنيّة الدولية الجديدة*، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2018)، .46.

الوحيدة، أمّا النخب الحاكمة فهي تعبر عن الفواعل الأساسية المؤمننة (Securitizing actors) بحكم أنّها تنفرد بحق المشروع لاستخدام القوة[1]، فضلا عن أنّها تعكس تصوّرات الدولة المتعلقة بكيفية التعامل مع التهديدات[2].

- **القطاع السياسي:**

يُعنى هذا القطاع بالتهديدات التي يمكن أن تمسّ الاستقرار المؤسساتي والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها وشرعية الأيديولوجيات التي تتبناها[3].

هنا ميّز بوزان بين تهديدات سياسية، أي التي تمسّ هذا القطاع، ذات طبيعة أيديولوجية وأخرى وطنية، فالأولى تنبع من إتباع دولة (أ) لأيديولوجية مختلفة عن دولة (ب) وهو ما تجلى بوضوح خلال الحرب الباردة عندما سعى كل من الأمريكيين والسوفييت لتكريس أيديولوجية مناهضة للآخر. في حين أنّ الثانية، تتمظهر في محاولة قوى خارجية التدخل في الدولة من خلال تهديد الهويّة الوطنية ذاتها عبر تعزيز ودعم الهويّات العرقيّة والثقافيّة المنفصلة داخل الدولة. كما ميّز بين التهديدات السياسيّة المتعمدة الناتجة عن تدخل دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى مما يهدد الأمن الوطني، وغالبا ما تكون موجّهة نحو الهويّة الوطنيّة من ناحية. والتهديدات الهيكلية/ البنيوية "التي تنشأ بنيويًا من تأثير البدائل الأجنبية على شرعيّة الدول" أي أنّها تنجم عن طبيعة الموقف أكثر من النوايا الخاصة بدولة ما تجاه أخرى أي أنّ الدولة (أ) - مثلا - لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة (ب)، بل إنّ هذه الأخيرة تتعرّض للتهديدات السياسية الناتجة تلقائيًا عن التغيّر الجذري الذي عرفته البيئة الاجتماعية والسياسية (كتناقض أيديولوجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، مما يجعل التهديدات الأيديولوجية تندرج ضمنها[4].

[1] Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap de Wilde, *Security A New Framework for Analysis,* (Boulder, CO, and London: Lynne Rienner Publishers, 1998), 49.

[2] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 32.

[3] Battistella, Théorie *des Relations Internationales*, 526.

[4] Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post – Cold War Era*, 109-111.

- **القطاع المجتمعي:**

يعبر الأمن المجتمعي، حسب بوزان، عن "استمرار، في ظل شروط مقبولة للتطور، أنماط تقليدية للّغة، الثقافة والهويّة الدينيّة والإثنيّة والعادات"[1]. في حين رأى ويفر بأنّه يتعلق بمدى "قدرة المجتمع على حماية هويّته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية"[2].

انفرد هذا القطاع بأهمية بالغة، مقارنة بالمخاوف المتعلقة بسيادة الدولة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعل العديد من المفكرين يؤكدون على ضرورة تجاوز نموذج بوزان القائم على خمسة أبعاد للأمن الدولي إذ أقدَم، في كتابه "الناس، الدول والخوف"، على صياغة كل واحد من هذه القطاعات الخمس ضمن إطار نيو واقعي أبقاها تابعة للأمن الوطني أي الدولة. ومن ثمّ، فإنّ المجتمع ليس إلا قطاعًا من قطاعات الدولة التي يمكن أن تتعرّض من خلالها للتهديد. غير أنّ ذلك لم يكن كافيًا لتوسيع الأمن ذلك أنّه على الرغم من تحرّر الدراسات الأمنيّة من التركيز المطلق على القضايا العسكريّة، إلا أنّها في الحقيقة لازالت تتمحور حول الدولة في المقام الأول مما استلزم تحديد وحدات مرجعيّة جديدة للأمن[3].

في هذا السياق، أقرّ ويفر بانفراد الأمن المجتمعي بوحدته المرجعيّة الخاصة ألا وهي "المجتمع" ذلك أنّ بقاء هذا الأخير يختلف عن بقاء الدولة بدليل أنّ التهديد الخارجي الموجّه لأمن الدولة ذاتها قد لا يراه المجتمع كذلك[4]. وهو ما يحيلنا لفكرة "البقاء" إذ يرتبط أمن الدولة بالتهديدات التي تمسّ سيادتها، في حين يركز الأمن المجتمعي على التهديدات الموجّهة نحو الهويّة بالدرجة الأولى[5]. مما جعل الأمن المجتمعي مرادفا لـ "البقاء الهويتي" الذي يعكس بروز شعور الـ "نحن" المتميّز عن "الآخر" (إثنية، طائفة دينية...إلخ) الذي يمثّل تهديدًا بالنسبة لـ "نحن"[6].

---

[1] Ibid, 112.

[2] حمزاوي، "الدراسات الأمنيّة"، 358.

[3] Paul Roe, " Societal Security ", in *Contemporary Security Studies*, ed. Alan Collins, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2013),177.

[4] Hawre Hasan Hama, "State Security, Societal Security, and Human Security," *Jadavpur Journal of International Relations* 21, no. 1 (2017): 04, https://doi.org/10.1177/0973598417706591

[5] Roe, " Societal Security ", 177.

[6] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 34.

- **القطاع الاقتصادي:**

يرتبط بالوصول إلى الموارد والأسواق والتمويل اللازم بغية حفاظ الدول على مستويات مقبولة من الرفاه والقوة بشكل مستمر[1]. غير أنّ المشكلة الأساسية في فكرة الأمن الاقتصادي هي أنّ "الوضع الطبيعي للفاعلين في المجال الاقتصادي[2] هو وضع تسوده المخاطرة والمنافسة العنيفة واللايقين". وإذا كان اللاأمن يعبر عن الوضع الطبيعي في المجال الاقتصادي، فإنّ عملية تحديد القضايا التي تدخل ضمن نطاق الأمن الوطني ستصبح أصعب، أي أنّ التهديدات الاقتصادية التي تقع ضمن قواعد لعبة السوق (التلاعب بالأسعار والعملة، حظر النفط، التضخم وغيرها) لا ترقى لأن تهدد الأمن الوطني لأنها ليست إلا قواعدا للنشاط الاقتصادي في سوق يقوم على مبدأ المنافسة.

لكن بمجرد تجاوز عواقب التهديد الاقتصادي القطاع الاقتصادي البحت ليمسّ المجالين العسكري والسياسي، ستظهر ثلاث قضايا أمنيّة وطنية. فمن جهة، إذا تراجعت القدرة الاقتصادية للدولة فإنّ ذلك يقلل من قدرتها على دعم الإنتاج العسكري المستقل. من جهة أخرى، كلما انحدر اقتصاد الدولة كلما تدهورت قوتها العسكرية، فالقدرة الاقتصادية تحدد الوضع النسبي للقوى في النظام الدولي فمثلا كانت فرنسا وبريطانيا تخشى التقدم الاقتصادي لألمانيا نظرا لآثاره السياسية والعسكرية. ومن جهة ثالثة، قد تمتد التهديدات الاقتصادية لتمسّ الاستقرار الداخلي نتيجة اتباع الدولة لاستراتيجيات محددة. بعبارة أبسط: مثلا تكون الدول، وفقًا لبوزان، التي تعتمد على إمدادات المواد الخام وعلى الأسواق لمنتجاتها معرّضة للتهديد من قبل الدول المصدرة لهذه المواد بحكم إمكانية إقدام هذه الدول (المصدرة) على استخدام "امتيازاتها الاقتصادية لانتزاع تنازلات سياسية" على غرار ما حدث في أزمة النفط خلال السبعينات، مما يجعل الاقتصاد في هذه الحالة يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي. كما قد تتوجه الدول نفسها (المصدرة) لطلب التمويل الخارجي مما يدخلها في حلقة مفرغة من ديون تفوق طاقتها، فتصبح الحكومة مجبرة على تسديد أقساط ديونها على حساب التنمية المحلية، مما ينعكس سلبًا على الاستقرار السياسي[3].

---

[1] Battistella, Théorie *des Relations Internationales*, 526.

[2] في الطبعة الثانية من كتاب "الناس، الدول والخوف" (1991) أدخل "بوزان" بعض التغييرات على هذا الجزء فبدلا من التحدث عن المجال الاقتصادي بصفة عامة، أصبح يتحدث فقط عن اقتصاد السوق.

[3] Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post – Cold War Era,* 112-117.

- **القطاع البيئي:**

يتعلق بالنشـــاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي الذي يجسّـــد مســـرحًا لجميع النشاطات الإنسانية، حيث يؤدي الإضرار به إلى الإضرار بالبشرية جمعاء. من بين التهديدات التي تندرج ضمن هذا القطاع نجد التلوث، الاحتباس الحراري، وندرة المياه[1].

وهذه التهديدات، شأنها شأن التهديدات العسكرية والسياسية، يمكن أن تلحق ضررًا بالقاعدة المادية للدولة ويمكن أن تصل حتى لدرجة تهديد فكرة الدولة ومؤسساتها. في هذا الصدد، أشار بوزان إلى أنّ التهديدات البيئية كان يُنظر لها من قبل كجزء من صراع البشر ضد الطبيعة (الزلازل والأعاصير مثلا) فهي جزء من الظروف الطبيعية للحياة، في حين أن قضـــايا الأمن القومي نشـــأت من الصـــراع المستمر بين البشر مع بعضهم البعض. وهذا يعني أنّ البيئة كانت على مرّ التاريخ عاملا ثابتًا نسبيًا أكثر من كونها مشكلة في حد ذاتها. لكن نتيجة للتزايد الهائل للنشاط البشري من ناحية والتوسّع السريع في المعرفة حول البيئة من ناحية ثانية، أصـــبحت أهميّة القضـــايا البيئية تتزايد مع مرور الوقت، وبالتالي بدأت تدخل بشكل تدريجي للنطاق السياسي[2].

جدير بالذكر، أنّ بوزان قد أقرّ بأنّ التهديدات العسكرية تنفرد، تاريخيا، بالأولوية القصوى فيما يتعلق بمخاوف الأمن القومي وذلك نظرا للنتائج المدمرة، وغير المرغوب فيها، التي قد تترتب عن اســـتخدام القوة. "فالعمل العســـكري يمكن أن يدمر عمل قرون في كافة القطاعات الأخرى (الفن، الصـــناعة، الثقافة وغيرها)"[3]. ومن ثمّ، فإنّ القطاع العســـكري ينفرد بأهمية وأولوية مقارنة ببقية قطاعات الأمن، إذ يمكن للدولة والمجتمع أن يكونا آمنين في الأبعاد/ القطاعات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، لكن بمجرد "الفشـــل العســـكري" أو بالأحرى تعرّض القطاع العســـكري لتهديدات تضرّ به، سرعان ما ينعكس ذلك سلبًا على بقية أبعاد الأمن[4].

[1] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 33.

[2] Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post – Cold War Era,* 117,118.

[3] Ibid, 108.

[4] Roe, " Societal Security ", 177.

وبذلك، أسـهمت مدرسـة كوبنهاجن إلى حد بعيد في الإرسـاء لرؤية جديدة موسّـعة للأمن مما جعلها تُجسّـد قاعدة انطلاقية مهّدت لكسـر أحادية المنظور الواقعي المادي. غير أنّها لم تكن الوحيدة إذ برزت رؤية جديدة اتخذت مسارًا أكثر حدّة وراديكالية في قراءتها لمفهوم الأمن.

وهو ما تجلّى بشـكل خاص في المقاربات النقدية (ما بعد الوضـعية) للأمن التي أكدّت على أنّ الدولة ذات السيادة لم تعد الموضوع/ الوحدة المرجعيّة للأمن بل انتقل هذا التركيز للفرد ذاته[1]. وصولاً إلى ما يُعرف بمفهوم الأمن الإنسـاني الذي يعبر عن " السـلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، وهو الحماية من الاضـطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سـواء في العمل أو في المنزل أو في المجتمع المحلي"[2]. مما جعل الأمن الإنسـاني يعكس اقترابًا للأمن عبر "التمحور حول الأفراد" (People Centred) وهو ما يعبر عن الرغبة في إعادة النظر في الوحدة المرجعيّة للأمن[3].

وعليه، شهد مفهوم الأمن تطورًا مستمرا بداية من المقاربات الوضعية التي اتخذت مسارًا أحاديًا في قراءتها للأمن والتهديد بناء على منطلقات مادية بحتة وفي إطار الدولة ذات سـيادة، مرورًا بالرؤية الموسّـعة للأمن التي كسـرت أحادية الارتكاز على التهديدات العسـكرية عبر اقتراح توسـيع قطاعات الأمن لتشـمل تهديدات أخرى، وصـولا إلى المقاربات ما بعد الوضـعية التي أحدثت تحوّلا جذريًا في قراءة مفهوم الأمن من خلال تحويل التركيز نحو الأفراد كوحدة مرجعيّة للأمن وكذا تجاوز الاهتمام بالقضـايا العسـكرية فقط باعتبار أنّ التهديدات قد اتخذت مجالا أوسـع امتد للأفراد أنفسـهم، وهذا تزامنا مع طبيعة البيئة الدولية (بعد الحرب الباردة) التي مثّلت نقطة مفصـليّة في الدراسـات الأمنيّة نتيجة بروز معطيات جديدة أو بالأحرى توفر الظروف الملائمة للتحرّر من المقاربات التقليدية للأمن عبر قراءتها بعدسات جديدة تتناسب مع هذا الطابع الحركي للبيئة الدولية الذي انعكس في تنامي التهديدات.

[1] قوجيلي، *الدراسات الأمنيّة النقدية*، 32.

[2] سماح عبد الله، "مفهوم الأمن الإنساني"، *المجلة الاجتماعية القومية* 53، عدد 03 (سبتمبر 2016): 151,

[3] Columba Peoples and Nick Vaughan-Williams, *Critical Security Studies: An Introduction*, 3rd ed. (Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2021), 167.

المطلب الثالث: إقليميّة الأمن وتجاوز الأبعاد القطرية للأمن الوطني

إنّ الحديث عن إقليميّة الأمن يدفعنا لتسليط الضوء على فكرة "مركب الأمن" التي سبق وأن أثارها بوزان في كتابه "الناس، الدول والخوف" عندما رأى بأنّ الأمن هو في الأصل ظاهرة علائقية (Relational phenomenon)، مما يحول دون فهم الأمن القومي لأيّة دولة بمعزل عن فهم النمط الدولي للاعتماد الأمني المتبادل (Security interdependence) الذي تندرج فيه[1].

سرعان ما طوّر بوزان رفقة ويفر هذه الفكرة إلى "نظرية مرّكب الأمن الإقليمي" (Regional security comlex theory) في كتابهما "الأقاليم والقوى. بنية الأمن الدولي" (Regions and Powers The Structure of International Security) سنة 2003. في هذا الصدد، أكدّ كلاهما على أنّ المستوى الإقليمي يعكس ذلك المستوى الذي يشهد درجة عالية من الارتباط بين الدول أو الوحدات الأخرى على النحو الذي يجعل أمن كل واحدة منها غير منفصل عن الأخرى. فضلا أنّه المستوى الذي تتداخل فيه أقصى درجات الأمن الوطني والعالمي، مما يرسم صورة تعكس تقاطع أو اقتران مستويين يتجلى عبر تفاعل القوى العالمية على المستوى النسق، ومجموعات الاعتماد الأمني المتبادل على المستوى الإقليمي[2].

اقترح بوزان، في سياق تحليله للأمن الإقليمي وكيفية تأثيره على الأمن ككل، العديد من المفاهيم المحوريّة وعلى رأسها مفهوم "الصداقة والعداوة بين الدول" إذ رأى بأنّ الدول غالبا ما تلجأ لتأسيس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع الدول التي تتشارك معها في الخوف، فمفاهيم الصداقة والعداوة لا تتحدد فقط من خلال توزان القوى، حسب بوزان، بل هنالك عوامل أخرى متعلقة بالأيديولوجية، الإقليم، الإثنية والخلفيات التاريخية قد تؤثر على هذه العلاقات[3].

ومن ثمّ، فإنّ تركيز "بوزان" على ثنائية "صداقة - عداوة" قاده إلى بلورة ما يعرف بـــ" المرّكب الأمني" كنموذج لفوضوية مصّغرة [4] والذي يُعرّفه على أنّه:" مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها

[1] Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post – Cold War Era*, 157.

[2] Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 43.

[3] Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", 06.

[4] بالة عمّار، " البُعد الأمني في دراسات المناطق من منظور مقاربة مركبات الأمن لباري بوزان منطقة البحر الأبيض المتوسط – أنموذجا – "، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*09، عدد 02 (2022): 779.

الأمنيّة الأساسيّة ارتباطًا وثيقًا لدرجة لا يمكن فيها فصل أمن أيّ دولة عن أمون باقي دول المجموعة"، غير أنّه سرعان ما أقدم بوزان وويفر على تحيين هذا المفهوم، للتخلص من التمركز حول الدولة والتركيز العسكري – السياسي، ليعبر عن "مجموعة من الوحدات التي تكون مساراتها الرئيسية في الأمننة/ نزع الأمننة، أو كلاهما، مترابطة لدرجة أنّه لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنيّة أو حلّها بشكل منفصل عن بعضها البعض"[1].

ينطلق بوزان من فكرة أساسيّة مفادها أنّ التحليل النسقي، الذي يعتمده الواقعيون، لا يصلح إلا لدراسة أمن القوى الكبرى التي تتأثر بما يحدث في النظام الدولي نتيجة اتساع نطاق مصالحها ليتجاوز حدودها الجغرافية، في حين أنّه لا يصلح لدراسة المشكلات الأمنيّة للدول الأخرى التي لا تتجاوز اهتماماتها الأمنيّة نطاقها الجغرافي. مما جعل بوزان يُقرّ بأنّ الواقع الدولي لا يعدو سوى أن يكون تعبيرًا عن شبكة عالميّة للاعتماد المتبادل أرست لترابط أمون الدول لاعتبارات جغرافية[2].

على خلاف الواقعيين الذين أهملوا، حسبه، الديناميكيات الإقليميّة للأمن إذ رأى بأنّ التحليلات الواقعية التي تربط بين الفوضى الدولية والمعضلة الأمنيّة ناقصة لسببين: الأول، يتعلق بتوجّه النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نحو ما يعرف بالفوضى الناضجة التي "تتمتع في ظلها الدول بدرجة عالية من الأمن نتيجة للقيّم المأسسة من طرف المنظّمات الدولية التي تنظم علاقاتها البينيّة" رغم عدم زوال "الفوضى غير الناضجة" بشكل كلي. والثاني، يتمثل في ارتكاز الواقعيين بشكل الأحادي على مستوى تحليل واحد ألا وهو المستوى العالمي الذي يعكس الفوضى الهوبزية، مهملين الديناميكيات الأمنيّة التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعلهم يهملون المستوى الإقليمي للأمن أيضا[3].

وفي إطار المرّكب الأمني الإقليمي الذي يشهد أعلى مستويات الاعتماد الأمني المتبادل بين الوحدات المكونة للمرّكب، سينصّب التركيز على التهديدات بشكل أساسي وذلك بحكم أنّ أغلب هذه التهديدات تنتقل عبر المسافات القصيرة بسهولة أكبر مقارنة بالمسافات الطويلة، فضلا عن أنّ استفحال وتفاقم حالة اللاأمن لدولة ما غالبا ما ترتبط بجوارها الجغرافي "السيء"[4].

---

[1] Buzan and Wæver, *Regions and Powers,* 44.

[2] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 31.

[3] نفس المرجع، 45.

[4] حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنيّة النقدية"، 353.

وبذلك، يتعذر علينا فهم السياسة الأمنيّة لدولة ما بمعزل عن تسليط الضوء على الإطار الجيوسياسي الذي تتواجد فيه، وهذا الإطار نفسه يلعب دورًا مفصليًا في إدراك التهديد[1].

في المقابل، تتمثل الميزة الأساسيّة للمرّكب الأمني الإقليمي، حسب "بوزان"، في أنّه غالبا ما يتأثر بالعوامل التاريخية كالعداوات طويلة المدى (اليونانيون والأتراك مثلا)، أو بالالتقاء الثقافي والحضاري. إلى جانب القرب الجغرافي الذي يلعب دورًا كبيرًا في تقوية التفاعلات الأمنيّة التي تتمظهر بشكل كبير في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية والبيئية[2]. من جهة أخرى، ترتكز البنيّة الجوهرية لمرّكب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات[3]:

- الحدود (Boundaries): التي تُفرّق المرّكب الأمني الإقليمي عن بقية جيرانه،
- البنية الفوضوية (Anarchy Structure): أي أنّ المركب الأمني الإقليمي لابد أن يتشكل من اثنتين أو أكثر من الوحدات المستقلة ذاتيا،
- الاستقطاب (Polarity): الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات،
- البناء الاجتماعي (Social Construction): الذي يغطي أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات.

إلا أنّ بوزان لم يكن أول من تفطّن للمستوى الإقليمي للأمن إذ نلمس هذه الأفكار، قبل تطرّق بوزان لها بأكثر عِقدَين من الزمن، عند كارل دوتش (Karl Deutxch) الذي يعتبر أوّل من سلّط الضوء على أهميّة المستوى الإقليمي للأمن عندما أكدّ على أهميّة العلاقات عبر القوميّة والاتصالات في تحقيق الأمن وذلك نظرًا للضعف الذي ألّم بسيادة الدولة نتيجة تزايد الاعتماد الأمني المتبادل. وهذا التعاون هو الذي يمكن بعض الأقاليم في العالم من تجاوز واقع الحرب عبر خلق كيانات سياسية أطلق عليها دوتش مسمى "مجتمعات الأمن"[4] التي تعكس كيانات سياسية مندمجة اقتنع أعضائها بإمكانية إدراك

[1] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 46.

[2] عمار بالة،" التهديدات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجًا" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018)، 77،78.

[3] Buzan and Wæver, *Regions and Powers,* 53.

[4] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 44.

أو بالأحرى وجوب إدراك حلول لمشاكلها الاجتماعية المشتركة عبر "ميكانيزمات تغيير سلمي"، من خلال "إجراءات ممأسسة" بعيدا عن اعتماد القوة الماديّة[1].

وعليه، يتضح أنّ الفهم الأصّح لمعادلة الأمن الوطني يقتضي التحرّر من تلك الرؤية التي تختزله في السياق النسقي، دون أخذ الديناميكيات الإقليميّة بعين الاعتبار. ومن هنا لابد من نقل عدسة التحليل من الماكرو (النظام الدولي) إلى الميكرو (المستوى الإقليمي) بل والتعامل مع هذه العدسات بشكل انتقائي تبعًا لمدى قوة الدولة.

ومن ثمّ، فإنّ الأمن الوطني لم يعد يرتبط بالقدرات المادية للدولة ذاتها ولم يعد يرتبط فقط بالمعضلة الأمنيّة التي تجعل من الدول مجرد منفعل يتأثر بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، بل أصبح يُفهم في سياق البيئة المحيطة بالدولة بحكم أنّه يتعذر عليها التحرّر من الارتباط القهري مع الجغرافيا التي تؤثر إلى حدّ بعيد في تحديد اهتماماتها الأمنيّة وتوجيه سياساتها الأمنيّة، مما يجعل معادلة الأمن الوطني معادلة معقدة في الأصل يستحيل فهمها بعيدًا عن المعطيات الجغرافية للدولة وعن السياق الإقليمي الذي تتفاعل في ظله أمون الدول، فقد تكون الدولة (أ) آمنة وتنفرد بقدرات عسكرية عالية إلا أنّها رغم ذلك تظل غير آمنة، لأنّ الدول (ب) و(ج) المجاورة لها يسودها انعدام الأمن. الأمر الذي يجعل من أمن الدولة (أ) يجوب في إطار معادلة صفرية نتيجة التهديدات المتنامية والمستمرة التي يفرضها عليها محيطها الجغرافي، وهو ما يُلزم هذه الدولة بالنظر إلى ما وراء حدودها الجغرافية وبلورة سياسات أمنيّة تتلاءم ومحيطها الإقليمي بحكم أنّ التهديدات، العابرة للحدود، التي تنبع من هذا المحيط سيكون وقعها أكثر حدّة على أمنها الوطني.

مما يكرّس لنوع من التشابك على مستوى المشهد الأمني عبر نقله من إطاره الأحادي إلى إطار متعدد يضفي نوعًا من الحركيّة على الأمن الوطني حيث يصبح فهمه يتّم في قلب معادلة إقليميّة أوسّع وأكثر تعقيدًا تعكس التشابك الناتج عن الاعتماد الأمني المتبادل. وتبعًا لذلك فإنّ أيّ تهديدات تلّم بالمستوى الإقليمي ستمتد حتمًا لتؤثر على الأمن الوطني لأيّة دولة تنتمي لهذا الإقليم. الأمر الذي يضع هذه الدولة في قلب معضلة جيوسياسية.

[1] Battistella, Théorie *des Relations Internationales*, 519.

فمثلا، يتعذّر على أمن الجزائر الوطني أن يكون بمنأى عن التأثر بالتهديدات المتنامية في محيطها الإقليمي وبالأخص في منطقة الساحل الإفريقي نظرًا لقُرب الجزائر الجغرافي للمنطقة. مما يضفي نوعًا من التعقيد على معادلة الأمن الوطني الجزائري إذ يصبح من الصعب فهمها بمعزل عن النظر لطبيعة البيئة الإقليميّة المحيطة بالجزائر. بعبارة أخرى: يمكن القول أنّ الفهم الأصح لمعادلة الأمن الوطني الجزائري يقتضي قراءتها في جوف حركيّة السياق الإقليمي، بمنطقة الساحل، التي تكرّس لتشابك أمن الجزائر مع أمون دول المنطقة. وبذلك، فإنّ أيّ تهديد يلّم بدول المنطقة ويزعزع الأمن على المستوى الإقليمي ستمتد تداعياته لتؤثر على الأمن الوطني الجزائري نظرًا للطابع العلائقي للأمن.

على هذا الأساس، باعتبار أنّ الأمن الوطني لم يعد منحصرًا ضمن أبعاده القطرية بل أصبح يتجاوز الحدود الجغرافية للدولة للنظر إلى محيطها الإقليمي الذي يؤثر إلى حد بعيد على إدراك الدولة للتهديد، وبالتالي لاهتماماتها الأمنيّة من ناحية. وباعتبار أنّ التحوّلات الجيوسياسيّة تعبث بالمشهد الأمني بالمنطقة، وهنا نخصّ بالذكر المستوى الإقليمي، وتتسبب في تنامي التهديدات مما يؤدي لتهديد الأمن الإقليمي من ناحية ثانية. فإنّ ذلك يعني أنّ هذه التحوّلات تؤدي لتهديد الأمن الإقليمي وبالتالي الأمن الوطني للدولة المنتمية للإقليم، مما يدّل على ذلك التفاعل المستمر بين التحوّلات الجيوسياسيّة على المستوى الإقليمي خاصة والأمن الوطني للدولة. بعبارة أبسط: يمكننا فهم هذه العلاقة في إطار معادلة ثلاثية تتوسطها التحوّلات الجيوسياسيّة التي تمثّل العامل المُحّفز لانقلاب الأوضاع إقليميًا واستفحال التهديدات، وبحكم أنّ أمون الدول على مستوى الإقليم مترابطة فإنّ هذه التهديدات الإقليميّة الناتجة عن التحوّلات الجيوسياسيّة ستهدد حتمًا الأمن الوطني لأيّ دولة تندرج ضمن هذا الإقليم.

خلاصة الفصل الأول:

وبالتالي، يتضّح لنا من خلال هذا الفصل أنّ التحوّلات الجيوسياسيّة ليست إلا تعبيرًا عن ذلك التغيّر الجذري الذي يطرأ على معادلة القوة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي نتيجة تدخل الفواعل (القوى الإقليميّة/ فوق إقليميّة) التي تحرصّ أشـــدّ الحرص على التحرّك على النحو الذي يحقق لها مصـالحها على حسـاب القوى الأخرى، مما يُكرّس لخلق وضـع جيوسـياسـي مغاير يعيد رسـم مشـهد التوازنات بالمنطقة.

غير أنّ الفهم الأصّح لهذه التحوّلات مرهون باسـتعمال التحليل الجيوسـياسـي عبر تحديد جملة من العناصر، بداية من تحديد الفضاء الجغرافي المعني بالتحليل وصولا إلى رسم المشهد الجيوسياسي العام بهذا الفضـاء، التي تسـاعد على وصـف المشـهد الجيوسـياسـي وبالتالي رصـد مدى وقوع تحوّل جيوسياسي من عدمه، مما يضفي رؤية أكثر ديناميكيّة في فهم التحوّلات الجيوسياسيّة والعوامل التي تحرّكها.

في المقابل، عرف مفهوم الأمن مسـيرة تطوريّة متلاحقة تمظهرت في انتقاله التدريجي من التركيز الأحادي على الدولة والقطاع العسكري، إلى الاهتمام بوحدات مرجعيّة أخرى للأمن على رأسها المجتمع والفرد إلى جانب تسـليط الضـوء على تهديدات أخرى (اقتصـادية، بيئة، مجتمعية...إلخ) لا تقل أهمية عن التهديدات العسـكرية. مما يعكس التحوّل الجذري الذي شـهده مفهوم الأمن الوطني تزامنًا مع الحركيّة المستمرة التي طغت على البيئة الدولية والإقليميّة لتخترق المفهوم نفسه وتنقله من الضيق إلى الاتساع.

وفي إطار هذه الحركيّة وهذا التطور الذي عرفه مفهوم الأمن الوطني لم يعد التركيز منصـبًا على القدرات العسـكرية للدولة ولا على النظر إليها كمجرد فاعل سـلبي تُفسـر تحرّكاته كنتيجة للبنية الفوضـوية للنظام الدولي، بل امتد هذا الاهتمام لتسـليط الضـوء على الأمن الوطني في جوف بيئته الإقليميّة، التي يسـتحيل أن ينسـلخ عنها، بحكم أنّها تُكرّس لتشـابك الأمن الوطني مع أمون الدول المجاورة، مما يُسهم في تعقيد فهم معادلة الأمن الوطني حيث تصبح البيئة تؤثر إلى حد بعيد على إدراك التهديد نفسه.

في هذا السياق، فإنّ أيّ تحوّل جيوسياسي تشهده هذه البيئة الإقليميّة ستمتد تداعياته على الأمن الوطني لأيّ دولة تنتمي لهذا الإقليم، الأمر الذي يُظهر بوضوح ذلك التشابك بين التحوّلات الجيوسياسيّة والأمن الوطني للدولة في إطار المعضلة الجيوسياسيّة.

الفصل الثاني:

التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي: المسار والديناميكيات

تمهيد:

تنفرد منطقة الساحل الإفريقي بموقع جغرافي جيواستراتيجي وثروات طبيعية هائلة جعلت منها محط أنظار العديد القوى التي حرصت أشد الحرص على غرس نفوذها وضمان مصالحها الحيوية بمختلف الآليات.

لكن سرعان ما ازداد تعقيد المشهد الجيوسياسي بالمنطقة في ظل اشتداد التنافس الدولي بدخول روسيا والصين وتركيا لمزاحمة فرنسا والولايات المتحدة للتحكم في مسار الوضع الجيوسياسي بإقليم الساحل تزامنًا مع عودة سيناريو الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينافاسو والنيجر وتنامي مشاعر العداء والسخط الشعبي، بدول الساحل، تجاه الوجود الأجنبي التقليدي. مما أنتج شبكة تفاعلات معقدة أرست لتوازنات جديدة بالمنطقة.

من هذا المنطلق، يرمي هذا الفصل إلى تحليل الوضع الجيوسياسي الراهن بمنطقة الساحل الإفريقي وتتبع مسار التحوّلات الجيوسياسيّة بها على النحو الذي يُخوّل لنا رصد مدى وقوع تحوّل جيوسياسي من عدمه عبر مبحثين: تمحور المبحث الأول حول تسليط الضوء على الوضع الجيوسياسي القَبْلي بمنطقة الساحل قبل 2019، وهو ما استدعى أوّلاً إبراز الأهمية الجيوسياسيّة للمنطقة وإماطة اللثام عن رهانات الفواعل التقليدية (فرنسا والولايات المتحدة) لتكوين صورة أوضح حول طبيعة المشهد الجيوسياسي التقليدي بالمنطقة. مما سيجسّد قاعدة للانتقال للمبحث الثاني الذي ارتكز على تشريح الوضع الجيوسياسي الجديد عبر تحديد الفواعل الفوق الإقليميّة والإقليميّة وإبراز رهاناتها وتحركاتها بالمنطقة.

المبحث الأول: الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي قبل 2019: الوجود الأجنبي التقليدي

باعتبار أنّنا اتخذنا من التحليل الجيوسياسي قاعدة لبناء تصّور شامل حول المشهد الجيوسياسي، فلابد بداية من تحديد الفضاء الجغرافي المعني بالتحليل عبر إماطة اللّثام عن خصائصه الجغرافية وموارده وكل ما يميّزه أو بالأحرى يمنحه قيمة بالنسبة للفاعلين. من جهة أخرى، لابد من تسليط الضوء على الوضع الجيوسياسي القبْلي (الوجود الأجنبي التقليدي) الذي شهده الفضاء بغية رصد التحوّل الجيوسياسي من عدمه، وبالتالي اتخاذه كقاعدة انطلاقية تساعد على تحديد بقية عناصر التحليل الجيوسياسي، التي سبق وأن تطرقنا لها في الفصل السابق، وتوظيفها في تحليل الوضع الجيوسياسي.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسيّة لمنطقة الساحل الإفريقي

على الرغم من السهولة الظاهرية لتحديد المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي إلا أنّ العديد من الدراسات أشارت إلى أنّ هذه المنطقة تتميّز بحدودها السائلة والمتغيّرة حيث تختلف الرؤية لهذا الفضاء تبعًا لاختلاف العدسة التي يتّم الاعتماد عليها من قبل المفكرين والخبراء. فعلماء المناخ لا ينظرون للساحل بنفس الطريقة التي ينظر بها الخبراء في الأسواق الزراعية أو العاملون في المجال الإنساني أو وكالات الأمم المتحدة للتنمية أو حتى المختصّون في المجال الأمني. مما يكرّس لنوع من التعدديّة عند قراءة الساحل بل سرعان ما ستطفو للسطح عدّة "سواحل" بناء على تعريفات مختلفة تحول دون إدراك خريطة تحدد حدودًا جغرافية موحدة للمنطقة[1]. الأمر الذي جعل البعض يقرّون بأنّ تعدد أسس تصنيف الدول التي تنضوي تحت فضاء الساحل الإفريقي يرجع في الأصل لتعدد الأسس المعيارية التي يتّم اعتمادها لتحديد مداه الجغرافي، لكن ذلك لم يمنع وجود نوع من الإجماع على أنّ هذا الفضاء يعبر عن أكبر صحاري العالم والتي تزيد مساحتها عن ثمانية ملايين وخمس مائة ألف كلم[2] مما جعلها تُجسّد الفاصل الطبيعي بين شمال إفريقيا ووسطها[2].

من الناحية الجغرافية، يُقصد بالساحل ذلك الحزام الذي يمتد على طول أراضي الصحراء الكبرى من المحيط الأطلسي غربا إلى غاية البحر الأحمر شرقا أي بداية من السنغال مرورًا بموريتانيا،

[1] UNFPA WCARO, *Comprendre le Sahel à travers son histoire, sa géographie et ses défis sociodémographiques et sécuritaires* (Dakar: UNFPA Bureau de l'Afrique de l'Ouest et du Centre, s.d.), 08, consulté à http://wcaro.unfpa.org

[2] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 23.

مالي، النيجر، تشاد، السودان وصولا إلى جيبوتي على مسافة تُقدّر بـ 3862 كلم وعرض يتراوح بين 500 و700 كلم[1]. في حين أنّ هنالك من يرى أنّ هذا الفضاء يتسع أكثر ليشمل أجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية الجزائرية والحدود الشمالية لكل من بوركينافاسو ونيجيريا إلى جانب أجزاء من إريتيريا وإثيوبيا، مما يزيد من المسافة التي يمتد عليها هذا الحزام لتصل إلى 5500 كلم (الخريطة رقم 01)[2]. ونظرا للطبيعة الصحراوية التي تتسّم بها منطقة الساحل الإفريقي، فهي تعتبر من أكثر مناطق العالم المعرّضة للتغيّرات البيئية. وتنبع هذه الطبيعة من انتمائها للصحراء الكبرى التي تُجسّد حوالي 70% من المساحة الكليّة للمنطقة حيث تمتد من نيجيريا وغامبيا إلى غاية جزر الرأس الأخضر غربا، ومن إثيوبيا وإريتيريا شرقا[3]. مما جعل الساحل يجسّد انتقالاً طبيعيًا وثقافيًا بين المناطق الاستوائية الأكثر خصوبة في الجزء الجنوبي من القارة وصحرائها في الشمال[4]. فهو يمثل نقطة التقاء صفيحتين تكتونيتين ويعبر في الآن نفسه عن خط الحدود بين البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء وطريقًا للتجارة التقليدية، بينما اتجه البعض إلى النظر إليه كمنطقة رمادية خارجية عن السيطرة المنتظمة للدول المتاخمة[5]. فضلا عن أنّه يمثّل جسرًا بريًا يربط بين الأمريكيتين والمحيط الأطلسي مرورًا بالقرن الإفريقي والبحر الأحمر والخليج العربي[6].

تنفرد منطقة الساحل الإفريقي بتنوع كبير على مستوى تضاريسها، تنوع يتمظهر في وجود العديد من الهضاب والجبال الصخرية – البركانية وكذا مسطحات الحصى والحجارة، ولعل أهّم ما يُميّز هذه الجبال هو وعورتها واستعصاء تضاريسها، فضلا عن تشّكلها من العديد ومن الكهوف والأخاديد

---

[1] حسام حمزة، "المقاربة الأمنيّة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنيّة في إقليم الساحل الإفريقي 1991-2015" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)،99.

[2] سمير قلاع الضروس، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية"، *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية* 06، عدد02 (2020): 337.

[3] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، ورقة بحثية، *وحدة دراسات جنوب الصحراء*، 6 نوفمبر 2024، 07.

[4] نبيل بويبة، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات" (أطروحة دكتوراه، جامعية الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، 280.

[5] Mehdi Taje, "L'Importance Stratégique du Sahel", dans *La Sécurité du Sahara et du Sahel,* Cahier du CEREM n°13 (Paris : École Militaire, décembre 2009), 11.

[6] محمد أغ إسماعيل، "الصراع على الموارد في منطقة الساحل: مالي أنموذجا"، *التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب*، 27 جوان 2024، 01، https://2u.pw/juTEz

والصخور المتدلية التي تحول دون بسط الدول والجيوش النظامية لسيطرتها الكاملة عليها على خلاف الجماعات الصغيرة التي يسهُل عليها التنقل في ظل هذه التضاريس. يطغى على المنطقة مناخ شبه جاف حيث يتراوح متوسّط التساقط فيها ما بين 150 و600 مم في السنة، لكنها رغم ذلك تظل من أكثر المناطق الجافة نتيجة لتبخر نسبة كبيرة من هذه الأمطار المتساقطة وكذا عدم انتظامها[1]. لكن ذلك لم يحرم المنطقة من التمتع بثروات مائية باطنية خاصة في المناطق الشرقية نتيجة لاختراق نهر النيل، الذي يتجاوز طوله 6695 كلم، لشرق الساحل الإفريقي[2]. أمّا من الجهة الغربية، نجد أنّ النيجر تضّم ثالث أطول أنهار إفريقيا، بعد نهر النيل والكونغو، والذي يصل طوله إلى 4160 كلم وتتجاوز مساحته 02 مليون كلم[2] [3]. وهكذا، يتضح أنّ الساحل الإفريقي ليس إلا ذلك الشريط أو الحزام الممتد من السنغال غربا إلى إريتيريا شرقا مرورًا بالعديد من الدول بداية من موريتانيا، مالي، نيجر، تشاد إلى السودان إلى جانب أجزاء من دول أخرى، السالفة الذكر، مثلما يتضح في الخريطة التالية.

الخريطة رقم 01: منطقة الساحل الإفريقي[4]

[1] حمزة، "المقاربة الأمنيّة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنيّة في إقليم الساحل الإفريقي 1991-2015"، 100.

[2] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 24.

[3] جلال قصار الليل، هشام لقريعي، "التهديدات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري"، *مجلة الاقتصاد والقانون*، عدد02 (2018): 229،230.

[4] UNFPA WCARO, *Comprendre le Sahel*, 08.

غير أنّ الأهمية الجيوسياسيّة للمنطقة لا تختزل فقط في هذا الواقع الجغرافي، الذي جعل منها محط العديد من القوى الدولية الساعية لحفظ مصالحها الاستراتيجية، بل تتجاوزه لمواردها وثرواتها الطبيعية الهائلة والمتنوعة على غرار النفط والذهب والنحاس واليورانيوم والغاز الطبيعي.[1] تتربع دول الساحل فوق احتياطات كبيرة من النفط والغاز إذ أشارت بعض التقديرات إلى أنّ احتياطي النيجر من النفط قد بلغ 150 مليون برميل عام 2021 [2]، وارتفع ليبلغ نحو مليار برميل في السنوات الأخيرة، في حين وصلت احتياطات الغاز إلى 34 مليار متر مكعب[3]، غير أنّ النيجر قد أصبحت، وفقا لوزارة البترول النيجيرية، دولة منتجة للنفط منذ عام 2011 بعد الشروع في استغلال حقول غومري (Goumeri)، سوكور (Sokor) و أغادي (Agadi)، كما أكدّ نفس المصدر على أنّ ثلث أراضي النيجر، جيولوجيا، قد تحتوي على هيدروكربونات وإنتاج موجود بالفعل من النفط والذي قد يعادل 18 ألف برميل يوميا[4]. ومن المتوقع أن يتجاوز الإنتاج السنوي للنفط بالنيجر المليون برميل عام 2025، وأنّ يحقق قفزة أخرى بعد ثلاث سنوات ليصل إلى 03 مليون برميل[5].

وإذا ما انتقلنا لتشاد فقد وصل احتياطي النفط فيها إلى 1.5 مليار برميل (2021)[6]. أمّا بالنسبة لموريتانيا والسنغال فقد أعلنتا عام 2019 عن اكتشاف حقل "أحميم" بمياههما الإقليميّة والذي يحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز وصلت إلى 50 ترليون قدم مكعب، إلى جانب حقل "باند" بموريتانيا الذي يحتوي هو الآخر على نحو 1.2 ترليون قدم من مكعب من الغاز[7]. وبحلول عام 2020

[1] إسماعيل، "الصراع على الموارد في منطقة الساحل: مالي أنموذجا"، 01.

[2] Saifaddin Galal, "Proved Crude Oil Reserves in Africa in 2021, by Country (in billion barrels)", Statista, 22 septembre 2023, accessed March 20, 2025, https://www.statista.com/statistics/1178147/crude-oil-reserves-in-africa-by-country/

[3] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 08.

[4] "Présentation du secteur pétrole ", Ministère du Pétrole du Niger, accessed March 20, 2025, http://www.petrole.gouv.ne/prsentation-du-ptrole

[5] " Statistique de la prévision de la Production annuelle du petrole au Niger en kbbl : 2024-2043", Ministère du Pétrole du Niger, accessed March 20, 2025, http://www.petrole.gouv.ne/production-petroliere

[6] Galal, *Proved Crude Oil Reserves in Africa in 2021, by Country*.

[7] " جنة المعادل وموارد الطاقة...كيف نهبت الدول العظمى ثروات الساحل؟"، قناة TRT عربي، 30 أوت 2023، تاريخ التصفح 20 مارس 2025 https://linksshortcut.com/eynXN

بلغت احتياطاتها المؤكدة من الغاز الطبيعي 28 مليار متر مكعب[1]. بينما أشـــار تقرير حديث صـــادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (U.S. Energy Information Administration) إلى أنّ موريتانيا تمتلك 20 مليون برميل من احتياطي النفط الخام، وهذا حســـب توقعات مجلة "النفط والغاز" الصـــادرة في جـانفي 2023[2]. في حين ورد في تقرير صـــادر عن مكتـب الأمم المتحـدة المعني بـالمخـدرات والجريمـة (UNDOC) أنّ إنتاج موريتانيا من النفط الخام قد بلغ 6آلاف برميل يوميا (2018)، على خلاف النيجر وتشاد اللتان تجاوزتاها بكثير حيث وصل إنتاج الأولى لـ 18 ألف برميل يوميا (2019)، في حين أنّ الثانية قد تفوّقت عليهما أكثر عندما وصـــل إنتاجها إلى 130 ألف برميل يوميا (2018)، مما جعل هذه الدول الثلاث، حسب التقرير، من الدول المنتجة للنفط[3].

في المقابل، تُعرف منطقة الســـاحل بامتلاكها لاحتياطات معتبرة من اليورانيوم وعلى رأس هذه الـدول نجـد النيجر التي أُعتبرت منـذ عـام 2010 رابع أكبر منتج لليورانيوم[4]، ليمثّل 70.8% من إجمـالي صـــادرات البلاد في نفس الســـنة[5]. ووفقا للرابطة النووية العالمية (World Nuclear Association) فقد بدأت النيجر بتشـــغيل أول منجم تجاري لليورانيوم عام 1971، وتمتلك منجمين هامين يوفران حوالي 5% من إنتـاج التعـدين العـالمي والتي تعتبر من أعلى خـامـات اليورانيوم جودة في إفريقيـا. يتّم تعـدين اليورانيوم قرب مدنتَيْ أرليت (Arlit) وأكوكان (Akokan) شـــمال شـــرق العاصـــمة نيامي حيث تضـــطلع شـركة سـومير (SOMAIR)، التي تمتلكها كل من الشـركة الفرنسـية أورانو (Orano) والشـركة النيجيرية سوبامين (Sopamin)، بإدارة العديد من مشاريع التعدين بالبلاد[6].

[1] Doris Dokua Sasu, "Proven natural gas reserves in Mauritania from 2016 to 2020(in billion cubic meters", Statista, April 28,2023, accessed March 20, 2025, https://www.statista.com/statistics/1339856/proven-natural-gas-reserves-in-mauritania/ seen 20/03/2025

[2] U.S. Energy Information Administration (EIA), *Regional Brief: Emerging Hydrocarbon Producers in Africa* (Washington, DC: U.S. Department of Energy, December 8, 2023), 3.

[3] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Fuel Trafficking in the Sahel*, TOCTA Sahel Report (Vienna: UNODC, 2022), 9.

[4] Rachel Cooper, *Natural Resources Management Strategies in the Sahel*, K4D Helpdesk Report (Birmingham: University of Birmingham, October 1, 2018), 9.

[5] Alain Antil, "The Mining Boom in the Sahel Region: Will the Development Last?", *Note de l'Ifri*, February 2014, 15.

[6] "Uranium in Niger", World Nuclear Association, Updated July 23, 2024, accessed March 21,2025 https://world-nuclear.org/information-library/country-profiles/countries-g-n/niger

أشـار نفس المصـدر إلى أنّ النيجر قد احتلت المرتبة السـابعة عالميا والثالثة إفريقيا، بعد ناميبيا وجنوب إفريقيا، من حيث احتياطات اليورانيوم عام 2021 والتي بلغت 311.100 طن من اليورانيوم أي ما يعادل 5% من إجمالي الموارد العالمية (الجدول رقم 01). بينما احتلت المرتبة الثانية إفريقيا من حيث إنتاجه (من 2013 إلى 2022) الذي بلغ ذروته عام 2013 بعد وصوله إلى 4518 طن ثم سرعان ما انخفض إلى 2020 طن عام 2022 مقارنة بـ 2991 عام 2020[1]. ويرجع هذا الانخفاض، بشكل جزئي، إلى إغلاق أحد أهّم مناجم اليورانيوم بالبلاد سـنة 2021 (الشـكل رقم 01)[2]. لكن الرابطة النووية العالمية لم تنكر في الآن نفسـه تواجد رواسـب اليورانيوم في بعض دول السـاحل الأخرى ألا وهي: مالي، موريتانيا والسنغال حيث تمّ استكشاف اليورانيوم في الأولى وبالتحديد بـ "فاليا" جنوب غرب مالي من قِبل شركة (GoviEx Uranium)، التي لا تُعدّ أول من اكتشـفه، حيث قُدّرت موارد اليورانيوم القابلة للاسـتخراج منها بـــ 6692 طن يورانيوم بتكلفة تصـل إلى 130دولار لكل كلغ (KgU) عام 2022. وسـرعان ما تمّ استكشاف موقع آخر ألا وهو سارايا إيست (Saraya East)، على بُعد 80 كلم من فاليا، التي يحتوي هو الآخر على احتياطات كبيرة من اليورانيوم، مما سيعزز المخزون الاستراتيجي المالي من اليورانيوم[3].

بينما قـدّرت وزارة المنـاجم المـاليـة أنّ موارد البلاد من اليورانيوم قـد بلغـت نحو 5000 طن في السـنوات الأخيرة[4]. في حين بلغت الموارد المؤكدة من اليورانيوم في موريتانيا 7500 طن عام 2022. أمّا بالنسبة للثالثة (السنغال) فقد شهدت اكتشاف كميات أكبر من اليورانيوم قابلة للاستخراج من طرف شركة أسترالية (Haranga Resources) في سبتمبر 2022 وذلك في مناطق السيانيت بسرايا (Sraya)[5].

[1] "World Uranium Mining Production", WORLD Nuclear Association, Updated May 16, 2024, accessed March 21, 2025. https://world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/mining-of-uranium/world-uranium-mining-production

[2] أحمد سـلطان، "مخاطر جيوسـياسـية: النيجر وأبعاد وتداعيات الصـراع الدولي على اليورانيوم"، *المركز المصـري للفكر والدراسـات الاستراتيجية*، 9 نوفمبر 2024، تاريخ التصفح 21 مارس 2025، https://ecss.com.eg/49139/

[3] "Uranium in Africa", WORLD NULEAR ASSOCIATION, Updated April 25, 2024, accessed March 21,2025, https://world-nuclear.org/information-library/country-profiles/others/uranium-in-africa

[4] Hassan Isilow and Emre Basaran, "Paradox of Africa's Sahel: Rich in Minerals but in the Grip of Grinding Poverty" ،*Anadolu Agency,* October 11,2023, accessed March 23,2025, https://2u.pw/odZAj

[5] "Uranium in Africa" , WORLD NUCLEAR ASSOCIATION, Updated April 25, 2024, accessed March 21, 2025. https://world-nuclear.org/information-library/country-profiles/others/uranium-in-africa

الجدول رقم 01: الدول التي تملك أعلى نسبة من احتياطي اليورانيوم عالميا سنة 2021[1]

الدولة	قيمة اليورانيوم (طن)	نسبة المساهمة عالميا (%)
أستراليا	1.684.100	%28
كازاخستان	815.200	%13
كندا	588.500	%10
روسيا	480.900	%8
نامبيا	470.100	%8
جنوب إفريقيا	320.900	%5
النيجر	311.100	%5
البرازيل	276.800	%5
الصين	223.900	%4
منغوليا	144.600	%2
أوزباكستان	131.200	%2
أوكرانيا	107.200	%2
بوتسوانا	87.200	%1
الولايات المتحدة	59.400	%1
تنزانيا	58.200	%1
الأردن	52.500	%1

[1] "World Uranium Mining Production", WORLD NUCLEAR ASSOCIATION, Updated May 16, 2024, accessed March 22,2025, https://world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/mining-of-uranium/world-uranium-mining-production

الشكل رقم 01: إنتاج النيجر من اليورانيوم 2013-2022[1]

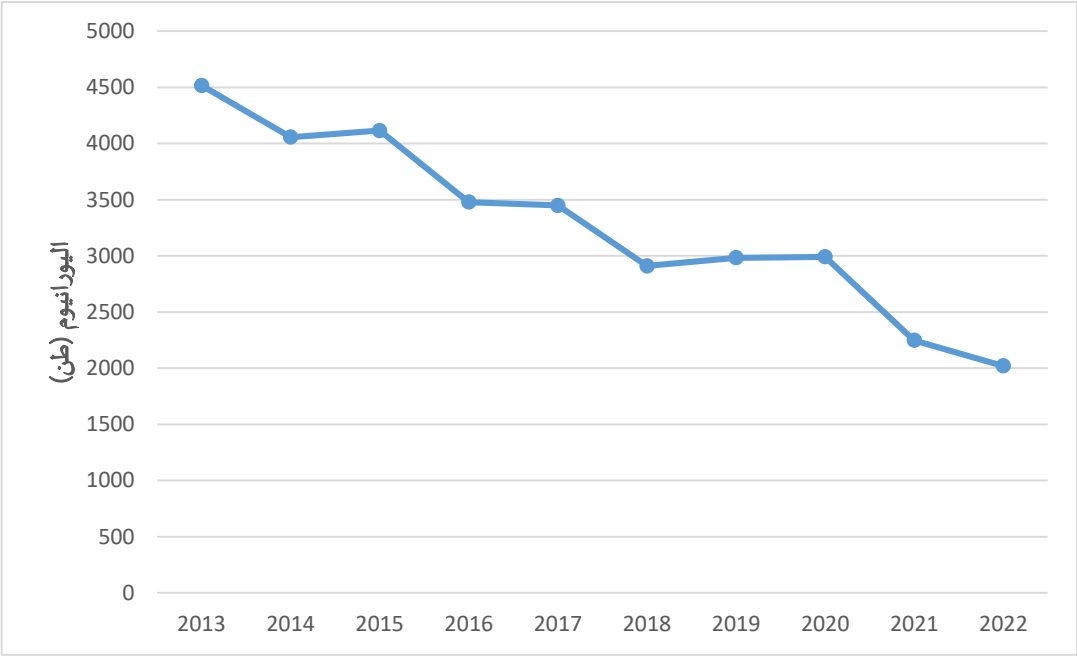

من جهة أخرى، تنفرد منطقة الساحل باحتياطات مهمة من الذهب خاصة في مالي أين يحتل الذهب الصدارة في الصناعات الاستخراجية حيث يمثل 95% من إجمالي الإنتاج المعدني، كما تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا إذ شكّل الذهب أكثر من ثُلثي إجمالي إيرادات البلاد من الصادرات عام 2013[2]. تُعدّ مالي مقرًا للعديد من المناجم الصناعية التي تديرها شركات عالمية على غرار (B2Gold Corp، Resolute Mining، Hummingbird Resources وBarrick Gold)[3] حيث بلغ إنتاج مجمع مناجم الذهب، لولو – غونكوتو (Loulo-Gounkoto)، التابع لهذه الشركة الأخيرة 684 ألف أونصة ذهب[4] أي

[1] من إعداد الطالبة بناء على معطيات:

World Uranium Mining Production", WORLD NUCLEAR ASSOCIATION,

[2] Cooper, *Natural Resources Management Strategies in the Sahel*, 08.

[3] استقرار إنتاج مالي من الذهب عند 66.5 طن متري في عام 2023"، *بانكير- نبض البنوك*، 28 يناير 2024، تاريخ التصفح 23 مارس 2025، https://2u.pw/TjwQ9

[4] تستخدم "الأونصة" لقياس حجم الإنتاج المناجم خاصة بشكل فردي في حين يستخدم "الطن متري" كوحدة قياس أكبر الإنتاج الإجمالي للبلاد من المعادن وفي هذه الحالة الذهب: 01 طن متري (t) = 35273.961980687 أونصة (oz). أنظر:

"طن متري إلى أونصة"، *كونفورت (Convert)*، تاريخ التصفح: 31 ماي 2025، https://convert.app/ar/mass/metric-ton-to-ounce/

ما يعادل 19.39 طن متري عام 2022[1]، وارتفع بـ 4.11 طن متري بعد سنة واحدة فقط[2]. في عام 2022 بلغ الإنتاج الصناعي من الذهب في مالي 66.2 طنًا متريًا[3]، في حين ورد في أحدث البيانات الصادرة عن مجلس الذهب العالمي (World Gold Council) أنّ إجمالي إنتاج الذهب بمالي قد بلغ 1.3 مليون أونصة سنة 2023 بإجمالي إيرادات تجاوز المليارَيْ دولار ، كما أشار نفس المصدر إلى أنّ الذهب يمثل 73% من إجمالي صادرات البلاد[4].

وبالنسبة للمجلس تتقارب بوركينافاسو مع مالي إلى حد كبير في هذا الشأن حيث وصل إنتاجها من الذهب إلى 1.4 مليون أونصة بإجمالي إيرادات تجاوز المليارَيْ دولار حيث يشكل الذهب 74% من إجمالي صادرات البلاد[5]. بينما لم يتجاوز إنتاج السنغال 0.4 مليون أونصة، والذي يمثل 16% من إجمالي صادراتها، في حين بلغ إجمالي الإيرادات من هذا القطاع 801 مليون دولار، وكل هذه البيانات ترجع لعام 2023 حسب المجلس[6]. أمّا بالنسبة للنيجر فقد بلغ إنتاجها من الذهب أكثر من 3.35 طن متري عام 2022 وهو ما يمثّل 30% من القيمة الإجمالية للإنتاج المعدني في البلاد بإيرادات بلغت 76 مليون دولار وفقا لتقديرات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) [7].

غير أنّ موارد منطقة الساحل لا تنحصر في النفط والغاز واليورانيوم والذهب بل نجد أنّها تحتوي أيضا على موارد أخرى على غرار الليثيوم، الفوسفات، الأتربة النادرة وغيرها، حيث وصل احتياطي منجم غولامينا المالي إلى أكثر من 142 مليون طن متري من الليثيوم، في حين تنفرد النيجر بنحو مليارَي طن متري من الفوسفات، لتأتي بعدها كل من موريتانيا ومالي اللتان تمتلكان 1.2 طن متري و600

[1] Saifddin Galal, "Largest gold mines in Africa as of 2022, by production volume (in 1,000 ounces)", Statista, Augest 27, 2024, accessed March 23, 2025, https://www.statista.com/statistics/1267838/largest-gold-mines-in-africa/

[2] بانكير - نبض البنوك، "استقرار إنتاج مالي من الذهب عند 66.5 طن متري في عام 2023".

[3] عزام، "الصراع على الموارد في منطقة الساحل: مالي أنموذجا"، 03.

[4] "Mali Country Profile" , WORLD GOLD COUNCIL, https://www.gold.org/ accessed March 23,2025.

[5] WORLD GOLD COUNCIL, "Country profile – Burkina Faso", November 2024, 04. https://www.gold.org/

[6] Ibid, 16.

[7] Dispositif National de Mise en œuvre de l'Initiative pour la Transparence des Industries Extractives au Niger (DN/ITIE-Niger), *Rapport ITIE Niger 2022* (décembre 2024), 17, https://eiti.org/countries/niger

مليون طن متري على التوالي، بينما تمتلك بوركينافاسو وتشاد كميات أقل منه. في حين تتوزع احتياطات الأتربة النادرة في مالي (12 مليون طن متري) والنيجر (10 مليون طن متري) بشكل كبير[1].

في المقابل، يعتبر الساحل منطقة عبور استراتيجية لـ "أنبوب الغاز العابر للصحراء" (TSGP) الممتد على مسافة 4000 كلم انطلاقا من نيجيريا إلى الجزائر مرورًا بالنيجر[2]، وله القدرة على نقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب سنويا نحو الأسواق الدولية خاصة في أوروبا مما يجعله مشروعًا طاقويًا استراتيجيًا[3].

وعليه، فإنّ مجرد تسليط الضوء على هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تنفرد به منطقة الساحل الإفريقي، إلى جانب موارده وثرواته الطبيعية الهائلة التي تجلّت بشكل واضح عبر لغة الأرقام، كفيل بأن يُظهر الأهمية الجيوسياسيّة البالغة للمنطقة. وهو ما جسّد دافعًا قويًا لتوجّه أو بالأحرى للاهتمام البالغ الذي منحته القوى الأجنبية لمنطقة الساحل عبر التحرّك في هذا الفضاء على النحو الذي يحفظ ويعزز مصالحها الاستراتيجية على حساب القوى الأخرى، مما أرسى بدوره لمعادلة نفوذ معقدة تمظهرت في سعي هذه القوي الحثيث لمزاحمة بعضها البعض بغية التكريس للوضع الذي يتناسب مع مصالحها بالدرجة الأولى، الأمر الذي جعل منطقة الساحل مجرّد مسرح لهذا التنافس القوي.

ومن ثمّ، فإنّ هذه الأهمية الجيوسياسيّة التي ينفرد بها هذا الفضاء قد مثّلت قاعدة أرست لاكتسابه أهمية جيواستراتيجية ملحوظة نتيجة لتحوّله من مجرّد فضاء ذو موقع جغرافي هام وموارد طبيعية هائلة، إلى مجال اتخذته القوى الأجنبية كمسرح للتنافس حول هذه الامتيازات. الأمر الذي أضفى نوعا من الحركيّة على منطقة الساحل نتيجة المكانة الكبيرة التي تنفرد بها في جوف معادلة مصالح هذه القوى.

[1] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 08،09.

[2] "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: مشروع قاري ذو أبعاد دولية يتقدم بخطى متسارعة"، *وكالة الأنباء الجزائرية(APS)* ، 01 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 24 مارس 2025، https://www.aps.dz/ar/economie/168975-2024-10-01-13-08-02

[3] "أنبوب الغاز العابر للصحراء: المشروع سيرى النور قريبا بفضل مخرجات اجتماع الجزائر"، *وكالة الأنباء الجزائرية(APS)* ، 11 فبراير 2025 ، تاريخ التصفح 24 مارس 2025، https://www.aps.dz/ar/economie/175455-2025-02-11-15-42-50

بناء على ذلك، بإمكاننا القول أنّ اهتمام القوى الأجنبية بمنطقة الساحل الإفريقي ليس إلا دليلاً قاطعًا على أنّها تجسّد رهانًا بالنسبة لهم، رهانًا يدفعها للتدخل والعبث بالأوضاع برقعة الساحل وتحريك الأحجار لصالحها. وبذلك، فإنّ تحوّل هذا الفضاء لرهان، وفقًا لأفكار روزيار، بالنسبة لجملة من الفواعل من شأنه أنّ يجعل منه موضوعًا للتحليل الجوسياسي. وهو ما سيتضح أكثر في المطالب التالية.

المطلب الثاني: الوجود الفرنسي والأمريكي بالساحل الإفريقي: قراءة في المشهد الجيوسياسي

نظرًا للأهمية الجيوسياسيّة البالغة التي تنفرد بها منطقة الساحل الإفريقي فقد باتت محط أنظار العديد من القوى الأجنبية التي حرصت أشدّ الحرص على بسط نفوذها وتعزيز وجودها بالمنطقة من أجل حفظ مصالحها، ولعل من أبرز هذه القوى أو بالأحرى اللاعبين الأوائل الذين تفطنوا لأهمية هذه الرقعة وتدخلوا لتحريك الأحجار لصالحهم نجد: فرنسا والولايات المتحدة.

أوّلاً، فرنسا

تنظر باريس لمنطقة الساحل الإفريقي على أنّها جزء من امتدادات "المنظمة الدولية الفرنكوفونية" وذلك بحكم أنّها تضمّ مستعمراتها السابقة، الأمر الذي جعلها ترى أنّ ذلك يمنحها حقًا طبيعيًا للاستمرار في ممارسة نفوذها بالمنطقة حتى وإن تطلب ذلك التدخل في الشؤون الداخلية لخدمة مصالحها[1].

وهنالك من يُرجع اهتمام فرنسا بمنطقة الساحل بشكل خاص إلى عام 1957 عندما وافق البرلمان الفرنسي على القانون المُنشِئ لـ "منظمة الأقاليم الصحراوية" كإطار يضّم كل من: المقاطعات الصحراوية الجزائرية، مناطق إفريقيا الاستوائية الفرنسية، ومناطق غرب إفريقيا الفرنسية[2]. وهو ما يحيلنا لنقطة أساسية تتعلق بتعريف باريس للساحل فإذا كان الاتحاد الأوروبي يرى بأنّ هذه المنطقة تشمل كل من موريتانيا، مالي والنيجر، فإنّ فرنسا تضيف لهذه الدول الثلاث كل من السنغال، بوركينافاسو، تشاد أو السودان[3]. الأمر الذي يعكس تلك المكانة البارزة التي احتلها إفريقيا، بما فيها منطقة الساحل، في السياسة الخارجية الفرنسية حيث حرص جميع الرؤساء على تجديدها منذ عهد جاك شيراك (Jaques Chirac)[4]، بل وامتد ذلك حتى لرؤساء آخرين سبقوه على رأسهم شارل ديغول (Charles de Gaulle) وفرانسوا ميتران (François Mitterrand) حيث منح الأول أهمية بالغة لملف الشؤون الإفريقية عندما

---

[1] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 57. 11

[2] Abde Ssamed Bouragba and Fadhila Aissat, "A geopolitoical study of the Sahel region", *The journal of research and scientific studies 19*, no. 01 (2025): 11.

[3] Mohamed Saleck Brahim, "Les questions sécuritaires et les conflits des superpuissances sur les sources d'énergie," dans *La crise sécuritaire au Sahel : Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ?* éd. Ellinor Zeino-Mahmalat et Helmut Reifeld (Rabat : Konrad-Adenauer-Stiftung et Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, 2015), 40.

[4] Mariann Tánczos and Gergely Fejérdy, "Forced Withdrawal: The Case of France in the Sahel Region", *Journal of Central and Eastern European African Studies* 03, no. 04 (2023): 33, https://doi.org/10.59569/jceeas.2023.3.4.242

أقرّ بضرورة إشراف رئيس الدولة الفرنسية إلى جانب مستشاريه في الايليزيه على هذا الملف، في حين أكدّ الثاني على هامش القمة الإفريقية التي عُقدت بباريس عام 1994 على أنّ إفريقيا هي المفتاح الأساسي الذي سيعزز وجود فرنسا خلال القرن الحادي والعشرين، وأنّه يتعذّر على أي رئيس أو حكومة فرنسية أنّ تهمل هذه المنطقة بحكم أنّها كانت تُجسّد مجد باريس ومنطقة نفوذها التاريخية[1]. ولا أدّل على هذه الأهمية من إقدام ميتران على إنشاء "وزارة التنمية"، عوضًا عن "وزارة التعاون" سنة 1981، كدائرة وزارية تضطلع بمهمة اتباع ملف العلاقات الفرنسية الإفريقية، بما فيها الساحل، إلى غاية عام 1999 الذي عرف إلحاق هذه الدائرة الوزارية بوزارة الخارجية[2].

استمر هذا الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل حتى مع الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون (Emmanuel Macron) فمنذ عُهدته الأولى (2017) أظهر هو الآخر اهتمامًا ملحوظًا بالمنطقة عندما أقرّ أنّ مصير فرنسا مرتبط بإفريقيا، كما تّم تعريف منطقة الساحل على أنّها منطقة ذات أهمية بالغة لكنها في نفس الوقت ضعيفة (vulnerable) حيث تمثّل التحدي الرئيسي، حسب وزارة القوات المسلحة الفرنسية، في انتشار الجماعات الإرهابية بالمنطقة[3]. مما جعل البعض يقرّون بأنّ إفريقيا ليست إلا ركيزة من الركائز الثلاث التي تنهض عليها المكانة الدولية لفرنسا إلى جانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدراتها النووية[4]. فضلا عن الكتلة التصويتية الهائلة لدول المنطقة التي تعلب دورًا مهمًا في تعزيز موقعها الدولي[5]. بل ورأى البعض أنّ فرنسا تتمتع بمستوى عال من النفوذ في المنطقة مقارنة بأيّ منطقة أخرى بحكم أنّها تلعب دورًا محوريًا في تقديم الدعم أو ممارسة الضغوط الدبلوماسية والعسكرية والمالية خلال الأزمات في المنطقة[6].

---

[1] عمار بالة، "التهديدات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذجا" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)، 134،135.

[2] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 57.

[3] Tánczos and Fejérdy, "Forced Withdrawal: The Case of France in the Sahel Region", 33.

[4] بالة، "التهديدات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري -مالي أنموذجا"، 135.

[5] أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*، 08 أبريل 2021، تاريخ التصفح 25 مارس 2025 https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx

[6] Paul Melly and Vincent Darracq, *Africa 2013/01: A New Way to Engage? French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande* (London: Chatham House, May 2013), 02.

وبذلك، يتضّـح أنّ التمثّل الفرنسـي تجاه منطقة السـاحل يرتبط بوجودها الاسـتعماري الذي جعلها تنظر للمنطقة كمسـرح نفوذ قبْلي أو بالأحرى تقليدي لابد من ضـمان إحكام السـيطرة الدائمة عليه.

بطبيعة الحال، يعتمد التوجّه الفرنسي نحو منطقة السـاحل على جملة من الرهانات المتشـابكة بداية من الرهانات الأمنيّة المتعلقة باعتماد باريس على المنطقة كحائط صـدّ من شـأنه أن يسـاعد على التصدي لمختلف التحديات الأمنيّة التي تهدد القارة الأوروبية خاصة فيما يتعلق بمواجهة كل من انتشار التنظيمات الإرهابية والهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. فضلا عن أنّ تمركز فرنسـا في المنطقة يتيح لها متابعة العديد من الملفات الإقليميّة عن كثب على غرار تطورات الأزمة الليبية والعلاقات مع دول شـمال إفريقيا والتفاعلات التي يشـهدها شـرق المتوسـط وكذا معادلة أمن البحر الأحمر شرقا[1].

أدّى تصاعد التهديدات الإرهابية، خاصة فيما يتعلق باختطاف الرهائن الأوروبيين، بالمنطقة إلى حرص باريس على تعزيز وجودها العسـكري بالعديد من دول السـاحل الإفريقي على غرار تشـاد وبوركينافاسـو وغيرها إذ مثّلت هذه التهديدات فرصـة لإعادة إطلاق باريس لتدخلها العسـكري تحت غطاء ما يُعرف بالتعاون الأمني وتأهيل القوات المسـلحة الإقليميّة[2]. بل وامتد هذا التدخل العسـكري حتى لدول أخرى بالمنطقة بداية من عملية سـيرفال (Opération Serval) في يناير 2013 والتي هدفت، وفق الرؤية الفرنسـية، لصـدّ الجماعات الإرهابية في شـمال مالي، ثم تبعتها عملية برخان (Opération Barkhane) عام 2014 [3] (الخريطة رقم 02) التي شـهدت نوعًا من توسـيع نطاق العمليات ليشـمل دول مجموعة السـاحل الخمس (G5): بوركينافاسـو، تشـاد، مالي، موريتانيا والنيجر أين توزعت قواعد عسـكرية فرنسـية حيث كان المقر الرئيسـي للعملية في عاصـمة تشـاد (نجامينا)، بينما اتخذت كل من

[1] عسكر، "دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء".

[2] Bouragba and Aissat, "A geopolitoical study of the Sahel region", 11.

[3] Zakaria Garba, *Enjeux économiques et politiques des conflits au Sahel*, Note d'analyse politique no. OIF 14, coordonné par Ladji Ouattara (Paris : Organisation internationale de la Francophonie / Thinking Africa, s.d.), 17.

الوحدات الاستخباراتية وقوات العمليات الخاصة كل من النيجر وبوركينافاسو مقرًا لها على التوالي[1]. بحلول عام 2020 تمّ إنشاء "قوة المهام تاكوبا" (Task Force Takuba)، تحت قيادة عملية برخان، التي عرفت شهدت نشر 800 جندي من قوات العمليات الخاصة ينحدرون من مختلف الجنسيات (إستونيا، جمهورية التشيك، البرتغال، السويد، إيطاليا وبلجيكا) تحت قيادة باريس[2]. ووفقا لبعض التقديرات بلغ عدد الجنود الفرنسيين المنتشرين في الساحل نحو 5100 جندي عام 2019[3].وهو ما يعكس الاعتماد الفرنسي الكبير على الآليات العسكرية لضمان نفوذها بالمنطقة (الخريطة رقم03).

الخريطة رقم 02: التنظيم العسكري الجديد للقوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي في إطار عملية برخان عام 2014 [4]

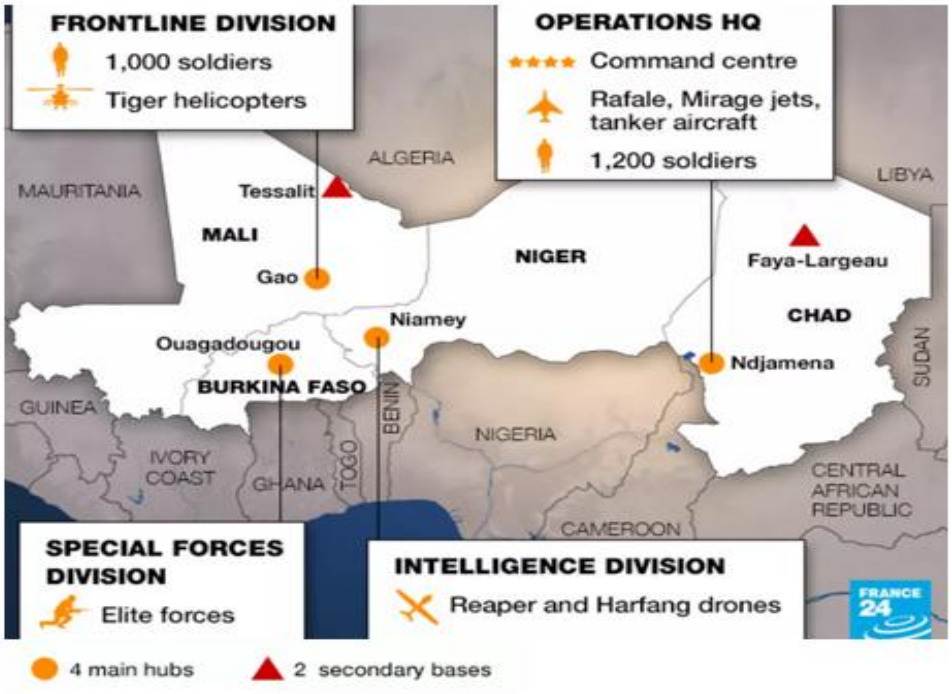

[1] في عام 2014 صرّح وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان (Jean-Yves Le Drian) أنّه سيتّم توزيع 3000 آلاف جندي فرنسي في إطار عملية برخان حيث ستتوزع القوات الفرنسية على أربع معسكرات رئيسية، بمهام محددة، ما بين تشاد، النيجر، مالي وبوركينافاسو مثلما يتضح في الخريطة رقم 02. أنظر:

"Map: France Revamps Military Operations in Africa's Sahel," *France 24*, published May 8, 2014, last modified May 9, 2014, accessed April 3, 2025 https://www.france24.com/en/20140508-infographic-france-military-in-africa-sahel-le-drian-mali-chad

[2] Tánczos and Fejérdy, "Forced Withdrawal: The Case of France in the Sahel Region", 34,35.

[3] Garba, *Enjeux économiques et politiques des conflits au Sahel*, 19.

[4] "Map: France Revamps Military Operations in Africa's Sahel," *France 24*.

قد يبدو ظاهريًا أنّ الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي يرتبط فقط بالرهان الأمني المتعلق بمكافحة الإرهاب خاصة، إلا أنّه من الإجحاف الاقتصار الأحادي على هذه الرؤية ذلك أنّ اهتمام باريس بالمنطقة ينبع أيضا من اعتبارات اقتصادية خاصة فيما يتعلق بالطاقة.

وذلك بحكم أنّ المنطقة تمثّل سوقًا واسعًا للصادرات الفرنسية ومصدرًا غنيًا بالموارد والثروات الطبيعية، كما باتت المنطقة تُشّكل إحدى محددات أمن الطاقة بالنسبة لبعض القوى الغربية خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز واليورانيوم[1]. صحيح أنّ مكافحة الإرهاب قد شكّلت جوهر التبرير الفرنسي للتدخل في مالي، إلا أنّ هذا التدخل قد ارتبط في الأصل بمصالح اقتصادية بحتة خاصة وأنّ مالي تنفرد بالموارد طبيعية هائلة وغير مستغلة على غرار الذهب، الزنك، اليورانيوم، البوكيست، الحجر الجيري، الفوسفات وغيرها، في حين تمتلك جارتها النيجر اليورانيوم، الفحم والذهب[2].

ولعل أكثر دولة انفردت بمكانة خاصة عند باريس هي النيجر التي تعتبر من بين أكبر الدول المنتجة لليورانيوم (الجدول رقم 01 والشكل رقم 01) مما جعلها تجسّد شريكًا مميزًا لفرنسا حيث استخرجت كل من شركة "سومير" و"كومیناك" التابعتين لمجموعة "أورانو"، أريفا سابقا، أكثر من 130.000 طن من اليورانيوم، وهو ما يعادل ضعف ما استخرجته الصناعة النووية من المناجم الفرنسية طيلة خمسين عام الماضية[3]. كما احتلت النيجر المرتبة الثالثة في قائمة موردي اليورانيوم الطبيعي لفرنسا حيث مدّتها بـ 19% من احتياجاتها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020 إذ يُسهم اليورانيوم في تصنيع الوقود المستخدم في تشغيل 56 مفاعلاً نوويًا بفرنسا[4] التي تُسهم بدورها في إنتاج حوالي 80% من الطاقة بفرنسا، مما يجعل من النيجر المصدر الرئيسي لليورانيوم[5].

[1] عسكر، "دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء".

[2] Yahia H. Zoubir, *Crisis in the Sahel: Causes, Consequences, and the Path Forward*, Issue Brief (Doha: Middle East Council on Global Affairs, June 2022), 02.

[3] Gaspard d'Allens, "Uranium : le lourd passé prédateur de la France au Niger," *Reporterre*, 11 septembre 2023, mis à jour le 21 septembre 2023, consulté le 28 mars 2025, https://linksshortcut.com/LUCXY

[4] "Nucléaire: la France est-elle dépendante de l'uranium du Niger ?" *TV5MONDE*, 31 juillet 2023, consulté le 28 mars 2025, https://linksshortcut.com/UZOnk

[5] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 25.

ويتجلى من خلال الشـــكل رقم 02 ذلك التناقض الحاد بين الإنتاج النيجيري والإنتاج الفرنســي لليورانيوم إذ لم يتجاوز إنتاج فرنسا من اليورانيوم خمس (05) طن عام 2013 ثم سرعان ما انخفض بعد سـنتين إلى طُنَيْن (02) إلى أن انعدم تمامًا، على خلاف الإنتاج النيجري الذي كان في ارتفاع مسـتمر حيث بلغ 3479 طن عام 2016 مقابل انعدام تام لإنتاجه في باريس التي اســتمرت على هذا الحال إلى غاية عام 2022 حيث تعتمد إلى حد كبير على اسـتيراد اليورانيوم، الأمر الذي يفسّـر الاهتمام الفرنسـي المتزايد بالنيجر على وجه الخصوص.

الشكل رقم 02: الإنتاج النيجيري مقابل الإنتاج الفرنسي من اليورانيوم 2005-2022[1]

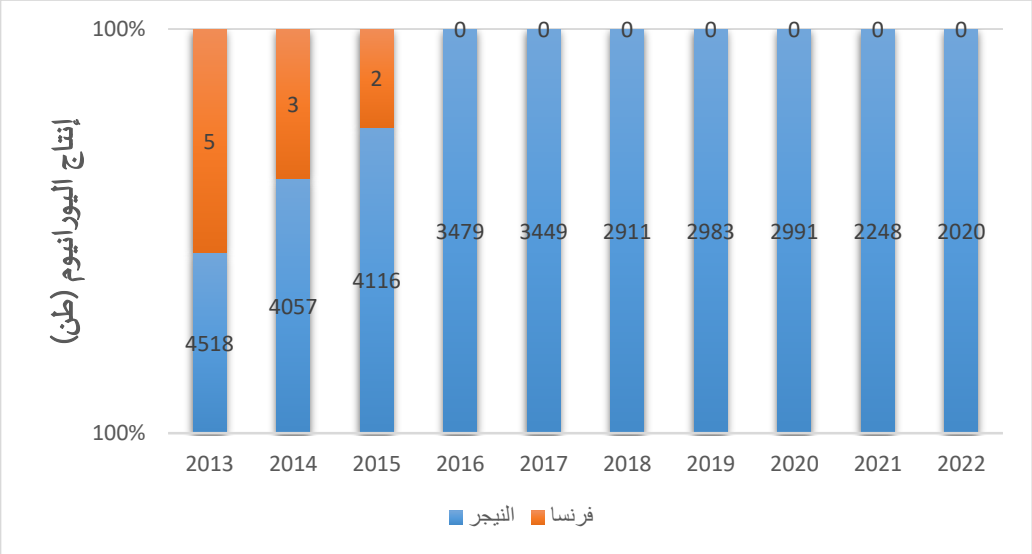

بينما يُظهر الشـــكل رقم 03 ذلك الاعتماد الفرنســي المتزايد على اليورانيوم النيجيري، منذ عام 2005 إلى غاية2022، والذي بلغ أوجه عامَيْ 2020 و2021 بتجاوزه نســبة 30%، غير أنّه يُبيّن في الآن نفسه التوجّه الفرنسي نحو مصادر أخرى لليورانيوم خاصة من كازاخستان.

في المقابل، تزداد أهمية المواد والمعادن التي تزخر بها المنطقة إذا علمنا أنّها تُســهم إلى حد كبير في تدعيم التصنيع العسكري الفرنسي [2] حيث ورد في تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي عام 2013 تحت عنوان "إفريقيا هي مستقبلنا" بأنّ اليورانيوم النيجري قد لعب في تلك الفترة دورًا كبيرًا في تغطية

[1] من إعداد الطالبة بناء على معطيات:

[1] "World Uranium Mining Production", WORLD NUCLEAR ASSOCIATION, Updated May 16, 2024, accessed March 28, 2025, https://world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/mining-of-uranium/world-uranium-mining-production

[2] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 24.

الاحتياجات العسكرية بنسبة وصلت إلى 100% خاصة وأنّ يورانيوم النيجر يُصنَف على أنّه "حرّ الاستخدام" مما يتيح استخدامه لأغراض عسكرية، على خلاف الدول الأخرى التي تفرض قيودًا على الاستخدام العسكري لليورانيوم الذي تقوم بإنتاجه. مما جعل الباحث رافائيل غرانفو (Raphael Granvaud) يرى بأنّه لا يمكن التحدث عن الاستقلال بتاتًا في ظل تبعية فرنسا لمصادر أجنبية لتمدّها باليورانيوم[1].

ومن الناحية الاقتصادية توفر منطقة الساحل أسواقًا لتصريف السلع الفرنسية المصّنعة وموارد أوليّة لتنمية صناعاتها المدنية مما جعل باريس تكرّس للتبعية الاقتصادية دول المنطقة عبر مختلف شركاتها التي تحتكر عمليات الإنتاج والتسويق إلى جانب تحكمها في أسعار المواد الخام حيث تتوزع 200 شركة اقتصادية واستثمارية فرنسية بالمنطقة[2]. هذا إلى جانب، طرحها العديد من المشاريع الاقتصادية مثل المشروع السنغالي والموريتاني القائمان على استصلاح الأراضي في الجزء السفلي من السنغال بحكم أنّه يربط بين هاتين الدولتيَن ومالي إلى جانب مشروع استخراج الحديد من الأراضي الموريتانية، وهذه المشاريع ليست إلا وسيلة تُخوّل لباريس إدراك السواحل السنغالية والموريتانية الغنيّة باكتشافات جديدة لحقول الغاز[3].

لكن هذا لا ينفي اعتمادها على آليات ثقافية أيضا تمظهرت في إنشاء "المنظمة الفرنكوفونية" عام 1970 الهادفة لتكوين طلبة ونُخب أفارقة قادرة مستقبلا على ضمان المصالح الفرنسية[4]. لذا صحيح أنّ باريس لم تعتمد فقط على الآليات العسكرية لترسيخ وجودها وضمان مصالحها بالمنطقة إذ اتجهت لآليات أخرى على غرار الآليات الاقتصادية والثقافية وغيرها، إلا أنّ تركيزنا بشكل كبير على الآليات العسكرية أو بالأحرى الوجود العسكري ينبع من أهمية هذه الأداة وإسهامها الكبير في ترسيخ الوجود الفرنسي من عدمه بالمنطقة وهو سيتضح أكثر في إطار الحديث عن تراجع النفوذ الفرنسي.

---

[1] Niger-France, a Radioactive Relationship (4/5): " Nigerien Uranium at the Service of France's 'Greatness'," *Afrique XXI*, October 10, 2024, accessed March28, 2025, https://afriquexxi.info/Nigerien-Uranium-at-the-Service-of-France-s-Greatness

[2] وهيبة دالع، *السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)* (الجزائر: دار الخلدونية، 2017)، 112،113.

[3] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 26.

[4] إبراهيم بديرة، "أثر الصراع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020)، 37.

وهكذا، يتضح أنّ الرهان الذي جعل فرنسا تتحرك في قلب رقعة الساحل بغية تحريك الأحجار بالمنطقة بين الفينة والأخرى عبر تدخلاتها العسكرية المستمرة، هو رهان طاقوي في الأصل إذ يعتمد إنتاج الطاقة في البلاد إلى حد كبير على اليورانيوم النيجري مما جعل أيّ تغيّر أو عبث بالمشهد الجيوسياسي بالمنطقة، وخاصة في النيجر، يمثّل تهديدًا مباشرًا لمصالح باريس بل وللأمن القومي الفرنسي نفسه.

الشكل رقم 03: الواردات الفرنسية من اليورانيوم 2005-2022[1]

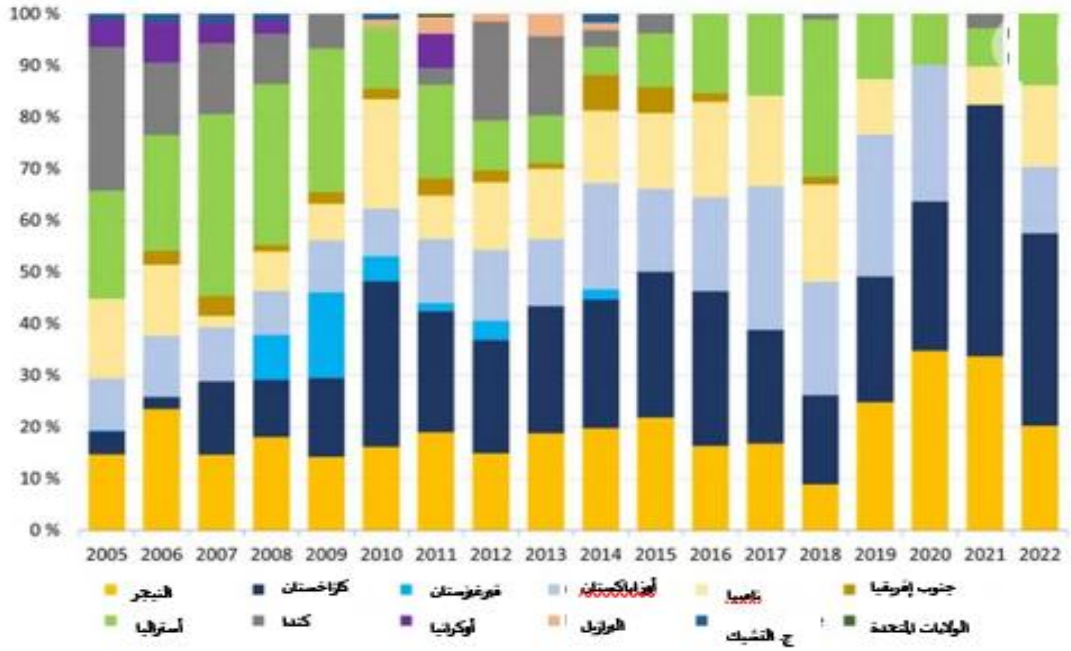

غير أنّ النفوذ الفرنسي بالمنطقة سرعان ما بدأ يشهد تراجعًا حثيث الخطى بعد موجة الانقلابات العسكرية التي عصفت بالأنظمة السياسية الموالية لفرنسا بالمنطقة، بداية من الانقلاب الأول الذي شهدته مالي على نظام الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا (Ibrahim Boubacar Keita) في أوت 2020 حيث انبثق عن هذا الانقلاب تشكيل حكومة انتقالية سرعان ما تمّ الانقلاب عليها مجددا في ماي 2021 لتصبح رئاسة البلاد في يد العقيد عاصمي غويتا (Assimi Goïta). وهو ما لم تتقبله باريس بتاتًا خاصة في ظل إقدام باماكو على إنهاء كل من اتفاقية التعاون الدفاعي مع فرنسا واتفاقية وضع القوات معها فضلا عن إنهاء العمليات الأوروبية الأخرى. الأمر الذي دفع فرنسا لإعلان إنهاء تعاونها العسكري مع

[1] " Nigerien Uranium at the Service of France's 'Greatness'".

باماكو لتسحب فيما بعد قوات عمليات برخان من تشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا في جوان 2022[1].

تزامن ذلك مع التدهور الشديد للأوضاع الأمنيّة في المنطقة بين عامَيْ 2019 و2020 وما ترتب عنه من تنامي الاستياء الاجتماعي وتفاقم للاضطرابات الاجتماعية. ففي مالي عكس رفع الماليون لأعلام وشعارات مؤيدة لروسيا، توجّه المجلس العسكري نحو تعزيز علاقاته مع موسكو على حساب باريس وبعثة الأمم المتحدة بمالي (مينوسما). مما دفع فرنسا للانسحاب من مالي وإنهاء عمليتَيْ برخان وتاكوبا [2].

لكن مالي لم تكن الدولة الوحيدة في المنطقة التي شهدت تصاعد مشاعر الغضب الشعبي ضدّ الوجود الفرنسي إذ امتدت هذه الموجة حتى لبوركينافاسو والنيجر التي شهدت اندلاع مظاهرات، منذ عام 2019، تطالب من خلالها برحيل القوات الفرنسية عن دول المنطقة خاصة في ظل إخفاقها في احتواء نشاط التنظيمات الإرهابية رغم تواجد أكثر من 5200 جندي فرنسي واطلاقها لعملية تاكوبا للتصدّي للإرهاب منذ 2020[3]. في هذا السياق، أقرّ كل من إلواز بنتراند (Eloïse Bertrand) وتوني شافر (Tony Chafer) وإد ستودارد (Ed Stoddard) بفشل التدخل الفرنسي في الساحل وبالتحديد في مالي. فعلى الرغم من مرور عِقد عن إطلاقها لعملية سيرفال (Serval) سنة 2013 بهدف اقتلاع الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في شمال ووسط مالي، إلا أنّ الوضع الأمني اتخذ مسارًا عكسيًا تمظهر في تزايد الهجمات من قبل هذه الجماعات، مما أسفر سقوط عشرات الآلاف من القتلى. بل وتزايدت حدّة الوضع الأمني في دول الساحل، غرب إفريقيا، في ظل توسّع نشاط هؤلاء المسلحين حتى للدول المجاورة[4]. الأمر الذي جعلهم يؤكدون على أنّ الاستراتيجية العسكرية التي اعتمدتها فرنسا في مالي لم تعجز فقط عن احتواء الجماعات المسلحة، بل أسهمت حتى في تأجيج الصراع[5].

---

[1] Ali Ahsan, "In Retreat: French Influence in the Sahel Region," *Ali Ahsan's Blog*, Russian International Affairs Council, September 14, 2023, accessed March 31, 2025, https://russiancouncil.ru/en/blogs/al-ahsan/in-retreat-french-influence-in-the-sahel-region/

[2] Tánczos and Fejérdy, "Forced Withdrawal: The Case of France in the Sahel Region", 36.

[3] أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء".

[4] Eloïse Bertrand, Tony Chafer and Ed Stoddard, " (Dis)utilities of Force in a Postcolonial Context: Explaining the Strategic Failure of the French-Led Intervention in Mali", *JOURNAL OF INTERVENTION AND STATEBUILDING* 18, No. 03 (2024): 286. https://doi.org/10.1080/17502977.2023.2278268

[5] Ibid, 288.

إلا أنّ الفشل الفرنسي، حسبهم، لم ينحصر فقط في الجانب الأمني بل سرعان ما خلّف "تداعيات أوسع نطاقًا" من شأنها أن تحول دون استمرارية الوجود الفرنسي. في هذا الصدد، رأوا أنّ عجز فرنسا عن تحسين الوضع الأمني بمالي، رغم كل إمكانياتها، لعب دورًا مفصليًا في تغذية "المشاعر السلبية" تجاهها في مالي ومنطقة الساحل عمومًا. فضلا عن أنّ السياق ما بعد الاستعماري (postcolonial) قد أسهم هو الآخر، حسبهم، في توفير تربة خصبة لهذه المشاعر التي سرعان ما أقدمت السلطات المالية على استغلالها لترسيخ شرعيتها بعد انقلاب 2020[1].

بالنسبة لهم، يمكن تسجيل نوع من التراجع الملحوظ على مستوى الدعم الشعبي للوجود العسكري الفرنسي بمالي منذ منتصف عام 2014. وهو ما أكدّته بيانات استطلاع "مالي – ميتر" (Mali-Mètre) التابع لمؤسسة فريدريتش إيبرت (the Friedrich-Ebert-Stiftung) في باماكو. فإذا كان الماليون قد تقبّلوا من قبل عملية "سيرفال" الفرنسية سنة 2013 بدليل أنّ ثلاثة أرباع الماليين أقرّوا في نهاية عام 2012 بضرورة التدخل الفرنسي، فإنّ الدعم الشعبي لعملية برخان عرف مسارًا مناقضًا تجلّى في تآكله التدريجي وانخفاضه الحاد إذ عبّر 79% من المشاركين عن عدم رضاهم عن الوجود الفرنسي في نوفمبر 2019. وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 96% في استطلاع آخر بباماكو في جانفي 2022. وعلى الرغم من انّ هذه البيانات تنحصر في العاصمة باماكو فقط ولم تشمل المناطق الأخرى خارجها، إلا أنّها تعكس بوضوح تحوّل التصوّر الشعبي في مالي تجاه الوجود الفرنسي[2].

ومن ثمّ، فقد أدّى الفشل الفرنسي في إحراز أيّ تقدم أمني، رغم مواردها العسكرية وتاريخها الاستعماري إلى خلق نوع من التصوّر عند الماليين الذين باتوا يرون أنّ باريس لا تبذل جهدًا كافيًا للتصدّي للجماعات المسلحة أو، في أسوء الحالات، تتعاون مع هذه الجماعات[3]. وسرعان ما تدّخل القادة العسكريون لاستغلال هذا السخط الشعبي لصالحهم عبر التعبير عن رفضهم للوجود الفرنسي وتقديم أنفسهم كحُماة للسيادة الوطنية[4].

[1] Bertrand, Chafer and Stoddard, " (Dis)utilities of Force in a Postcolonial Context: Explaining the Strategic Failure of the French-Led Intervention in Mali", 297.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Ibid, 299.

من هنا، سرعان ما يتجلّى لنا بوضوح ذلك المنحى التصاعدي الذي اتخذته موجة العداء والسخط الشعبي بدول الساحل ضدّ الوجود الفرنسي ذلك أنّ نزعة الكراهية هذه وتنامي المشاعر المناهضة لباريس ليست وليدة اللحظة الراهنة، بقدر ما هي نتيجة نوع من التراكم المستمر الذي جعل دول المنطقة تُقرّ بأنّ وجود باريس لم يؤد إلا لنتائج عكسية تجلّت في تدهور الأوضاع الأمنيّة وتفاقم نشاط الجماعات الإرهابية. وهكذا، فإنّ موجة الانقلابات العسكرية وتصاعد الاحتجاجات بدول المنطقة لم تكن إعلانًا عن بداية نشوء هذه المشاعر، بقدر ما كانت كاشفة لها لأنها متأصلّة في دول المنطقة حتى قبل الانقلابات العسكرية.

غير أنّ موجة الانقلابات هذه، وما صاحبها من اندفاع قوي نحو روسيا، لم تتوقف عند مالي فحسب بل امتدت حتى لبوركينافاسو والنيجر، حيث عرفت الأولى انقلابين عسكريين خلال عام 2021، في حين أنّ الثانية لم تسلم من عدوى الأوضاع الأمنيّة المتردّية وما ترتب عنها من إقدام الجنرال عبد الرحمان تشياني على الإطاحة بالنظام القائم في النيجر في جويلية 2023، وهو ما حال دون اتخاذ باريس للنيجر كقاعدة بديلة للقوات الفرنسية. لكن الوضع لم يقتصر على قطع هذه الدول لعلاقاتها مع باريس، بل تجاوزه حتى لإقدامها على الانسحاب من مجموعة الساحل وقوتها المشتركة، إلى جانب الانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، مقابل تشكيل تحالف أمني جديد في سبتمبر 2023 تحت اسم "تحالف دول الساحل" (AES)[1].

الأمر الذي جعل فرنسا تتحسّس من تنامي النفوذ الروسي بالمنطقة وهو ما تمّت الإشارة له بوضوح في المجلة الاستراتيجية الوطنية الصادرة عن الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي عام 2022 حيث توقعّت باريس إمكانية احتدام المواجهة مع موسكو في إفريقيا خاصة أين تشنّ موسكو هجمات إعلامية على الغرب وتستخدم مرتزقة على حد تعبير الحكومة الفرنسية[2].

وبذلك، تمخض عن هذه الأحداث تراجعًا تدريجيًا للنفوذ الفرنسي بالمنطقة مما أدى إلى قلب معادلة مصالحها رأسًا على عقب خاصة في ظل بروز قوى جديدة (روسيا والصين) تزاحمها وتعبث بالمشهد الجيوسياسي على النحو الذي يضّر بالوجود الفرنسي نفسه (المبحث الثاني)، لكن قبل

[1] Tánczos and Fejérdy, "Forced Withdrawal: The Case of France in the Sahel Region", 36,37.

[2] الأمانة العامة للدفاع والأمن الوطني، *المجلة الاستراتيجية الوطنية للجمهورية الفرنسية لسنة 2022*، الجمهورية الفرنسية، 2022، 09، https://www.sgdsn.gouv.fr/publications/revue-nationale-strategique-2022

التفصيل في هذا الشق لابد من تسليط الضوء على قوة أخرى تفطّنت هي الأخرى لأهمية منطقة الساحل منذ نهاية الحرب الباردة، ألا وهي: الولايات المتحدة.

ثانيًا، الولايات المتحدة

في البداية لم تنفرد منطقة الساحل الإفريقي بأهمية بالغة في السياسة الخارجية الأمريكية بحكم أنّها كانت منطقة نفوذ تقليدي لفرنسا، لكن سرعان ما تغيّرت هذه الرؤية عقب الحرب الباردة حيث تمّ تصوير المنطقة على أنّها محاطة بكل "الظروف المُنتِجة للأزمات"، مما أرسى لتزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[1]. وظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في بداية عام 2007 مما وفّر المبرّر الملائم لواشنطن لتحويل اهتمامها لإفريقيا، بما فيها الساحل، تحت مظلة "الحرب على الإرهاب"[2].

تجلّى هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة عبر إنشاء العديد من المبادرات، بداية من مبادرة "عموم الساحل" (Pan-Sahel Initiative – PSI) التي تمّ إطلاقها عام 2002 لتضّم، إلى جانب الولايات المتحدة، كل من: تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والجزائر كدولة ملاحِظة. وذلك بهدف خلق إطار لتأهيل جيوش المنطقة في مجالات الرماية، التخطيط العملياتي، الملاحة الجويّة، إدارة الدوريات الاستطلاعية...إلخ[3]. هذا إلى جانب تعزيز قدرات الوحدات المُكلفة بحراسة الحدود للتصدي لمختلف الأنشطة المريبة المتعلقة بتهريب السلاح والمخدرات وانتقال الأشخاص والسلع والإرهابيين وكذا تعزيز التنسيق الأمني بين الدول التي تشملها المبادرة من أجل تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي. ورغم تحقيق المبادرة لبعض النجاحات ومنحها مجالا لتدريب القوات الأمريكية في بيئة جديدة عليها، إلا أنّها كانت تشهد نوعًا من القصور على مستوى التمويل والأغراض والأهداف المُحدَدة للمبادرة. وبحلول عام 2005 أتبعت واشنطن مبادرة عموم الساحل بمبادرة جديدة تحت اسم "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (Trans-Saharan Counterterrorism Initiative – TSCT) لتعميق المبادرة السابقة لها وتوسيع نطاقها الجغرافي ليمتد إلى الجزائر، تشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، نيجيريا، تونس مع احتمالية ضمّ ليبيا (الخريطة رقم 02). من أجل تعزيز قدرات دول المنطقة للسيطرة على أراضيها لمنع

[1] لخضاري، "استراتيجية الامن الوطني في الجزائر"، 58.

[2] Bouragba and Aissat, "A geopolitoical study of the Sahel region", 11,12.

[3] لخضاري، "استراتيجية الامن الوطني في الجزائر"، 59.

انتشار الجماعات الإرهابية[1]. كما هدفت لتعزيز القدرات الإقليميّة لمكافحة الإرهاب وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وكذا تعزيز الحكم الديمقراطي[2].

وفي هذا السياق صرّح مساعد وزير الخارجية الأمريكي جوني كارسون عام 2009 بأنّ الولايات المتحدة ستلتزم، في إطار المبادرة، بتقديم مساعدات سنوية تتراوح ما بين 120 – 150 مليون دولار إلى الدول التي تدخل في إطار هذه المبادرة والتي انضمت لها بوركينافاسو في نفس هذه السنة[3]. ووفقا لبعض التقديرات بلغت الميزانية التي اعتمدها الكونجرس الأمريكي للمبادرة خلال خمسة أعوام، 500 مليون دولار موجَهة لدعم قدرات الدول فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب خاصة[4]. ولعل أهّم ما يميّز هذه المبادرة هو توسّعها الوظيفي حيث أصبحت تشمل، إلى جانب التعاون العسكري، برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتعزيز التعليم، مشاريع وزارة الخارجية الأمريكية لتحسين أمن المطارات، ومساعدات وزارة الخزانة الأمريكية لتقدم الدعم للسياسات الاقتصادية الكلية بدول المنطقة[5].

[1] بويبة، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، 371،372.

[2] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 59.

[3] دالع، *السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)*، 134،135.

[4] بويبة، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، 375.

[5] Luis Simon, Alexander Mattelaer, et Amelia Hadfield, *Une stratégie cohérente de l'Union pour le Sahel*, étude commandée par la Commission du développement du Parlement européen, Direction générale des politiques externes de l'Union, Département thématique, Parlement européen, 11 mai 2012, 16.

الخريطة رقم03: تبيّن الدول التي شملتها مبادرتَيْ عموم الساحل ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء[1]

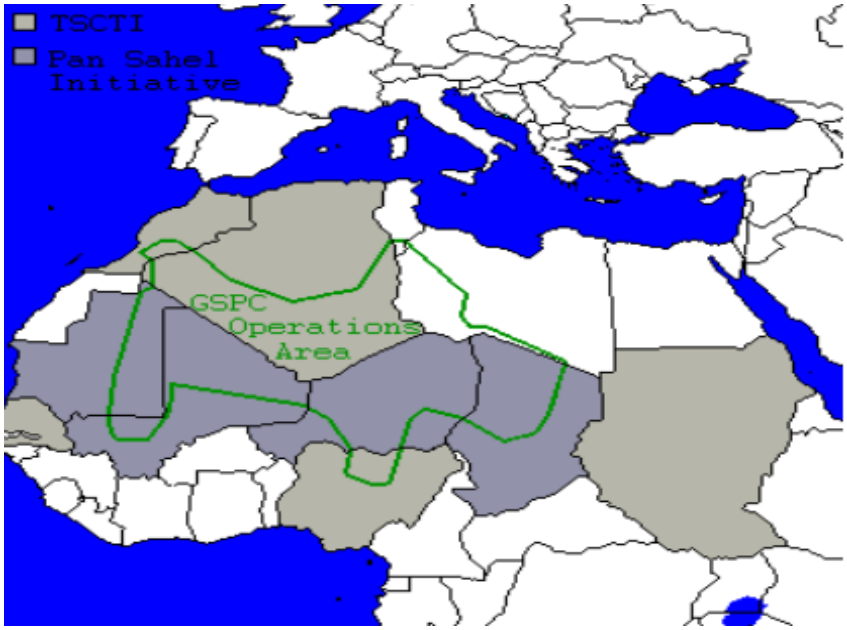

بحلول فيفري 2007 سرعان ما أقدمت الولايات المتحدة على إعلان القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا (AFRICOM) مقرها بالقيادة الأمريكية لأوروبا في مدينة "شتوتغارت" الألمانية بعد فشل العديد من الجهود الرامية لإيجاد مقر للقيادة داخل إفريقيا. أكدّت واشنطن على غلبة الطابع المدني، على الطابع العسكري، على المشروع إذ أنّ معظم إطاراته من المدنيين. كما تمثّلت المهمة الأساسية للقيادة في تقديم المساعدة للدول الإفريقية في مختلف المجالات الإنسانية والعسكرية من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالة وقوع الكوارث إلى جانب الحرص على تعزيز القدرة العسكرية الإفريقية عبر مختلف برامج التمويل المرتبطة بالتعليم العسكري والتدريب وغيرها، فضلا عن تنسيق الجهود الرامية لتعزيز استقرار المنطقة. رغم ذلك لم يلقى هذا المشروع الأمريكي ترحابًا كبيرًا من العديد من الدول الإفريقية إذ رفضت العديد من هذه الدول احتضان مقر القيادة بحكم أنّ ذلك يتنافى مع مبدأ السيادة الوطنية والاستقلال، وعلى رأس الدول نجد الجزائر، بل ورفضت حتى أنّ يتّم احتضان مقر القيادة من قبل إحدى دول الساحل الإفريقي خاصة مالي والنيجر وموريتانيا نظرا للأبعاد الاستراتيجية والاستخباراتية للمشروع[2].

[1] بوبية، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، 374.

[2] لخضاري، "استراتيجية الامن الوطني في الجزائر"، 60،61.

في المقابل، لا يمكن القول أنّ واشـــنطن قد ارتكزت على مكافحة الإرهاب بشـــكل أحادي بل لم يكن هذا الأخير إلا غطاء يخفي مصـــالحها الاقتصـــادية المرتبطة بموارد النفط وممراته الاســـتراتيجية خاصـــة بعد الاكتشـــافات الهائلة لموارد نفطية بغرب إفريقيا، وانفرادها بالقدرة على تزويد الولايات المتحدة بحوالي 16% من احتياجاتها النفطية في السنوات الأخيرة، مما زاد من أهمية المنطقة في المنظور الأمريكي. فضـــلا ســـهولة اســـتخراج النفط بالمنطقة وتمتعه بجودة عالية تتناســـب مع المعايير البيئية الأمريكية، الأمر الذي شـــجّع العديد من الشـــركات الأمريكية على الاســـتثمار في المنطقة على غرار تلك الاســـتثمارات الموجهّة للاســـتكشـــاف في حوض تشـــاد مع إنشـــاء خطوط نقل إلى ميناء الكاميرون امتدت على مسافة تتجاوز الألف (1000) كم لتصدير 225 ألف برميل يوميًا[1].

وإذا ما عدنا لعام 2002 فقد سـبق وأن أشـار وزير الدفاع الأمريكي ديك تشـيني (Dick Cheney) في تقرير له إلى أنّ إفريقيا تعبر عن إحدى أهّم المصـــادر الاســـتراتيجية للطاقة إذ وصـــلت الاحتياجات الأمريكية من الطاقة الإفريقية لـــ 25% عام 2015، حتى تكلفة استخراج النفط بالمنطقة لا تتجاوز 12 دولارًا للبرميل في حين أن تكلفته تفوق الضعف في العديد من الولايات الأمريكية[2].

وفقا لكلاي سيغل (Clay Seigle)، محلل استراتيجي مستقل في مجال الطاقة من هيوستن والذي استشهد ببيانات من شركة فورتكسا لتحليلات الطاقة (energy analytics firm Vortexa)، فقد عرفت الواردات النفطية (النفط الخام الخفيف) لواشـــنطن، من منطقة غرب إفريقيا التي تضّـــم بعض دول لساحل، قفزة ملحوظة في منتصف عام 2022 إذ ارتفعت إلى 20 %، مقارنة بـــ 8.2% من قبل، نتيجة للســـياق الدولي المرتبط بالحرب الروســـية الأوكرانية الذي دفع واشـــنطن لوقف كلّ عمليات اســـتيراد النفط الخام والمنتجات المكرّرة من موســـكو، في حين اســـتوردت من غرب إفريقيا أكثر من 05 مليون برميل من النفط الخفيف في ماي 2022[3].

[1] Bouragba and Aissat, "A geopolitoical study of the Sahel region", 12.

[2] دالع، *السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)*، 127.

[3] Arathy Somasekhar and Noah Browning, "U.S. Refiners Step Up Imports of Gasoline-Friendly West African Crude," *Reuters*, July 13, 2022, accessed April 02, 2025, https://www.reuters.com/business/energy/us-refiners-step-up-imports-gasoline-friendly-west-african-crude-2022-07-13/

الأمر الذي جعل البعض يؤكد على أنّ هذه المصالح الاقتصادية تمثّل دافعًا أساسيًا لواشنطن لتعزيز وجودها العسكري بالمنطقة[1] (الخريطة رقم 04) من أجل تأمين النفط في ظل التهديدات المتنامية التي تعصف بالمنطقة[2] خاصة في ظل الارتباط القهري بين المصالح القوميّة الأمريكية والوصول إلى النفط والغاز الإفريقي في إطار الرؤية الأمريكية، آنذاك، القائمة على تنويع مصادر النفط عبر التقليل من الاعتماد على الشرق الأوسط[3].

الخريطة رقم 04: الوجود العسكري الأجنبي (الأمريكي والفرنسي خاصة) بمنطقة الساحل الإفريقي إلى غاية ماي 2019[4]

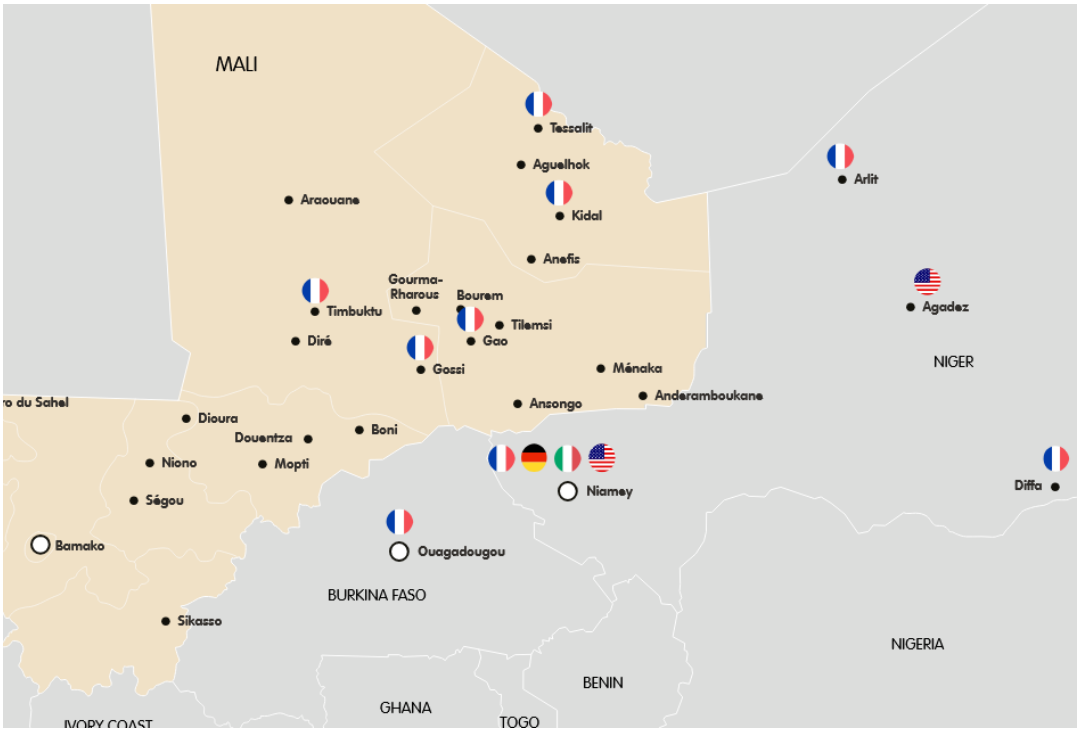

[1] وفقًا للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) تملك الولايات المتحدة وحدات من القوات الخاصة في مالي، لكن وجودها في هذه الأخيرة محدود مقارنة بالنيجر أين يتواجد 800 جندي أمريكي من الجيش وسلاح الجول الأمريكي في نيامي وأغاديز. أنظر:

"Mapping Armed Groups in Mali and the Sahel", May 2019, European Council on Foreign Relations (ECFR), accessed April 03, 2025, https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/operation_barkhane#menuarea

[2] بوبية، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، 380.

[3] دالع، *السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)*، 126.

[4] *"Mapping Armed Groups in Mali and the Sahel"*, May 2019, European Council on Foreign Relations (ECFR).

وتزداد أهمية منطقة الساحل في ظل تصاعد التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة، وحلفائها، وروسيا والصين (المبحث الثاني) خاصة وأنّ هذه القوى الجديدة تتبع آليات مختلفة في بسط وتعزيز نفوذها بالمنطقة، الأمر الذي جعل الدكتور ماثيو ليفيت (Matthew Levitt) يُقّر بضرورة إيلاء واشنطن اهتمامًا أكبر بمصالح شركائها المحليين في منطقة الساحل خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، لأن أيّ إهمال أمريكي للمنطقة من شأنه أن يفسح المجال لتوجّه هذه الدول نحو موسكو وبكين كبديل[1].

ومن ثّم، فإنّ تنامي الوجود العسكري الروسي من جهة، والوجود الاقتصادي الصيني من جهة ثانية، يجسّد تهديدًا فعليًا للمصالح الاقتصادية الأمريكية بالمنطقة. في حين يُرجع البعض تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة للتركيز المفرّط على السياسة الأمنيّة على حساب دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالصين مثلا باتت تنفرد بنفوذ أكبر من واشنطن نتيجة لاعتمادها الدبلوماسية الاقتصادية. وإذا لم تتبع الولايات المتحدة لنهج واضح واستباقي تجاه التطورات المستمرة التي تشهدها منطقة الساحل، فإنّ ذلك سيتيح المجال لبكين وموسكو للتدخل بغية استغلال الوضع وتعزيز نفوذها على حساب واشنطن[2].

لكن التنافس الأمريكي مع هذه القوى لا يعني بالضرورة أنّها في اتفاق تام أو حتى في صدام واضح مع باريس، فعلى الرغم من أنّ كلاهما يوظفان ملف مكافحة الإرهاب، قد يصل الأمر أحيانًا حتى للتنسيق بينها، لتحقيق مصالحهم الاقتصادية بالمنطقة وحتى تدعيم نُظم سياسية فاسدة تخدم مصالحهما، إلا أنّ هذه المصالح نفسها هي من تضع كل الولايات المتحدة وفرنسا في موضع تنافس ضمني (غير مباشر) حول منطقة غنيّة بالموارد والثروات حيث يسعى كل فاعل لتعزيز نفوذه على حساب الآخر بل وحتى استغلال الأوضاع لصالحه، وهو ما تجلّى في سعي واشنطن لملء الفراغ الذي نتج عن تراجع الوجود العسكري الفرنسي بالمنطقة، خاصة بعد انسحاب وحدات تاكوبا الأوروبية من مالي، عبر تكثيف نشاطها العسكري الذي تمظهر في تنظيم مناورات "فلينتلوك" (Flintlock) ضمن إطار البرنامج الأمريكي السنوي المخصص للقوات الإفريقية في الفترة الممتدة ما بين 20 إلى 28 فبراير 2022، والذي

[1] Major Laura Rajosefa, "The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First," *FAO Journal* of International Affairs, July 20, 2023, accessed April 02, 2025, https://linksshortcut.com/DWglv

[2] Hamid Lellou , "US Relations with Africa and the New Cold War", November 21, 2024, accessed April 02, 2025, https://linksshortcut.com/JPLFL

يعتبر من أكبر التدريبات العسكرية السنوية التي شارك فيها أكثر من 400 جندي أمريكي وضمّت حتى جيوش إفريقية وغربية من عدّة دول. مما يعكس نوعًا من التنافس الاستراتيجي المستمر بين الولايات المتحدة وفرنسا[1]. وبذلك، فحتى وإنّ لم يُشّكل هذا التحرّك الأمريكي تهديدًا مباشرًا لمصالح باريس، إلا أنّه يعبر في الأصل عن رغبة واشنطن بل واستغلالها للانسحاب الفرنسي لصالحها عبر التمدّد الأمني في مجال نفوذ فرنسا التقليدي.

وتجلّى هذا التنافس الضمني هذا حتى في تباين موقف باريس وواشنطن حول انقلاب النيجر، ففي الوقت الذي رفضت فيه الأولى ما وقع في نيامي وهدّدت حتى بتدخل عسكري، اتخذت الإدارة الأمريكية مسارًا آخر تمامًا بدعمها للتوصّل لحلّ دبلوماسي، مما قلّل من إمكانية وقوع تدخل عسكري، فضلا عن عدم إعراب البيت الأبيض عن قلقه إزاء التغيير الذي شهدته النيجر[2]. وهذا ما يدّل على أنّه رغم التقاطع الظاهري بين واشنطن وباريس، إلا أنّ معادلة المصالح والنفوذ هي معادلة أكثر تعقيدًا قد تدفع هذه الفواعل لاتخاذ مسارات قد تصل أحيانًا لحد التناقض نظرًا للطابع المصلحي الذي يحكم العلاقات الدولية. مما يحول دون ذلك الفهم الثنائي المبسط لمعادلة التنافس، في منطقة الساحل، الذي يختزل الوجود الفرنسي والأمريكي في خانة واحدة (التوافق أو الصدام).

غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الولايات المتحدة قد سلمت هي الأخرى من رياح الانقلابات التي قلبت معادلة النفوذ الفرنسي بالمنطقة، ذلك أنّ النيجر، التي اعتبرت آخر معاقل النفوذ الغربي في الساحل، قد اتخذت هي الأخرى نفس المسار الرافض للوجود العسكري الأجنبي، وهو ما تجلى في إلغائها للاتفاقية العسكرية مع واشنطن في مارس 2024. ونتيجة لذلك، سحبت الولايات المتحدة 800 جندي في جويلية 2024، ثم سرعان ما أغلقت بعد شهر آخر قواعدها العسكرية في أغاديز[3].

[1] Chouaib Abderrahmani, "The growing American role in the African Sahel region and its repercussions on French strategic interests", *Human & Social sciences Journal* 10, no. 01 (June 2024): 78-80.

[2] محمد طيفوري وصهيب محمود، *انقلابات الساحل: الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي*، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 سبتمبر 2023، 08.

[3] Beatriz de León Cobo, "*Shifting Alliances: The Sahel's Geostrategic Evolution in a Multipolar Era*," Commentary, Royal United Services Institute (RUSI), September 13, 2024, accessed April 10, 2025, https://linksshortcut.com/JsnXH

وعليه، يتضح أنّه من القصور الاعتماد فقط على المتغيّرات الأمنيّة (مكافحة الإرهاب) والاقتصادية (الموارد) لفهم فحوى الرهان الذي يجعل الولايات المتحدة تنظر لمنطقة الساحل كمنطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة تستدعي الاهتمام، لأنّ هذا الرهان يرتبط أيضا بمعادلة جيواستراتيجية أكثر تعقيدًا تتمظهر في عدم تقبل واشنطن للتوسّع التدريجي لنفوذ لاعبين جدد (خاصة روسيا والصين) بالمنطقة بحكم أنّ ذلك سيرجّح كفة الأفضليّة لهذه الدول في ميزان القوة على المستوى الدولي. مما يكرّس لصراع مستمر بالمنطقة بين عدّة لاعبين يعملون لخلق الوضع الجيوسياسي الذي يتماشى مع مصالحهم. لذا، وفي جوف هذا الصراع، يبقى رهان واشنطن الأكبر يتمحور حول منع أيّ محاولة لتهميشها والتقليل من دورها في رسم المعالم الأساسية الحاكمة للمشهد الجيوسياسي بمنطقة الساحل الإفريقي.

وبالتالي، يتعذّر علينا فهم الوضع الجيوسياسي التقليدي بمنطقة الساحل بمعزل عن تسليط الضوء على الوجود الفرنسي والأمريكي بالمنطقة وما يحمله من رهانات متعدّدة أرست لتنامي اهتمام هذه الدول بالمنطقة والتحرّك فيها بغية تحقيق مصالحها. غير أنّ هذا النفوذ لم يسلم من تدخل لاعبين جدد بالمنطقة حاولوا مزاحمة باريس وواشنطن في هذا المسرح لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية، مما أرسى لمشهد جيوسياسي أكثر حركيّة، وهو ما سيتجلّى بشكل أدق في المبحث التالي.

المبحث الثاني: الفواعل الفوق الإقليميّة/ إقليميّة في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تشريح الوضع الجيوسياسي

إنّ إكمال أولى خطوات التحليل الجيوسياسي المتمثّلة في تسليط الضوء على الأهمية الجيوسياسيّة لمنطقة الساحل الإفريقي، وتدعيمها بتقديم قراءة شاملة للوضع الجيوسياسي التقليدي بالمنطقة، لم يكن إلا قاعدة انطلاقية تمكننا من الانتقال لتحديد الفواعل (الفوق إقليميّة/ الإقليميّة) الجديدة والرهانات التي دفعتها للتدخل والعبث بالمشهد الجيوسياسي بمنطقة الساحل. مما يساعد على فهم شبكة العلاقات بين الفواعل، وهو ما يمثل بدوره أساسًا لوصف الوضع الجيوسياسي الراهن وتحليله وبالتالي رصد مدى وقوع تحوّل جيوسياسي من عدمه.

المطلب الأول: الفواعل الفوق الإقليميّة: لاعبون جدد

أرسى التراجع التدريجي للنفوذ الغربي (الفرنسي والأمريكي) بمنطقة الساحل الإفريقي تزامنًا مع التحوّل الجذري الذي عرفته الأنظمة السياسية بالمنطقة نتيجة سلسة الانقلابات العسكرية التي شهدتها كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو وما تمخضّ عنه من توجّه قويّ لهذه الأنظمة نحو شركاء جدد كبدائل لهذه القوى الغربية، لخلق الأرضيّة المناسبة التي أفسحت المجال لتدخل لاعبين جيواستراتيجيين جدد لتحريك أحجار مصالحهم في رقعة الساحل، ولعل من أبرز هؤلاء نجد: روسيا، الصين وتركيا.

أوّلاً، روسيا

ترجع العلاقات الروسية الإفريقية إلى عهد الاتحاد السوفياتي الذي قدّم الدعم لدول القارة في إطار الصراع الأيديولوجي الذي شهدته الحرب الباردة. ورغم سقوط هذا الطابع الأيديولوجي الذي حكم العلاقات السوفياتية الإفريقية مع انهيار الاتحاد عام 1991 وما رافقه من اصطدام روسيا الاتحادية بتحديات سياسية واقتصادية داخلية أسهمت في تراجع الاهتمام الروسي بمنطقة الساحل، إلا أنّ ذلك لم يمنع موسكو من التوجّه مجددًا للمنطقة وإيلاء اهتمام أكبر لها وتكثيف المراقبة الاستراتيجية لها لحماية مصالحها الجيوسياسيّة عبر مختلف الجهود الدبلوماسية والعسكرية الهادفة لترسيخ الوجود الروسي مقابل تقليص النفوذ الغربي. هذا فضلا عن ارتكاز الاستراتيجية الروسية على الجانب الاقتصادي المتعلق بإقامة شراكات اقتصادية تساعدها على تجاوز العقوبات وفتح أسواق جديدة[1]

[1] Kshipra Vasudeo, "The Sahel Region and Russia: Military Cooperation", *History Research Journal* 31, no.01 (2024): 52,53.

لتوسيع الصادرات العسكرية للبلاد، وكذا تأسيس أسواق ناشئة تساعد على التخفيف من آثار العقوبات الاقتصادية التي فُرضَت على موسكو منذ عام 2014، إلى جانب خلق علاقات وطيدة مع دول المنطقة، خاصة وأنّها تنفرد بموقع استراتيجي يتجلّى في كونها نقطة وصل بين الأقاليم الخمسة للقارة، بغية حشد روسيا لدعم أكبر على المستوى الدولي ضدّ العقوبات الغربية[1].

ويأتي ذلك في ظل تراجع النفوذ الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة مع فشل باريس في تحقيق أيّ إنجازات فعليّة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وما ترتب عنه من تنامي المشاعر المناهضة للوجود العسكري الفرنسي في بعض دول منطقة الساحل التي رأت أنّ الهدف الأول لباريس هو تأمين مصالحها الحيوية بالمنطقة لا أكثر في حين أنّ الأزمات الأمنيّة في تصاعد مستمر. مما أفسح المجال لموسكو ومنحها تفوقًا استراتيجيًا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، باعتبارها البديل الأفضل، والتصدّي لموجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وهو ما أكسبها ورقة رابحة للضغط السياسي على أوروبا ومساومتها خاصة فيما يتعلق بملف تخفيف العقوبات[2]. فموسكو تسعى في الأصل لتقديم نفسها على أنّها الطرف الأكثر قدرة على تحرير إفريقيا من الهيمنة الإمبريالية الغربية المتجددة عبر تبني خطاب مناهض لهذه الهيمنة، كما استغلت ماضيها الخالي من الاستعمار في ظل تفاقم المشاعر المعادية والرافضة للقوى الغربية التقليدية[3].

في هذا السياق، اعتمدت روسيا على المتغير الأمني لبسط نفوذها بالمنطقة وهو ما تجلّى بوضوح عبر توسّع نشاط مجموعة "فاغنر" (Wagner Group)[4] التي تعبر عن أحد أهّم الأدوات التي يعتمدها الكرملين لتحقيق أهدافه الجيوسياسيّة بالقارة وتعزيز مصالحه الاستراتيجية خاصة وأنّ نفوذ هذه المجموعة قد اتخذ نطاقًا أوسع من ليبيا شمالا مرورًا بغرب دارفور إلى إفريقيا الوسطى جنوبا وصولا

[1] عسكر، "دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء".

[2] نفس المرجع.

[3] أحمد عسكر، "كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟"، *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*، أوت 2023، 04.

[4] تعبر مجموعة "فاغنر" عن مجموعة عسكرية تمّ تأسيسها عام 2014 من طرف أجهزة الاستخبارات الروسية من أجل تنفيذ عمليات عسكرية خارج الأراضي الروسية، تحت قيادة الأوليغارشي يفيغيني بريغوجين (Yevgeny Prigozhin) مالك وكالة أبحاث الانترنت (IRA - the Internet Research Agency) إلى جانب العديد من الشركات العاملة في مجال استغلال الموارد الطبيعية على غرار شركة (Lobaye Invest، M-Invest، M-Finance، M-Finans، Meroe Gold، Evro Polis، Mercury) وغيرها. أنظر:

Bryjka, Filip. "Wagner Group Transforms in the Wake of the War in Ukraine." Bulletin, no. 23 (2142), *Polish Institute of International Affairs (PISM),* (March 7, 2023), 01.

إلى العمق في كل من مالي وبوركينافاسو[1]. وتعزّز حضور مجموعة "فاغنر" أكثر في ظل الاندفاع القوي للأنظمة العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي نحو روسيا بداية من مالي التي اتجه قادتها العسكريون، في سياق الرغبة في الحدّ من النفوذ الفرنسي، للشركات العسكرية الخاصة الروسية وبالتحديد "فاغنر" بغية تدريب الجنود الماليين إلى جانب تأمين الحماية لكبار المسؤولين وكذا تقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب[2].

ولو أنّ هذه الخطوة لم تكن، حسب بعض المحللين، إلا نتيجة للضغوطات التي مارستها المجموعة على السلطات الانتقالية المالية منذ عام 2019 الذي شهد توقيع اتفاقية دفاع مع موسكو، وقد تعزّز هذا التعاون أكثر مع انقلاب ماي 2021 الذي أوصل غويتا للسلطة. وبحلول ديسمبر 2021 تدخلت مجموعة "فاغنر" رسميًا على المستوى الميداني إذ أقدمت مباشرة على بناء معسكر قرب مطار "موديبو كيتا" الدولي في باماكو الذي يقع قُرب القاعدة الجوية 101 التابعة لسلاح الجو المالي، وسرعان ما باشرت المجموعة عملياتها وسط البلاد في بداية عام 2022، فضلا عن نشر عناصر روس في تمبكتو (Timbuktu) أين استولوا على القواعد التي كانت تابعة سابقًا لعملية برخان الفرنسية. وقد استدعت مالي "فاغنر" مقابل مبلغ شهري قُدّر بأكثر من 10 مليون دولار، إلى جانب تقديم تنازلات عن امتيازات في مجال تنقيب الذهب. رغم صعوبة تحديد عدد عناصر المجموعة بمالي إلا أنّ عددهم قد بلغ، وفقًا لبعض التقديرات، حوالي 2000 مع بداية عام 2024 حيث يتمثل نشاطهم الأساسي في دعم الجيش المالي في إعادة إحكام السيطرة على شمال البلاد[3].

لم تقتصر نشاطات فاغنر في مالي على توفير التدريب والدعم للجيش المالي عبر إرسال مستشارين عسكريين ومدربين ومعدات متخصصة وكذا استقبال الأسلحة (أربع مروحيات هجومية روسية من طراز MI-171)، بل تجاوزتها حتى لعملها على تأمين الموارد الاستراتيجية والبنية التحتية لاسيما عمليات التعدين وشبكات النقل ومرافق الطاقة. فضلا عن بروز شركات مرتبطة بمجموعة "فاغنر" لضمان امتيازات التعدين لهذه الأخيرة، وعلى رأس هذه الشركات نجد شركتَيْ ألفا للتطوير (Alpha

[1] عسكر، "كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟"، 05.

[2] Zoubir, *Crisis in the Sahel: Causes, Consequences, and the Path Forward*, 04,05. 277-279

[3] Aleksander Olech, "The Wagner Group in Africa. The sham battle of Russian mercenaries against terrorism", Terrorism – Studies, Analyses, Prevention, no.05 (2024): 277-279, https://doi.org/10.4467/27204383TER.24.010.19398

Development) و ماركو للتعدين (Marko Mining)، غير أنّ هذه الشركات تنفي وجود أيّ روابط تربطها بالمجموعة.

إلى جانب هذه النشاطات تلعب "فاغنر" أيضا دورًا محوريًا في تعزيز القوة الناعمة الروسية عبر استغلال مشاعر السخط المحلي وتقديم نفسها كبديل موثوق للقوى الغربية، ومع وصول غويتا للسلطة استمرت وتعززت أكثر الجهود الهادفة للتأثير على تصورات السكان المحليين وإظهار روسيا على أنّها الحليف الأنسب لخلق أرضية لدعم استقبال "فاغنر" وذلك من خلال تنظيم مختلف المظاهرات المناهضة لفرنسا وشنّ حملات إعلامية[1] ضدّها مقابل حملات في وسائل التواصل الاجتماعي لدعم المجلس العسكري. فضلا عن إقدام مؤسسة حماية القيّم الوطنية (FZNC-Foundation for National Values Protection)، التابعة لما يُعرف بمجموعة "فاغنر" الموسّعة، على تكثيف جهودها في مجال العلاقات العامة لدعم عملية انتشار المجموعة في مالي حيث نشرت استطلاعًا للرأي العام في سبتمبر 2022 يؤكد على أنّ 87% من الماليين يؤيدون توجّه الحكومة نحو التعاون مع "فاغنر"[2].

لكن وجود "فاغنر" لم يتوقف عند مالي فحسب بل امتد حتى لبوركينافاسو والنيجر، إذ تمّ رصد عناصر من مجموعة "فاغنر" في بوركينافاسو لأول مرة في نوفمبر 2023 والذي تجلّى في نقل 20 جندي إلى عاصمة البلاد على متن طائرة تابعة لسلاح الجو الروسي من طراز Il-76. وتمثّلت مهمتهم الأساسية في حماية الرئيس إبراهيم تراوي، إلى جانب إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع روسيا وشراء الأسلحة والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز القدرات الذاتية لواغادوغو (Ouagadougou) في هذا المجال.

[1] لم ينحصر استخدام روسيا للأداة الإعلامية في إطار مجموعة "فاغنر" فقط، بل تمظهر الحضور القوي للقنوات الروسية، على غرار قناة روسيا اليوم (RT) كبديل للقنوات الغربية التقليدية، وذلك في سياق رغبة هذه الدول المنتمية لتحالف دول الساحل للتصدي "لحملات التضليل الممنهجة"، وهو ما تمظهر في إطلاق منصة رقمية تتضمن قناة تلفزيونية على الانترنت في سبتمبر 2024، وكذا حجب بوركينافاسو الوصول إلى للعديد من المواقع الإلكترونية التابعة لمؤسسات إعلامية دولية على غرار (VOA)، (Le Monde)، (The Gardian)، (TV5 Monde)، (BBC)و (DW). أنظر:

Beatriz de León Cobo, "*Shifting Alliances: The Sahel's Geostrategic Evolution in a Multipolar Era* ", accessed April 09, 2025.

[2] Kemal Mohamedou, "The Wagner Group, Russia's Foreign Policy and Sub-Saharan Africa," *Geneva Paper 32/24* (Geneva: Geneva Centre for Security Policy, 2024), 18-21.

ورغم محدودية نشاط المجموعة في البداية إلا أنّه تعزّز أكثر بحلول عام 2024 عندما استقبلت بوركينافاسو نحو 100 عنصر إضافي من المجموعة. أمّا بالنسبة للنيجر، أين ينتشر حوالي 1100 جندي أمريكي و1500 جندي فرنسي وأين تتواجد قاعدة أغاديز الجوّية ومركز الاستخبارات في نيامي، فمنذ سقوط نظام محمد بازوم، الموالي لباريس وواشنطن[1]، بدأت البلاد تشهد بشكل تدريجي نوع من التوجّه نحو "فاغنر"، ففي الوقت الذي طالبت فيه نيامي القوات الأمريكية بالانسحاب بعد إلغاء الاتفاقية العسكرية مع واشنطن في مارس 2024 وموافقة هذه الأخيرة على سحب قواتها بعد شهر (أبريل)، وهو ما تحقق بالفعل بإغلاق واشنطن لآخر قواعدها العسكرية في البلاد بأغاذيز وسحب 800 جندي أمريكي من نيامي في جويلية 2024، استقبلت النيجر في نفس هذا الشهر طائرة روسية محمّلة بمعدات عسكرية ضخمة والتي شملت نظام دفاع جوّي روسي و 100 جندي من "فيلق إفريقيا" (Africa Corps) والذين يطلق عليهم مسمى "المدرِبين" (instructors)[2].

وبحكم أنّ النيجر تعتبر موّردًا أساسيًا لأوروبا خاصة فيما يتعلق باحتياجاتها من اليورانيوم الذي تعتمد عليه العديد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، فإنّ ذلك قد زاد من أهميتها بالنسبة لروسيا كورقة رابحة تمكنّها من الضغط على الدول الغربية لفك الحصار الذي تعاني منه شركات الطاقة الروسية بأوروبا[3].

غير أنّ البُعد الأمني والعسكري للوجود الروسي لم يتوقف عند توسّع نشاط مجموعة "فاغنر" بل امتد حتى لتوقيع موسكو للعديد من اتفاقيات الدفاع المشترك مع دول المنطقة والترويج لبيع الأسلحة الروسية لجيوش المنطقة إذ أشارت العديد من المصادر إلى اعتماد الجيش المالي على الأسلحة الروسية، بينما 90% من السلاح الذي يستعمله الجيش التشادي هو سلاح روسي المصدر[4]. كما عقدت شركة روس أبورون إكسبورت الروسية العديد من صفقات الأسلحة مع العديد من دول المنطقة خاصة مالي وبوركينافاسو عام 2019[5].

[1] Olech, "The Wagner Group in Africa. The sham battle of Russian mercenaries against terrorism", 281, 282.

[2] De León Cobo, "*Shifting Alliances: The Sahel's Geostrategic Evolution in a Multipolar Era*", accessed April 09, 2025.

[3] عسكر، "كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟"، 05.

[4] عسكر، "دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء".

[5] نفس المرجع.

ويأتي ذلك في ظل سياق أمني مضطرب استغلته موسكو للترويج لصناعاتها العسكرية خاصة وأنّ 38% من إجمالي صادراتها من السلاح موجّهة لإفريقيا، كما وقعت روسيا أكثر من 30 اتفاقية للتعاون العسكري مع الدول الإفريقية منذ عام 2017، مقارنة بسبع اتفاقيات بين عامَيْ 2010 و2017[1]. وهو ما يتضح أكثر في التقرير الصادر عن مؤسسة راند الذي أشار إلى أنّ روسيا تمثّل القوة الخارجية الأولى المصَدِرة للأسلحة لقارة إفريقيا بمبيعات وصلت إلى أكثر من 02 مليار دولار بعدما كانت لا تتجاوز 500 مليون دولار من قبل، متجاوزة بذلك واشنطن وبكين (الشكل رقم 04)[2]. وهو نفس ما تمّ التأكيد عليه في تقرير آخر، صادر عن مؤسسة راند، حيث أشار بوضوح إلى أنّ روسيا هي المُصّدر الأكبر للأسلحة وخدمات الشركات المتعاقدة العسكرية والأمنيّة الخاصة نحو إفريقيا في الفترة 2018-2021[3]، ويتضح من خلال الخريطة رقم05 أنّه من بين أكثر الدول، المنتمية لمنطقة الساحل، التي تدخل ضمن مجال النفوذ العسكري الروسي نجد: مالي وبوركينافاسو، والنيجر بدرجة أقل بحكم أنّها (نيامي) تكتفي باستيراد الأسلحة الروسية دون الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة الروسية حسب التقرير[4].

في المقابل، أكدّ العديد من الدبلوماسيين الروس على التزام موسكو بتدعيم الدعم العسكري للعديد من دول الساحل وهو ما تجلّى في زيارة نائب وزير الدفاع الروسي يونوس بك يوكوروف (Yunus Bek Yevkurov) لكل من مالي والنيجر في جوان 2024[5]، وزيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (Sergei Lavrov) قبلها لمالي وبوركينافاسو في فبراير 2023 لتأكيد الدعم العسكري لهذه الدول وتقديم روسيا كحليف ثابت وموثوق[6].

---

[1] عسكر، "كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟"، 04،05.

[2] Adam R. Grissom et al., *Russia's Growing Presence in Africa: A Geostrategic Assessment* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2019), 12.

[3] كورتني وينباوم وآخرون، *تحليل للصادرات العسكرية الصينية والروسية لأفريقيا*، (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2022)، 03.

[4] نفس المرجع، 05.

[5] Vasudeo, "The Sahel Region and Russia: Military Cooperation", 53.

[6] Ibid, 57.

الشكل رقم 04: نقل الأسلحة الروسية والأميركية والصينية إلى إفريقيا (2013 - 2018)[1]

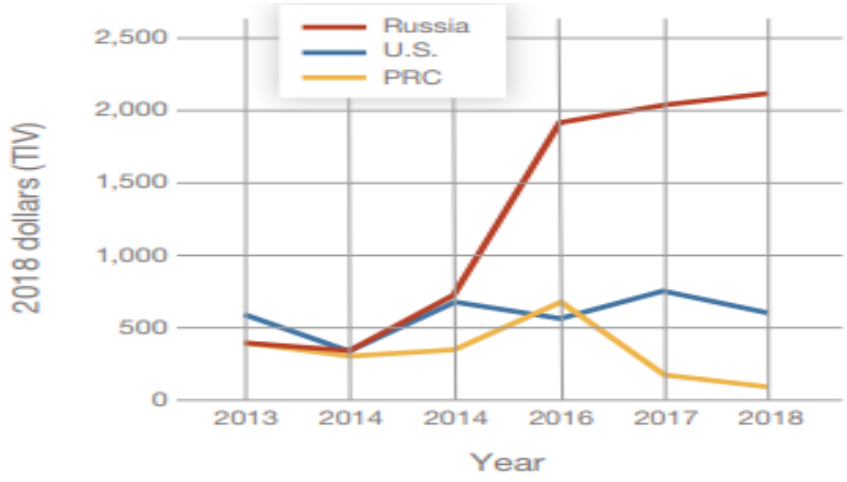

الخريطة رقم 05: النفوذ العسكري والأمني الروسي في إفريقيا[2]

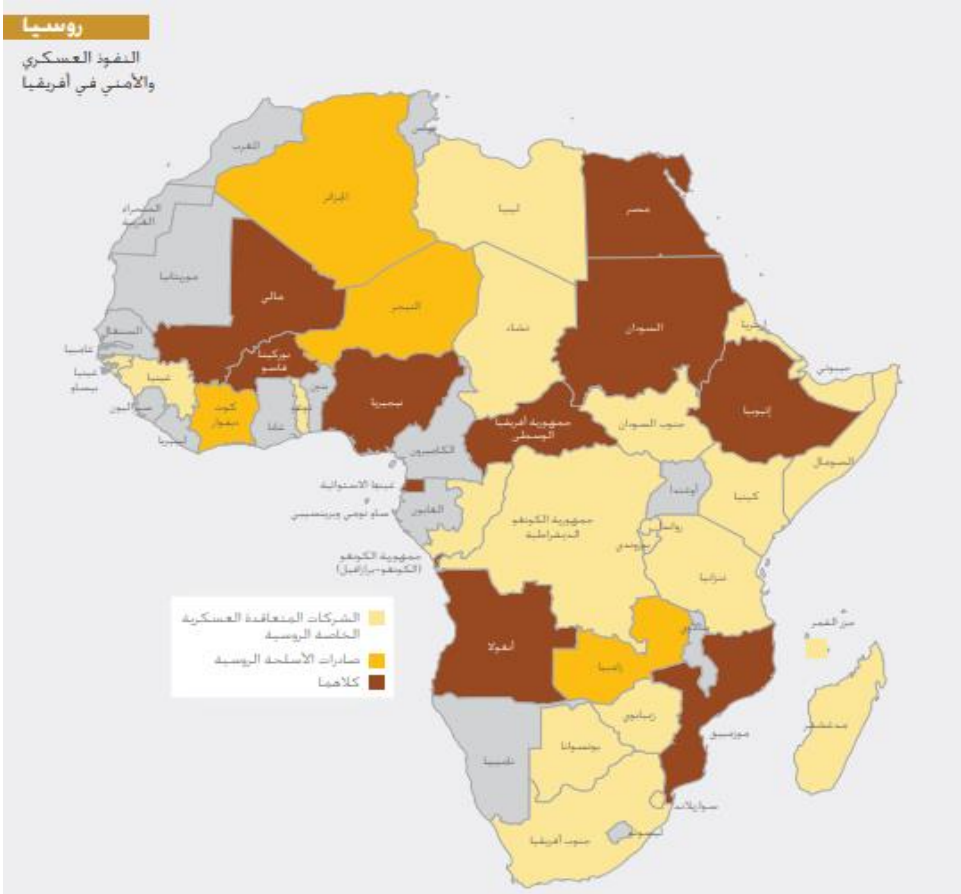

[1] Grissom et al., *Russia's Growing Presence in Africa: A Geostrategic Assessment*, 12.

[2] كورتني وينباوم وآخرون، *تحليل للصادرات العسكرية الصينية والروسية لأفريقيا*، 05.

أمّا على المستوى الاقتصادي، تسعى روسيا لتعزيز استثماراتها في المنطقة على غرار استثمار شركة نوردغولد (Nordgold) في قطاع الثروات المعدنية (الذهب) في دول مثل مالي وبوركينافاسو[1]. وفي مجال الطاقة النووية وجدت شركة روس أتوم (Rosatom) مجالا لدخول مالي، بعد الانقلاب، لمنافسة نظيرتها الفرنسية شركة أفندا (Avenda)[2]. فضلا عن سعي موسكو لتعزيز حضور شركات النفط والغاز التابعة لها في المنطقة من أجل خلق مسارات جديدة لإمدادات الطاقة داخل القارة، وذلك في إطار استراتيجياتها الرامية لتقويض الاستثمارات الغربية بمنطقة الساحل، مقابل تعزيز هيمنة روسيا على تشغيل خطوط الغاز بالمنطقة خاصة فيما يتعلق بالمشروع النيجيري الذي يوفر خطوطًا لنقل الغاز لأوروبا كبديل للغاز الروسي[3].

بناء على ما سبق، يتضح أنّ موسكو تعتمد على الأداة العسكرية بالدرجة الأولى لبسط نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي، كما تدعّم هذه الأداة بأدوات أخرى غير عسكرية[4] على رأسها الحرب الإعلامية وشنّ الحملات المضادّة للوجود الغربي بغية خلق الجوّ الملائم لتدخلها. وفي الآن نفسه بإمكاننا القول أنّ دول منطقة الساحل قد عرفت مسارًا عكسيًا تمظهر في كسر التبعية لفرنسا مقابل تعزيز العلاقات مع روسيا التي لعبت على نقاط ضعف باريس وتدخلت لتحريك الأحجار لصالحها في ظل سياق إقليمي مشحون بأعلى درجات التوتر. وهو ما يتجلى بوضوح في الخريطة رقم 06 التي تعكس تمدد النفوذ الروسي عبر "فاغنر" في نفس الدول التي كانت تخضع للهيمنة الفرنسية خاصة مالي وبوركينافاسو، مما يعكس مشهدًا جيوسياسيًا مختلفًا تمامًا عمّا توضحه الخريطتَيْن رقم 02 و04.

وعليه، فإنّ تتبع هذه الأدوات التي تتخذها روسيا كقاعدة لبسط نفوذها على منطقة الساحل كفيل بأن يعكس جوهر الرهان، الذي يدفع موسكو للاهتمام بالمنطقة والعبث بالمشهد الجيوسياسي

---

[1] عسكر، "دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء".

[2] NATO Strategic Direction South Hub, *Competition for Natural Resources in the Sahel* (NATO, 2021), 06.

[3] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 17،18.

[4] يرجع التوجّه الروسي نحو الأدوات الغير عسكرية في الحرب إلى ما يعرف بعقيدة جريماسوف المرتبطة بأفكار رئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرالي فاليري جريماسوف (Valery Gerasimov) الذي اقترح في مقاله الصادر عام 2013 تحت عنوان "قيمة العلم تكمن في البصيرة: التحديات الجديدة تتطلب إعادة التفكير في أشكال وطرق تنفيذ العمليات القتالية" (The Value of Science Is in the Foresight: New Challenges Demand Rethinking the Forms and Methods of Carrying out Combat Operations) طريقة جديدة للحرب الروسية الروسية طريقة تجمع بين الحرب التقليدية وغير التقليدية مع جوانب من القوة الوطنية، والتي غالبا ما يطلق عليها مسمى "الحرب الهجينة" (hybrid warfare). أنظر:

Charles K. Bartles, "Getting Gerasimov Right", *MILITARY REVIEW The Profeessional Journal Of US Army*, (Febrauru 2016) ,30.

وإعادة رسمه على النحو الذي يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية، ألا وهو الرهان الجيواستراتيجي. فرغم الحضور القوي للرهان الاقتصادي المتعلق بالاستفادة من موارد المنطقة والترويج للأسلحة الروسية، إلا أنّ ذلك ليس إلا جزءا من رهان جيواستراتيجي أوسع يتعلق بسعي موسكو لترسيخ وجودها بالمنطقة على حساب القوى الغربية التقليدية عبر تحريك أحجارها الأمنيّة والعسكرية خاصة (فاغنر) على النحو الذي يقلب معادلة النفوذ الغربي رأسًا على عقب، مما سيكسبها أوراقًا رابحة تمكنها من فرض شروطها وترجيح كفة الأفضليّة لها على المستوى الدولي والإقليمي. وبالتالي، تحوّلها للاعب جيواستراتيجي مؤثر من شأنه أنّ يلعب دورًا فعالاً في رسم ملامح المشهد الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي. مما يشّكل نقطة مفصلية في التنافس الاستراتيجي بين روسيا والغرب.

الخريطة رقم 06: مواقع النشاط الحالي أو السابق لمجموعة "فاغنر" في إفريقيا[1]

[1] Olech, "The Wagner Group in Africa. The sham battle of Russian mercenaries against terrorism", 277.

ثانيًا، الصين

إذا كان رسوخ الوجود الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي ينبع من خصوصية علاقاتها التاريخية ببلدان المنطقة من جهة، بينما ارتبط تدخل الولايات المتحدة بحماية مصالحها الطاقوية تحت غطاء مكافحة الإرهاب من جهة ثانية، فإنّ الوجود الصيني بمنطقة الساحل قد اتخذ مسارًا مغايرًا تمظهر في اعتماد بكين على لغة اقتصادية بحتة تقوم على الاستثمار والتبادل التجاري[1]. وعلى الرغم من أنّ العلاقات الصينية الإفريقية ليست وليدة اللحظة الراهنة بل تمتد جذورها لمرحلة الحرب الباردة التي شهدت دعم الصين للدول النامية الشيوعية في مواجهة النفوذ الغربي، إلا أنّ هذه العلاقات سرعان ما اتخذت منحى أكثر براغماتية تجلّى في سعي بكين لتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية بالدول الإفريقية خاصة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية[2].

وهو ما انعكس في الموقع المحوري الذي احتلته الصين كشريك تجاري رئيسي لإفريقيا، لاسيما منطقة الساحل، حيث تمثل التجارة الإفريقية الصينية نسبة 61% من إجمالي التجارة الخارجية للقارة، في حين بلغ معدل التبادل التجاري بين الطرفين 286 مليار دولار عام 2022[3]. إلى جانب انتشار أكثر من 10.000 شركة صينية في القارة، وعلى مدار ربع قرن (1980-2007) تزايدت الاستثمارات الصينية بالقارة بخمسين مرّة لتتفوق بشكل كاسح على العديد من الدول الاستعمارية السابقة[4]. وبحلول عام 2024 وصل حجم التجارة بين بكين وإفريقيا إلى 167 مليار دولار مع صادرات إفريقية بلغت قيمتها 69 مليار دولار، حسب تقرير موقع "أفريكا ريبورت"، أغلبها من المواد الخام والنفط والغاز والمعادن الثمينة بنسبة 68%. واستمر هذا الاعتماد الصيني على المواد الأوليّة الإفريقية بالتصاعد سنويًا لتلبية احتياجات الإنتاج الصناعي لبكين[5].

يرتبط الاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي بحماية مصالحها الاقتصادية بالمنطقة خاصة وأنّها منطقة غنية بالثروات المعدنية على غرار الليثيوم في مالي ومصائد الأسماك في موريتانيا

[1] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 61.

[2] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 10.

[3] هدير أحمد حسانين، *تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينافاسو من G5*، مراجعة: نهاد محمود أحمد (مركز إيجيبشين إنتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، 2020)، 16.

[4] Bouragba and Aissat, "A geopolitoical study of the Sahel region", 12,13.

[5] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 11.

والنفط في تشـاد وكذا تأمين طرق التجارة في نيجيريا، وقد عملت بكين على ترسـيخ وجودها في المنطقة عبر مختلف المشـاريع المشـتركة للشـركات الصـينية، فضـلا عن تكيّف الأنشـطة التجارية لبكين مع السياقات المحلية بالمنطقة[1].

في هذا السياق، تمظهر الحضور الصيني، الهادف لتأمين الوصول للموارد الطبيعية، في منطقة السـاحل عبر عدّة أشـكال. بداية من تشـاد أين يُعَبِر النفط عن السـلعة الأسـاسـية التي تصـدرها البلاد للصـين مما جعلها تسـيطر على إنتاج وإدارة النفط في تشـاد منذ عام 2003 من خلال شـركة البترول الوطنية الصـينية (CNPC). كما امتد هذا الاهتمام الصـيني بالنفط حتى للنيجر أين اسـتثمرت بشـكل كبير في صـناعة النفط، إلى جانب إشـرافها عبر شـركة (PetroChina) على مشـروع خط أنابيب النفط أغاديم – كوتونو الذي سـيربط بين حقل النفط أغاديم جنوب النيجر وميناء كوتونو في بنين، ويعتبر أطول خط أنابيب ناقل للنفط الخام يعبر حدود الدول الإفريقية بتكلفة بلغت 04 مليار دولار. لهذا الأنبوب القدرة على نقل 90 ألف برميل يوميا ومعالجة نحو 300 ألف طن من البضائع بمجرد تشغيله، وكان من المفترض أن يتّم هذا التشغيل في أواخر عام 2023. ويرجع السبب الرئيسي لإنشاء هذا الخط إلى الرغبة في الحدّ من المخاطر الأمنيّة واللوجستية للنقل في المنطقة[2].

لكن أهمية هذا المشروع لا تقتصر على الجانب الاستثماري فقط، بل بات يشّكل عنصرًا أساسيًا في المعونة الدبلوماسـية للنظام العسـكري بنيامي خاصـة بعد حصـول الحكومة النيجيرية على قرض بقيمة 400 مليون دولار من بكين، كمبلغ مقدم عن مبيعات النفط التي من المتوقع أن تنطلق في شـهر ماي[3].

هذا إلى جانب مشـاريع أخرى للبنية التحتية لاسـتخراج اليورانيوم في النيجر مثل المشـروع الذي تشـترك في إدارته كل من الشـركة النووية الوطنية الصـينية (CNNC) وحكومة النيجر في منجم أزليك[4]، بينما أقدمت الشـركة الصـينية جانفينج ليثيوم على شـراء 50% من حصـص منجم جولامينا لليثيوم في

[1] أحمد حسانين، *تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينافاسو من G5*، 12.

[2] نسرين الصباحي، "تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي"، *المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية*، 29 سبتمبر 2023، تاريخ التصفح 11 أبريل 2025، https://ecss.com.eg/36986/

[3] De León Cobo, "*Shifting Alliances: The Sahel's Geostrategic Evolution in a Multipolar Era*", accessed April 11, 2025.

[4] الصباحي، "تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي".

مالي عام 2021، فضلا عن دفعها لـ130 مليون دولار من أجل تأمين التوريدات نظرا لأهمية هذا المعدن في تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية. إضافة إلى تنفيذ بكين للعديد من المشاريع المتعلقة بدعم التنمية المحلية على غرار مشروع تجديد الطريق السريع الرابط بين النيجر وتشاد، في حين تلقت مالي من الصين مساعدات بقيمة 11 مليار دولار لتمويل مشروعين مهمين للسكك الحديدية[1]. فضلا عن بناء الشركة الصينية (China Gezhouba Group Corporation) لسد كاندادجي للطاقة الكهرومائية بالنيجر. وفي موريتانيا تنشط شركة بولي هونج دونغ الصينية في مجال صناعة الأسماك المحلية، كما موّلت منشأة لصيد الأسماك بقيمة وصلت إلى 200 مليون دولار في مدينة نواذيبو[2].

غير أنّ تركيز الصين على مصالحها الاقتصادية لم يمنعها من تعزيز حضورها السياسي والعسكري في منطقة الساحل الإفريقي من خلال إرساء قوات للمشاركة في مهام غير قتالية على غرار المساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام حيث تشارك بكين في 12 بعثة لحفظ السلام، 07 منها موجودة في مالي[3].

وفي عام 2019، تعهدت الصين بدفع أكثر من 45 مليون دولار من أجل دعم القوة المشتركة لـ "مجموعة الساحل"، إضافة إلى تخصيص 1.5 مليون دولار لتشغيل الأمانة العامة الدائمة للمجموعة[4]. في هذا الصدد، هنالك من اتجه إلى الإقرار بأنّ انسحاب فرنسا والولايات المتحدة من منطقة الساحل الإفريقي قد خلق فراغًا جيوسياسيًا يمكن للصين أنّ تستغله بعدّة طرق من بينها زيادة مبيعات أسلحتها، ففي عام 2019 وقّعت كل من نيجيريا والشركة الصينية (Norinco)، وهي أكبر مصنع أسلحة في الصين وسابع أكبر مصدر للأسلحة عالميًا، عقدًا بقيمة 152 مليون دولار لمدّها بالأسلحة اللازمة لمحاربة جماعة بوكو حرام. أمّا بوركينافاسو فقد منحتها الصين 100 دبابة في جوان 2024، وحسب بعض المحللين من المتوقع أن يتوسّع سوق السلاح الصيني ليشمل دول أخرى من منطقة الساحل

[1] حسانين، *تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينافاسو من G5*، 12،13.

[2] الصباحي، "تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي".

[3] المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، 12.

[4] Dara Cheick, "China's Foreign Policy in the Sahel: Challenges and Prospects," *ORCASIA*, May 25, 2022, accessed April 11, 2025, https://orcasia.org/article/208/chinas-foreign-policy-in-the-sahel

نتيجة انسحاب القوى الغربية[1]. في حين تلقت مالي معدات عسكرية صينية تتجاوز قيمتها 9 مليون دولار تضمنت الأسلحة والذخيرة والشاحنات ومعدات النقل والأمن، وذلك في إطار مذكرة التفاهم المَوقعَة بين البلدين عام 2021.[2]

وبحلول سبتمبر 2024 وقعت باماكو اتفاقية مع (Norinco)، بهدف تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب[3]. وفي فبراير 2024 عيّنت بكين العقيد تشين شومينغ كملحق دفاعي لها في النيجر الذي أكدّ بدوره على حرص الصين على دعم نيامي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وتعزيز قدراتها الأمنيّة بهدف ضمان الأمن في النيجر ومنطقة الساحل، وذلك في إطار مبادرة الأمن العالمي التي اتخذتها بكين كإطار للتعاون الدولي في القضايا الأمنيّة. كما أكدّت وسائل إعلام صينية على أنّ دعم بكين يمتد حتى للمجلسين العسكريين في مالي وبوركينافاسو لتعزيز القوات المسلحة في هذين البلدين[4].

ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI) فقد صدّرت بكين الأسلحة إلى 21 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء بين عامَيْ 2019 و2023، كما تشير أغلب التقديرات إلى أنّ العديد من الجيوش الإفريقية تستعمل مركبات مدرّعة صينية، مما يجعل من الصادرات أداة استراتيجية من شأنها أن تعزز النفوذ الصيني خاصة وأنّ إفريقيا باتت تُجسّد مجالاً حيويًا لاستراتيجية الصين العسكرية والأمنيّة التي تتجاوز حدودها، وهو ما يتجلّى في تأسيس قاعدة لجيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) في جيبوتي، ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) الذي يضم 53 دولة إفريقية[5]. وفي المؤتمر الوزاري الثامن

[1] Abdul-Gafar Tobi Oshodi, "Power vacuum in west Africa's Sahel: 3 ways China could fill the gap as west exits", *THE CONVERSATION,* February 10, 2025, accessed April 11, 2025, https://theconversation.com/power-vacuum-in-west-africas-sahel-3-ways-china-could-fill-the-gap-as-west-exits-248353

[2] الصباحي، "تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي".

[3] Tobi Oshodi, "Power vacuum in west Africa's Sahel: 3 ways China could fill the gap as west exits".

[4] علي أبو مريحيل، "الصين تطمح لملء الفراغ العسكري في الساحل الأفريقي"، *العربي الجديد*، 07 مارس 2025، تاريخ التصفح 12 أبريل 2025، https://2u.pw/hijyj

[5] Vaishali Basu Sharma, "China's Military Intervention in Africa" *Modern Diplomacy*, December 16, 2024, accessed April 12, 2025, https://moderndiplomacy.eu/2024/12/16/chinas-military-intervention-in-africa/

للمنتدى في أكتوبر 2021 تصدّرت قضايا الأمن والدفاع أجندة المؤتمر وطالبت الدول الإفريقية الصينَ بتقديم الدعم في مكافحة الإرهاب بالساحل[1].

إلا أنّ سبب توجّه الصين نحو تعزيز وجودها الأمني والعسكري في منطقة الساحل الإفريقي، قد مثّل بحد ذاته نقطة خلاف بين العديد من المحللين. فمن جهة، هنالك من أكدّ على أنّ التعاون العسكري والأمني بين بكين وإفريقيا ليس في النهاية إلا أداة لحماية استثماراتها وبنيتها التحتية التي تدخل ضمن إطار ما يُعرف بمبادرة "الحزام والطريق". فالصين تُدرك أنّ أمن واستقرار ونجاح مشاريعها الاقتصادية مرهون بتعزيز وتطوير تعاونها العسكري مع إفريقيا[2].

وهو ما أقرّ به الخبير في العلاقات الدولية لي وين (Li Wen) إذ رأى أنّه من الإجحاف النظر للوجود الصيني في منطقة الساحل على أنّه مرتبط بالمنافسة الجيوسياسيّة الإقليميّة ذلك أنّ مصالح الصين المتعلقة بمشاريعها ورغبتها في تنمية القارة على النحو الذي يحقق مصالحها ومصالح شركائها في نفس الوقت، هو الدافع الأساسي الذي يلزمها بالعمل على تكريس بيئة آمنة ومستقرة عبر تعزيز وجودها الأمني بالمنطقة لضمان استمرارية شراكاتها[3].

ويتأكد هذا، حسب بعض المحللين، عند تسليط الضوء على دوافع إقامة بكين لقاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي عام 2017 إذ أنّ دور هذه القاعدة لم ينحصر فقط في دائرة عمليات مكافحة القرصنة ودعم القوات الصينية المشاركة في حفظ السلام، بل يتجاوزه لاعتماد الوسائل العسكرية كأداة لحماية المصالح الاقتصادية لبكين خاصة فيما يتعلق بمبادرة "الحزام والطريق". وهو ما يتوافق أيضا مع مبادرتَيْ "سلسة اللؤلؤ" ومبادرة "حزام واحد، طريق واحد" الرامية لإنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي بهدف تأمين الممرات البحرية التي تمرّ بها السفن التجارية الصينية[4].

ومن جهة أخرى، هنالك من رأى أنّ التعاون الأمني الصيني مع القارة الإفريقية، بما فيها منطقة الساحل، له أهداف جيواستراتيجية أوسع تتجاوز مجرد حماية مصالحها الاقتصادية. فالصين تسعى

---

[1] الصباحي، "تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي".

[2] Basu Sharma, "China's Military Intervention in Africa".

[3] علي أبو مريحيل، "الصين تطمح لملء الفراغ العسكري في الساحل الأفريقي".

[4] مسعودة بولنوار، "التداعيات الأمنيّة للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر: قراءة استشرافية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 13، عدد01 (2022): 205.

في الأصل، في إطار مبادرة الأمن العالمي، إلى توسيع نفوذها على المستوى العالمي وإعادة تشكيل النظام الأمني الدولي.

ويأتي في هذا السياق إفريقيا لتتصدر أولويات هذه المبادرة من خلال تعزيز التعاون الأمني الصيني الإفريقي على حد تعبير الرئيس الصيني شي جي بينغ (Xi Jingping) في منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي عُقد في بكين العام الماضي. مما جعل معهد السلام الأمريكي (USIP) يؤكد على أنّ أيّ تقدم تحققه بكين في إطار مبادرتها الأمنيّة ليس إلا جزءا من استراتيجيتها القائمة على منافسة الولايات المتحدة على المستوى الإقليمي والعالمي. وحسب أنصار هذا الاتجاه حتى القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي لا ترتبط بضمان المصالح الاقتصادية بقدر ما تعكس الطموحات الاستراتيجية لبكين[1]. بل وأقرّوا بأنّ التحرك الصيني في المنطقة كان تزامنًا مع تراجع النفوذ الغربي في العديد من دول الساحل على غرار تشاد، مما خوّل لبكين تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في الآن نفسه[2]. وحتى إنّ لم تتوفر مؤشرات واضحة تُظهر بأنّ بكين تسعى لملء الفراغ الذي خلّفه انسحاب القوى الغربية، إلا أنّ هذا لا ينفي، حسب الباحث النايجيري عبد الغفار توبي أوشودي (Abdul – Gafar Tobi Oshodi) ، أنّها ستستفيد من هذا السياق الإقليمي على المدى القصير[3].

وسواء تعلق الأمر بالوجود الاقتصادي أو الأمني الصيني، فإنّ بكين شأنها شأن موسكو تقدّم نفسها على أنّها بديل لفرنسا عبر اعتمادها على خطاب ينهض على "عدم التدخل" و"احترام السيادة"[4]. فضلا عن تبنيها لمبدأ عدم مشروطية المساعدات التي تقدمها، إلى جانب ماضيها غير الاستعماري في القارة[5]. مما مكّنها من ترسيخ وجودها في المنطقة.

وبالتالي، يتضح أنّ الاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي يرتبط في الأصل بمصالحها الاقتصادية (الرهان الاقتصادي)، وهو ما يتمظهر في سعي بكين الحثيث لتعزيز شراكاتها الاقتصادية

---

[1] Basu Sharma, "China's Military Intervention in Africa".

[2] علي أبو مريحيل، "الصين تطمح لملء الفراغ العسكري في الساحل الأفريقي".

[3] Tobi Oshodi, "Power vacuum in west Africa's Sahel: 3 ways China could fill the gap as west exits".

[4] Olayinka Ajala ," Scramble for the Sahel – why France, Russia, China and the United States are interested in the region", January 8, 2024, accessed April 12, 2025, https://theconversation.com/scramble-for-the-sahel-why-france-russia-china-and-the-united-states-are-interested-in-the-region-219130

[5] حسانين، *تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينافاسو من G5*، 13.

(القوة الناعمة) لضمان إمدادات الطاقة والموارد الطبيعية. وعلى الرغم من تدعيم بكين لوجودها الاقتصادي هذا بوجود أمني وعسكري (القوة الصلبة) بغية حفظ مصالحها الاقتصادية، إلا أنّه من القصور فهم الرهان الصيني بناء على رؤية أحادية الاتجاه ذلك أنّ رهان بكين، على خلاف القوى السابقة، يختصّ بطابعه المركب الذي يجعل منه رهانًا اقتصاديًا وجيواستراتيجيًا في الآن نفسه. فصحيح أنّ الصين، كفاعل جيواستراتيجي، تُحرّك أحجارها في منطقة الساحل بناء على منطق اقتصادي محض بغية حفظ مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، حتى وإن تطلب ذلك الاستعانة بالأداة العسكرية لضمان هذه المصالح، إلا أنّ اهتمام الصين بتحريك أحجارها الاقتصادية ينبع من إدراكها لأهمية الأداة الاقتصادية التي تمكّنها من توسيع نفوذها على حساب القوى التقليدية بالمنطقة، مما يمكنها من المشاركة في رسم معالم الوضع الجيوسياسي الملائم لمصالحها الاستراتيجية.

وعليه، فإنّ الرهان الصيني هو رهان اقتصادي في الأساس، لكنه في نفس الوقت يخفي رهانًا جيواستراتيجيًا يرمي لتعزيز مكانة بكين في ميزان القوى الدولي عبر اللعب على نقاط ضعف القوى الغربية في سياق التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.

ثالثًا، تركيا

لا يخرج الحضور التركي المتزايد في منطقة الساحل الإفريقي عن الرؤية الجديدة التي تبنتها أنقرة منذ عام 2002 في إطار نظرية العمق الاستراتيجي (Strategic Depth)، والتي تقوم على رؤية تركيا لنفسها كدولة مركزية وفاعل دولي ينفرد بسياسة خارجية معقدة ومتشابكة[1].

في هذا الصدد، أقرّ كل من فريدريكو دونلي (Feredrico Donelli)، و برندون ج. كانون (Brendon J. Cannon) أنّه لا يمكن فهم الاهتمام التركي بمنطقة الساحل بمعزل عن الرجوع للمخيال الجيوسياسي

[1] محمد بلماحي ومحمد صافو، "الاستراتيجية الأمنيّة التركية في منطقة الساحل الإفريقي: حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟"، *مجلة السياسة العالمية* 07، عدد 02 (2023): 314.

(geopolitical imagination)[1] لأنقرة وتصّورها لدورها الوطني (national role conception)[2] ذلك أنهما يعكسان الرؤية التركية القائمة على النظر لنفسها كدولة حضارية وفاعل محوري في الفضاء الأفرو-آسيوي. مما جعلهم يؤكدون على أنّ اهتمام تركيا بمنطقة الساحل لا يرتبط فقط بالمصالح الاقتصادية والسياسية، بل يتجاوزه لتصّورها لدورها الحتمي كقوة فاعلة في المنطقة. لذا سرعان ما تُرجم هذا الاهتمام على أرض الواقع مع صعود حزب العدالة والتنمية (AKP) الذي تبنى سياسة خارجية متعددة المسارات تجاه منطقة الساحل الإفريقي[3].

في هذا السياق، تجلّى الوجود التركي في منطقة الساحل الإفريقي في العديد من القطاعات، بداية من القطاع الاقتصادي عبر الاستثمار في مجال البناء (مثل المطار الجديد في نيامي)، صناعة النسيج والتعدين. ففي مالي مثلا يرتكز نشاط الشركات التركية في مجال إنتاج القطن بشكل خاص إلى جانب عدّة مجالات أخرى على غرار التعدين، البترول والزراعة، فضلا عن الاستثمار في إنشاء مصانع لمعالجة المواد الأوليّة التي تعتمد عليها الصناعة التركية بشكل كبير كإنتاج القطن وصناعة المنسوجات وغيرها. بينما تنشط العديد من الشركات التركية في قطاع التعدين في النيجر وبوركينافاسو[4]. لذا سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها التجارية وزيادة نسبة الاستثمارات مع دول المنطقة، وبالتحديد مالي والنيجر وبوركينافاسو، خاصة في ظل الضغوطات الاقتصادية على المستوى الداخلي فضلا عن أنّ التجارة الخارجية تُشّكل 50% من الناتج المحلي لتركيا. مما جعل أنقرة تحرّص على تشجيع شركاتها للاستثمار في

[1] إذا كان التمثّل الجيوسياسي يعبر عن التصوّر الذي تحمله الدولة تجاه فضاء جغرافي ما، فإنّ المخيال الجيوسياسي يعكس التصوّر الجيوسياسي لدور منطقة أو دولة أو مجتمع ما على المستوى الدولي. ومن ثمّ، فإنّ هذا الأخير يتعلق برؤية الدولة لنفسها في المقام الأول. أنظر:

Federico Donelli and Brendon J. Cannon, "Beyond National Boundaries: Unpacking Türkiye's Role in the Sahel and Beyond Through Geopolitical Imagination", Geopolitics, published online (February 1, 2025) The Author(s). Published with license by Taylor & Francis Group, LLC, 04, https://doi.org/10.1080/14650045.2025.2456024

[2] يُقصد بتصّور الدور الوطني للدولة التصوّر الذاتي الذي تُحدد من خلاله الدولة دورها ومسؤولياتها وهويتها في الساحة العالمية. أنظر: Ibid, 07.

[3] Ibid, 13.

[4] Andrew Lebovich and Nienke van Heukelingen, *Unravelling Turkish Involvement in the Sahel: Geopolitics and Local Impact*, Policy Brief (The Hague: Clingendael – Netherlands Institute of International Relations, July 2023), 07,08.

المنطقة وكذا تقديم نفسها كشريك تجاري موثوق لدول المنطقة، بعيدًا عن أيّ حسابات سياسية أو ديون تُقيّد بها شركائها[1].

وعلى الرغم من أنّ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الساحل لا يزال أقل مقارنة بفرنسا والصين، إلا أنّ ذلك لا ينفي التصاعد التدريجي لهذه المبادلات التجارية خلال العقد الماضي، فمثلا شهدت العلاقات التجارية بين باماكو وأنقرة قفزة حيث انتقلت من 05 ملايين دولار فقط عام 2003، إلى 57 مليون دولار عام 2019 نتيجة التوسّع في فتح الخطوط الجويّة من إسطنبول إلى باماكو، نيامي وواغادوغو، الأمر الذي فتح طرقًا تجارية جديدة لرواد الأعمال في الساحل كبديل لأوروبا التي تنتهج سياسات أكثر صرامة[2].

لعبت تركيا أيضا دورًا محوريًا في العديد من مشاريع البنية التحتية في العديد من دول الساحل على غرار السنغال (مثل إنشاء مركز عبده ضيوف الدولي للمؤتمرات، مركز داكار أرينا الرياضي...إلخ) أين سيطرت الشركات التركية على 29 مشروع عام 2018 بقيمة تجاوزت 460 مليار فرنك إفريقي. في حين كلّفتها مشاريع البنية التحتية في النيجر نحو 250 مليون دولار، أمّا نيجيريا فهي تصدر لتركيا 90% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال. وإذا ما انتقلنا لموريتانيا فقد شهدت هي الأخرى اهتماما تركيًا متناميًا حيث وقعت معها أنقرة العديد من الاتفاقيات في مجالات الهيدروكربون، المعادن، الصيد، الاقتصاد البحري، الزراعة والسياحة خاصة وأنّها تنفرد بثروات اقتصادية هائلة وموقع جغرافي يطل على المحيط الأطلسي ويجعل منها نقطة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها[3].

كما تعتبر المساعدات الإنسانية والتنموية ركيزة أساسية للقوة الناعمة التركية في منطقة الساحل، وهو ما تجسّد عبر العديد من الأدوات على غرار وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) التي تموّل العديد من المشاريع الإنسانية والتنموية، إضافة إلى تقديم مساعدات غذائية، خدمات طبية، دعم المبادرات التعليمية، بناء المدارس العامة والخاصة وغيرها[4]. ومن ثمّ، تمكنت تركيا من تعزيز وجوده

[1] Lebovich and van Heukelingen, *Unravelling Turkish Involvement in the Sahel: Geopolitics and Local Impact*, 04.

[2] Hannah Armstrong, "Turkey in the Sahel" *International Crisis Group*, July 27, 2021, accessed April 14, 2025, https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/turkey-sahel

[3] بلماحي وصافو، "الاستراتيجية الأمنيّة التركية في منطقة الساحل الإفريقي: حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟"، 321،322.

[4] Lebovich and van Heukelingen, *Unravelling Turkish Involvement in the Sahel: Geopolitics and Local Impact*, 08,09.

الاقتصادي بمنطقة الساحل الإفريقي من خلال الاعتماد على مختلف أدوات القوة الناعمة خاصة في ظل انحسار التأثير الفرنسي بالمنطقة[1].

إلا أنّ تركيز تركيا المتزايد على القوة الناعمة كأداة لتعزيز نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي لا يعني أنّها قد أهملت أهمية القوة الصلبة نظرا لكونها، وفق المنظور التركي، الأداة الأقدر على حماية استثماراتها ومصالحها الاقتصادية بالمنطقة. لذا اتجهت في البداية لتبني اقتراب تعاوني فيما يتعلق بالأمن الإقليمي عبر تقديم الدعم الدبلوماسي لمختلف المبادرات متعددة الأطراف، وهو ما تمظهر في تقديمها لـ 05 مليون دولار لمجموعة الساحل الخمس (G5)[2].

كما تجلّى الحضور الأمني لتركيا في توقيعها مع مالي والنيجر لاتفاقيات ترتبط بصناعات الدفاع وتدريب وحدات من قوات الأمن. أمّا بالنسبة لبوركينافاسو فقد وقعت هي الأخرى اتفاقية تتعلق بصناعة الدفاع عام 2019. وبحلول عام 2020 بلغت صادرات الدفاع التركية لواغادوغو نحو 277ألف دولار، لترتفع إلى 07 مليون دولار بعدها بسنة. إلى جانب توفير الشركات الدفاعية التركية والحكومة التركية لمجموعة واسعة من برامج التدريب والمعدات[3].

رغم الحضور القوي للصين وروسيا في مجال تصدير السلاح إلى إفريقيا، إلا أنّ ذلك لم يَحُل دون تنامي الطلب على السلاح التركي بحكم فعاليته وانخفاض تكلفته، مما جعل أنقرة رابع أكبر مُصَدِر للسلاح إلى القارة. ولعل من أبرز الصادرات العسكرية التركية نجد الطائرات المُسيّرة من طراز (TB2 Bayaraktar) و (Akinci) والتي يعتمد عليها قادة الانقلابات في كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو في مجال الاستخبارات والدعم الجوي. كما تصدر الشركات التركية للعديد من الحكومات الإفريقية الأسلحة الخفيفة والمروحيات والمركبات المدرّعة...إلخ.

وبحلول فبراير 2025 أشارت العديد من التقارير إلى توقيع تركيا لاتفاقية مع تشاد من أجل السيطرة على قاعدة عسكرية في أبشيه (Abeche) بعد سحب باريس لقواتها منها، إضافة إلى إنشاء مركز استخباراتي بالنيجر من قبل جهاز الاستخبارات التركي (MIT). ويتزامن توسّع سوق الأسلحة التركية

[1] بلماحي وصافو، "الاستراتيجية الأمنيّة التركية في منطقة الساحل الإفريقي: حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟"، 322.

[2] Armstrong, "Turkey in the Sahel".

[3] Lebovich and van Heukelingen, *Unravelling Turkish Involvement in the Sahel: Geopolitics and Local Impact*, 09.

مع انتشار ملحوظ لعناصر الشركة الأمنيّة والعسكرية الخاصة سادات (SADAT) والتي اتجه البعض للنظر إليها على أنّها النسخة التركية من فاغنر.

تقدّم شركة سادات خدمات أمنية تشمل الحراسة الشخصية، التدريب وعمليات مكافحة الإرهاب مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية تتعلق باستخراج الموارد من الحكومات المضيفة خاصة في النيجر وبوركينافاسو التي تفتقر لقوات مدربة وتجهيزات ثقيلة ودعم خارجي، مما يجعل منها أداة في يد أنقرة لحماية مصالحها الاقتصادية[1].

وعليه، يتضح أنّ تركيا تنظر لمنطقة الساحل الإفريقي كمجال نفوذ ينتمي لعمقها الاستراتيجي بالدرجة الأولى، وتزداد أهمية هذا المجال نتيجة لانفراده بثروات طبيعية هائلة وفرص اقتصادية دفعت أنقرة لإيلاء اهتمام أكبر للمنطقة عبر مختلف أدوات القوة الناعمة. لكنها في الآن نفسها، شأنها شأن روسيا والصين، أرادت أن تعزز وجودها بالمنطقة من خلال القوة العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية وترسيخ مكانتها في ظل تنامي التنافس الأجنبي على منطقة الساحل وانقلاب المعادلة الحاكمة للمنطقة بعد تراجع نفوذ القوى التقليدية (باريس وواشنطن) مقابل دخول لاعبين جدد للمنطقة (موسكو وبكين).

وهو ما جسّد فرصة لأنقرة لتتدخل هي الأخرى وتُحرّك الأحجار خلسة لصالحها لتستفيد قدر الإمكان من هذا الوضع الجيوسياسي، بل وتشارك هي الأخرى في تحديده خاصة وأنّها تنظر لنفسها كدولة حضاريّة مركزيّة وذات تأثير يمتد إلى وراء حدودها الجغرافية. وتبعًا لذلك، فهي لم تخرج عن الرهان الجيواستراتيجي القائم على غرس نفوذها بمنطقة الساحل الإفريقي ومزاحمة القوى الغربية في التأثير على المشهد الجيوسياسي بالمنطقة.

وبالتالي، يمكن القول أنّ الفواعل التقليدية (فرنسا والولايات المتحدة) لم تعد الفواعل الوحيدة بالمنطقة نتيجة لدخول لاعبين جدد وعلى رأسهم روسيا والصين وتركيا للتأثير على المشهد الجيوسياسي بالمنطقة وتحريك الأحجار على النحو الذي يتلاءم ومصالحهم في المقام الأول.

[1] Raphael Parens and Marcel Plichta , "What Does Turkey Want in Africa?", *FOREIGN POLICY RESERCH INSTITUTE,* March 10, 2025, accessed April 14, 2025, https://www.fpri.org/article/2025/03/turkeys-return-to-africa/

المطلب الثاني: الفواعل الإقليميّة

إنّ انفراد منطقة الساحل الإفريقي بأهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للقوى الفوق إقليميّة (الأجنبية) تقليدية كانت (فرنسا وواشنطن) أم جديدة (روسيا، الصين وتركيا)، لا يعني أنّ المنطقة لم تحظى بأيّ أهمية بالنسبة للعديد من الفواعل الإقليميّة، بغض النظر عن انتماءها لمنطقة الساحل من عدمه، التي أولت هي الأخرى اهتمامًا متزايدًا لمنطقة الساحل نتيجة للعديد من الاعتبارات الأمنيّة أو حتى الاقتصادية. ولعل من أبرز هذه الفواعل نجد: الجزائر، المغرب، نيجيريا، دول مجموعة الساحل الخمس، الإيكواس، إلى جانب بعض الفواعل الغير دولتيّة.

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي متميّز ينعكس في حدودها البريّة والبحريّة الواسعة التي جعلت منها دولة محورية، فعلى المستوى البرّي تقع الجزائر في قلب دول المغرب العربي مما جعلها تمثل حلقة وصل بين أعضائه الخمس. وفي الآن نفسه تُطِل، من الجهة الجنوبية، على منطقة الساحل الإفريقي بحكم امتلاكها لحدود مع بعض دول المنطقة خاصة مالي والنيجر (الخريطة رقم 01)[1]. الأمر الذي يجعل من الصعب إغفال هذه المنطقة وتجاهل مكانتها في خارطة الامتدادات الجيوسياسيّة للجزائر التي تتشارك معها في حدود تتجاوز 2837كلم أي ما يمثل 44.7% من مجموع حدودها البرّية[2].

كما يتجّلى هذا الامتداد الحيوي في العديد من المؤشرات، فمثلا تبعد مدينة "تمنراست" عن العاصمة الجزائر بـ 1575كم، لكنها (تمنراست) في نفس الوقت قريبة للعديد من عواصم دول الساحل على غرار نيامي (1049 كلم) وواغادوغو (1380 كلم). وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية البالغة لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر خاصة وأنّها تُجسّد "البطن الرخو والعمق الاستراتيجي والحزام الأمني المتقدم للأمن الوطني في الجزائر". هذا فضلا عن تقاطع الجزائر مع منطقة الساحل في العديد من المتغيرات على رأسها امتدادات قبائل التوارق[3] (الخريطة رقم 07) إذ تُشّكل الجزائر جزءا من الفضاء

[1] بويبة، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، 387.

[2] قصار الليل ولقريعي، "التهديدات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري"، 230.

[3] التوارق/ الطوارق (أو التوارك) شعب من الرحل، ذو أصول أمازيغية (بربرية)، يتخذ من الصحراء الأفريقية الكبرى الممتدة بين ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وبوركينا فاسو موطنا له، ويسمى الطوارق أيضا بـ "الشعب الأزرق"، نظرا لتعودهم على ارتداء لباس تقليدي بلون أزرق نيلي. للمزيد أنظر: "الطوارق شعوب أمازيغية تسكن الصحراء الكبرى بأفريقيا"، 13 أوت 2023، تاريخ التصفح 02 نوفمبر 2024، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/8/8/

الجغرافي العبر الوطني الذي تستوطنه هذه القبائل المتوزعة بين الجزائر والساحل. إلى جانب تزايد النشاط الإرهابي بالمنطقة وكذا تجسيدها لبوابة لتدفق المهاجرين الغير الشرعيين للجزائر[1].

الخريطة رقم 07: مناطق انتشار قبائل التوارق في الساحل الإفريقي[2]

وبذلك، اكتسبت منطقة الساحل الإفريقي مكانة بارزة في التمثّل الجزائري نتيجة للعديد من الاعتبارات الجغرافية والتاريخية وحتى القبائلية.

انعكس الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل في العديد من المواضع التي أظهرت حرص الجزائر الشديد على ضمان أمن واستقرار المنطقة. في هذا السياق، نظّم المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة مع بداية عام 2024 مائدة مستديرة تحت عنوان "إشكاليات الأمن الدولي في شمال إفريقيا" والتي أكّد من خلالها الخبير في العلاقات الخارجية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمركز بريماكوف الروسي للتعاون الدولي نيكولاي سيركوف على أنّ الجزائر " كدولة محورية واستراتيجية في إفريقيا، يمكنها أن تلعب دورًا رئيسيًا في المنطقة لا سيما في الساحل، كوسيط لإيجاد الحلول وتسوية الأزمات"، فضلا عن قوتها في مجال الوساطة وتسوية الأزمات والتي أثبت نجاحها في منطقة الساحل[3].

إنّ خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب جعلتها تنجح في تطوير استراتيجيتها المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة، مما جعل العديد من المحللين يؤكدون على أهمية أعمال التكوين في مجال الوقاية من الإرهاب

[1] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 52-55.

[2] لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، 53.

[3] "الجزائر دولة محورية واستراتيجية لحلّ الأزمات في منطقة الساحل"، *وكالة الأنباء الجزائرية (aps)*، 30 يناير 2024، تاريخ التصفح 15 أبريل 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/156130-2024-01-30-18-01-58

ومكافحته لاسيما في إطار الآليات الإقليميّة إضافة الى الأعمال الإنسانية لفائدة سكان المنطقة الصحراوية الذين يعانون من أثار الارهاب ويقيمون بمناطق النزاعات. فضلا عن الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال الدعم المادي والتقني للآليات الخاصة بالوقاية من الإرهاب ومكافحته ولعل أبرز مثال على ذلك التعاون والتنسيق المثمر بين مصالح الاستخبارات. في المقابل أوضح الخبير في مجال الاتصال بوينون العربي أنّ سياسة الجوار التي تنتهجها الجزائر خاصة تلك المرتبطة بتسوية النزاعات بمنطقة الساحل هي سياسة "ذات إسهام مثالي من أجل استعادة الأمن و السلم في المنطقة"[1]. فالجزائر تلعب دورًا محوريًا في إرساء الاستقرار وتعزيز الأمن الإقليمي عبر تقديم مختلف أشكال الدعم السياسي والمالي والعسكري والأمني للعديد من الدول المنتمية لمنطقة الساحل بدليل أنّها قدمت، في إطار مكافحة الإرهاب، أكثر من 100 مليون دولار لدول المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد) عام 2017 على حد تعبير رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحيى. إلى جانب إلغائها، من جانب واحد، لديون بلغت قيمتها ثلاثة (03) مليارات دولار عام 2012 و902 مليون دولار عام 2013 لعدّة دول إفريقية بما فيها دول منطقة الساحل. الأمر الذي اعتبره بعض المحللين محاولة منها لترسيخ نفوذها من خلال استخدام الريع[2].

وبحلول عام 2023 أكدّ وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج أحمد عطاف، في سياق محاضرة ألقاها حول الأوضاع بمنطقة الساحل الإفريقي بمعهد شاثام هاوس، على أنّ تركيز الجزائر في هذا الفضاء يتجه بالدرجة الأولى نحو تشجيع "الوساطة لإنهاء الأزمات والنزاعات، وقيادة جهود التعاون الإقليمي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، فضلاً عن تمويل وتنفيذ مشاريع تنموية في دول الجوار عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية"[3].

ولعل أبرز مثال على الدور الجزائري في تشجيع أمن المنطقة نجد توسّطها في نزاع مالي عبر العديد من الجهود التي تُوّجت في الأخير بتوقيع "اتفاق السلم والمصالحة الوطنية" (اتفاق الجزائر 2015) في جمهورية مالي بين الحكومة المالية والميليشيات الموالية لها من جهة وتنسيقية الحركات الأزوادية التي يُهيمن عليها التوارق بزعامة "بلال أغ الشريف" من جهة أخرى. أُعتبر الاتفاق بمثابة فاتحة وبداية

[1] "الإشادة بدور الجزائر في تعزيز جهود السلم والأمن في منطقة الساحل"، *وكالة الأنباء الجزائرية (aps)*، 21 فبراير 2018، تاريخ التصفح 31 أكتوبر 2024، https://www.aps.dz/ar/algerie/53597-2018-02-21-16-20-01

[2] عبد النور بن عنتر، *المبادرات الأمنيّة في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل على المحك*، تر. عومرية سلطاني (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، 149، 150.

[3] "عطاف: الجزائر تضطلع بـ 3 أدوار محورية في منطقة الساحل"، *الإذاعة الجزائرية*، 15/11/2023 تاريخ التصفح 15 أبريل 2025، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/35498

جديدة من شأنها أن تحلّ قضية التوارق وتحقق السلم المستدام والمصالحة بالبلاد، التي مرّ بخبرات متواترة من الصراع في أقاليمها الشمالية منذ استقلالها[1].

بناء على ما سبق، يتضح أنّ الرهان المُحرّك للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي هو رهان أمني في الأساس، ذلك أنّ القرب الجغرافي للمنطقة والارتباط الوثيق بها جعل من أيّ تحوّل أو عبث في المشهد الجيوسياسي بمنطقة الساحل ذو أثر مباشر على الأمن الوطني الجزائري وذلك نظرا للطابع العلائقي للأمن، مثلما أشرنا في الفصل الأول، الذي جعل من أمن الجزائر يرتبط ارتباطًا قهريًا بأمن الدول المجاورة لها بمنطقة الساحل. فالجزائر تُدرك ضرورة الاطلاع الدائم على تحركات كل اللاعبين، خاصة الأجنبيين، بالمنطقة خاصة في ظل انعدام الاستقرار وتفاقم التهديدات الأمنيّة وتراجع نفوذ بعض القوى التقليدية (فرنسا) الذي يجعل منها بيئة خصبة لتدخل فواعل جدد (روسيا والصين وتركيا) بفضاء الساحل للعبث بالمشهد الجيوسياسي وتحقيق مصالحهم حتى لو كان ذلك على حساب الأمن الإقليمي بالمنطقة.

وفي ظل وجود لاعبين يتدخلون في شؤون المنطقة ويزعزعون استقرار منطقة الساحل من جهة، مقابل الجزائر التي تفضل تكريس الاستقرار بالمنطقة عبر الأدوات الدبلوماسية ودون التدخل المباشر في شؤون هذه الدول من جهة ثانية، تصبح معادلة الساحل أكثر تعقيدًا وتأثيرًا على الجزائر. مما يُصّعب عليها التحرّك في هذه البيئة الإقليميّة الشائكة أو حتى التنبؤ بتحركات اللاعبين الآخرين.

لكن الجزائر ليست الفاعل الإقليمي الوحيد الذي تفطّن لأهمية منطقة الساحل ذلك أنّ الواقع نفسه يثبت حضور بعض الفاعلين الآخرين في المنطقة على غرار المغرب ونيجيريا. ففي الوقت الذي بدأت فيه علاقة الجزائر مع دول الساحل تدخل في منعرج جديد من التوترات المستمرة خاصة مع مالي بعد موجة الانقلابات العسكرية بالمنطقة، حاولت المغرب أن تنتهز هذه الفرصة لتعزز علاقاتها مع دول الساحل وبالتحديد مع مالي والنيجر وبوركينافاسو[2].

كما تمظهر سعي الرباط لإظهار نفسها كفاعل إقليمي بالمنطقة عبر اقتراحها في نوفمبر 2023 لما يُعرف بـ "مبادرة الأطلسي" التي تهدف لربط دول الساحل الإفريقي بسلاسل الإمدادات العالمية من خلال الساحل الأطلسي للمغرب والذي يكلف أكثر من مليار دولار. فضلا عن اقتراحها لمشروع خط أنابيب

[1] أيمن شبانة، "اتفاق السلام والمصالحة في مالي: التحديات والسيناريوهات المحتملة"، *مركز الإمارات للسياسات*، 01 جويلية 2020، 01.

[2] Olech, "The Wagner Group in Africa. The sham battle of Russian mercenaries against terrorism", 280,281.

الغاز الإفريقي – الأطلسي (The African-Atlantic Gas Pipeline – AAGP) الذي يرمي للربط نيجيريا بالمغرب عبر شبكة أنابيب تمّر على عدّة دول بغرب إفريقيا[1]. مما يجعل من هذا المشروع الطاقوي بديلا لـ "أنبوب الغاز العابر للصحراء" (TSGP) الممتد على مسافة 4000 كلم انطلاقا من نيجيريا إلى الجزائر مرورًا بالنيجر.[2] هنا سرعان ما سيطفو للسطح مشهد تنافسي حاد بين الجزائر والمغرب حيث دخلت كلتاهما في صراع نفوذ مستمر حول منطقة الساحل، صراع سرعان ما دفع لنوع من الإقصاء المتبادل من الترتيبات الإقليميّة نتيجة رغبة كل منهما في تزّعم المشهد الإقليمي[3].

وعليه، إذا كان الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل يرتبط باعتبارات أمنية بحتة، فإنّ التوجّه المغربي نحو المنطقة ينبع في الأصل من رهانها الجيواستراتيجي الذي ينعكس في رغبة الرباط في مزاحمة الجزائر على الزعامة الإقليميّة عبر تعزيز نفوذه في منطقة الساحل مما، وفق المنظور المغربي، يُرجّح للمغرب كفة الأفضليّة على حساب الجزائر أو بالأحرى يمكنها من اللعب في الفضاء المجاور للجزائر خاصة في ظل الاضطرابات الأمنيّة والتحوّلات الجيوسياسيّة التي تشهدها المنطقة والتي جعلت الرباط يعتقد أنّ تعزيز نفوذه بهذا الفضاء سيُكسبه ورقة رابحة في صراعه مع الجزائر.

أمّا بالنسبة لنيجيريا، فرغم أنّها لا تمتلك روابط مباشرة مع منطقة الساحل كما هو الحال بالنسبة للجزائر، إلا أنّ جملة من العوامل الأمنيّة وحتى الاقتصادية قد دفعتها لإيلاء المنطقة نوعًا من الاهتمام المتزايد. تنفرد منطقة الساحل بأهمية بالنسبة لنيجيريا بحكم أنّها تعبر عن مجال استراتيجي تنشط فيه الجماعات الإرهابية، خاصة بوكو حرام، التي تُشكل تهديدًا للأمن النيجيري من الجهة الشمالية. فضلا عن أنّ استقرار المنطقة أمر ضروري بالنسبة لنيجيريا لضمان استمرارية تنفيذ مشروع الاتحاد الأوروبي الهادف لنقل الغاز النيجيري لأوروبا عبر منطقة الساحل[4].

ولو أنّ تركيزنا على هذه الفواعل لا يعني غياب فاعلين ينتمون لفضاء الساحل نفسه على غرار مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد وموريتانيا والتي تُرجم دورها في إطار ما يُعرف بـ "مجموعة دول

[1] Riad Lymmouri and Amine Ghoulidi " Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel-Saharan Integration" , *POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH,* December 10, 2024 , accessed April 15, 2025, https://linksshortcut.com/TjHvi

[2] "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: مشروع قاري ذو أبعاد دولية يتقدم بخطى متسارعة"، *وكالة الأنباء الجزائرية (aps).*

[3] بن عنتر، *المبادرات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك*، 153،154.

[4] Simon, Mattelaer, et Hadfield, *Une stratégie cohérente de l'Union pour le Sahel*, 15.

الساحل الخمس (G5 Sahel) التي تعبر عن منظمة دون إقليميّة (subregional) تمّ تأسيسها عام 2014 بين الدول السالفة الذكر من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني في منطقة الساحل، إلى جانب التصدي لمختلف التحديات الإنسانية والأمنيّة[1] إذ نظرًا لتأزّم الأوضاع بالمنطقة نتيجة لاستفحال التهديدات والتحديات العابرة للحدود (التهريب، الهجرة...إلخ)، برزت هذه المجموعة في سياق سلسلة من الاستجابات على المستوى الإقليمي. وبحلول عام 2017 تمّ إنشاء القوة المشتركة التابعة لهذه المجموعة، كذراع مسلحة، بهدف مواجهة مختلف التهديدات[2].

من جهة أخرى، تندرج بعض دول مجموعة الساحل الخمس ضمن نطاق منظمة إقليميّة أوسع ألا وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)[3] التي لم تنحصر أدوارها في الجانب الاقتصادي بل تجاوزته للجانب الأمني المتعلق بتسوية النزاعات وتكريس بيئة سلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية[4]. وبحكم أنّ الإيكواس تضّم دولا تنتمي لمنطقة الساحل، فإنّ أيّ اضطراب أو تهديدات أمنية تشهدها المنطقة ستشكل مصدر قلق للمجموعة، مما يدفعها لإيلاء المنطقة نوعا من الاهتمام عبر التدخل على النحو الذي يضمن الأمن والسلم.

تجلّى حضور الإيكواس في المنطقة في العديد من المواضع، أبرزها موقفها الرافض لسلسلة الانقلابات العسكرية التي عرفتها كل من مالي، بوركينافاسو والنيجر، بل وفرضت عليها العديد من

[1] "A Review of Major Regional Security Efforts in the Sahel", *by the Africa Center for Strategic Studies* , March 4, 2019 , accessed April 15, 2025, https://africacenter.org/spotlight/review-regional-security-efforts-sahel/

[2] بن عنتر، *المبادرات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك*، 163.

[3] تمّ تأسيس الإيكواس من قبل خمسة عشرة (15) دولة أفريقية بعد توقيع الاتفاقية المُنشِئة للمجموعة (اتفاقية لاجوس) في 28 ماي 1975بـ "لاغوس"، "نيجيريا" التي وقّع عليها رؤساء الدول الخمسة عشر، ألا وهي: بنين، بوركينا فاسو، الكوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجر، نيجيريا، سيراليون، السنغال وتوغو بغية تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، إلى جانب تعزيز الاكتفاء الذاتي الجماعي للدول الأعضاء. وباعتبارها اتحادا تجاريا، فهي تهدف أيضا إلى إنشاء كتلة تجارية واحدة من خلال التعاون الاقتصادي. انضمت فيما بعد للمجموعة دولة الرأس الأخضر عام 1977 في حين انسحبت موريتانيا عام 2000، إلا أنّ الموقع الرسمي للإيكواس قد أشار إلى أنّ موريتانيا قد وقّعت اتفاقية عضوية جديدة في أوت 2017. أنظر:

https://www.ecowas.int/about-ecowas/ accessed April 16, 2025.

[4] ECOWAS COMMISSION, *REVISED TREATY of the Economic Community of West African States (ECOWAS)* (ABUJA: ECOWAS Commission , 1993), 06,07, https://www.ecowas.int/publication/treaty/

العقوبات وطالبتها بالرجوع للنظام الدستوري. وتفاقم الوضع لدرجة التهديد بتدخل عسكري من قبل المجموعة[1].

غير أنّ كل من الإيكواس ومجموعة دول الساحل الخمس قد شهدتا تحوّلات مفصليّة نتيجة انسحاب مالي والنيجر وبوركينافاسو منهما وتأسيس مقابل ذلك تحالف دول الساحل. وبذلك، فإنّ كلاهما ينشط في فضاء إقليمي مضطرب، ورغم كل الجهود التي انخرطت فيها بعض دول الساحل، خاصة في غرب إفريقيا، للتصدي لمختلف التهديدات إلا أنّ الأوضاع في المنطقة لازالت تتخذ مسارًا عكسيًا ومخالفًا تمامًا نتيجة التحوّلات السياسيّة المستمرة والتهديدات الأمنيّة المتزايدة.

وهذا ما يحيلنا لأمر أساسي مفاده أنّ خصوصيّة الفواعل الإقليميّة، خاصة تلك التي تنتمي لمنطقة الساحل، ترتبط أوّلاً بانتمائها جغرافيًا للإقليم المضطرب نفسه، وبالتالي فهي الأكثر تضررًا، والذي يُعدّ في نفس الوقت مسرحًا تتزاحم فوقه العديد من القوى الفوق الإقليميّة مثلما اتضح سابقًا. وفي ظل تحكم هذه الأخيرة في تحرّكات كل الأحجار بالمنطقة وتأثيرها الكبير في تحديد المسار العام للوضع الجيوسياسي بمنطقة الساحل، يبقى تأثير الفواعل المنتمية للمنطقة محدودًا إذ تصبح كل تحركاتها مقيّدة نتيجة دخولها في ضمن حسابات مصالح الفواعل الأجنبية التي لن تسمح، بحكم أنّها الأقوى، بأيّ تحوّل يهدد مصالحها الاستراتيجية بمنطقة الساحل.

لكن باعتبار أنّ التحليل الجيوسياسي لا يهمل الفواعل الغير دولتيّة، فإنّ تركيزنا على الفواعل الإقليميّة الدولتيّة، منفردة كانت أم في إطار تنظيم إقليمي، وحده لا يكفي لأنه لن يمنحنا إلا بُعدًا واحدًا للمشهد الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الذي تنشط فيه الفواعل الغير دوليّة بشكل كثيف في المنطقة.

في هذا السياق، هنالك العديد من التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة على غرار "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب" الذي تأسس في 27 جانفي 2007 متخذًا من منطقة الساحل مجالاً له خاصة في ظل الفراغ الأمني والسياسي السائد بها. إلى جانب تنظيمات أخرى مثل "حركة أنصار الدين" الناشطة

[1] محمد بن مصطفى سنكري، " تداعيات انسحاب تحالف دول الساحل من الإيكواس"، *مركز الجزيرة للدراسات*، 23فبراير 2025، تاريخ التصفح 16 أبريل 2025، https://studies.aljazeera.net/ar/article/6156

في شمال مالي (2012)، "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة"، "جماعة بوكو حرام" (2002)[1]، حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM)...إلخ. تُشّكل هذه الحركات تهديدًا فعليًا لأمن دول الساحل إذ تشّن هجمات متكررة في المجال الجغرافي الممتد من شمال مالي إلى جنوب شرق بوركينافاسو. فمثلا أكثر من 64% من مجموع أحداث العنف الذي شهدتها المنطقة عام 2017 تُنسب لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، كما نفذت أحد مكونات هذه الجماعة، جبهة تحرير ماسينا، هجمات واسعة استهدفت وسط مالي وشمالها إلى جانب أجزاء من بوركينافاسو. إضافة إلى أنّ تدهور الوضع الأمني والسياسي في مالي قد أفسح المجال لهذه الجماعات لتوسيع نطاق عملياتها لتمتد لكل من بوركينافاسو والنيجر. فالأولى فقدت جزءا كبيرًا من أراضيها نتيجة الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بينما سجلت الثانية عدّة هجمات في المناطق المتاخمة لنيجيريا وتشاد. ومع مرور الوقت تحوّلت بوركينافاسو والنيجر لبؤرتين لانعدام الأمن الإقليمي[2]. هذا ما يدّل على أنّ مشهد الفواعل الإقليميّة في منطقة الساحل أكثر تعقيدًا إذ أنّ هذه الفواعل الغير الدولتيّة تُسهم في زعزعة المشهد الأمني وتهديد أمن دول المنطقة عبر محاولاتها المستمرة لتوسيع مجال نشاطها، وهو ما يُمثّل في الآن نفسه ذريعة تبرر بها الفواعل الأجنبية تدخلاتها وعبثها المستمر بالمنطقة مثلما اتضح من قبل.

وبالتالي، يتضح أنّ منطقة الساحل الإفريقي قد شهدت تحوّلاً جيوسياسيًا مفصليًا نتيجة التغيّر الجذري الذي طرأ على معادلة القوة على المستوى الإقليمي أي أنّ المنطقة قد شهدت نوعًا من التحوّل من وضع جيوسياسي إلى وضع جيوسياسي جديد نتيجة بروز لاعبين جدد أعادوا هيكلة المشهد العام لفضاء الساحل عبر تحريك أحجار مصالحهم الخاصة.

بعبارة أدّق: شهدت منطقة الساحل لفترة طويلة حضورًا قويًا للنفوذ الأجنبي التقليدي (الفرنسي والأمريكي) الذي دفعته مختلف الرهانات الطاقوية والجيواستراتيجية لمنح المنطقة قيمة وأهمية بالغة سرعان ما انعكست في تحركات هؤلاء اللاعبين بالمنطقة لضمان مصالحهم وموقعهم في تحديد ملامح الوضع الجيوسياسي المُكرّس لترسيخ نفوذهم. لكن سرعان ما انقلبت هذه المعادلة التقليدية الحاكمة

[1] توفيق بوستي، "واقع التهديدات الأمنيّة الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* 09، عدد 01 (2022): 908،909.

[2] إبراهيم ناصر، "التغيرات الجيوبوليتيكية بمنطقة الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي"، *الأبحاث – الدراسات*، رقم 1/13 (2023): 124-126.

للوضع الجيوسياسي بالمنطقة رأسًا على عقب نتيجة دخول روسيا والصين وتركيا كلاعبين جدد لمزاحمة باريس وواشنطن عبر العمل على توسيع نفوذهم والدفع نحو مشهد جديد يتناسب مع مصالحهم، مما أرسى لوضع جيوسياسي جديد بمعادلة قوة جديدة ومختلفة تمامًا عن ذي قبل. وهو ما كرّس بدوره لمشهد جيوسياسي ثنائي يتأرجح بين فرنسا والولايات المتحدة من جهة (الغرب) وروسيا والصين وتركيا من جهة ثانية.

إلا أنّ تركيزنا على الدور المحوري للفواعل الفوق الإقليميّة (الأجنبية) في حدوث هذا التحوّل الجيوسياسي بمنطقة الساحل لا يعني أنّ الفواعل الإقليميّة قد اتخذت موقعًا سلبيًا في مسار هذا التحوّل ذلك أنّ التراجع التدريجي الذي شهده النفوذ الفرنسي والأمريكي مقابل دخول لاعبين جدد في المنطقة لم يكن إلا نتيجة لسياق إقليمي تمظهر في سلسة من الانقلابات العسكرية التي عرفتها منطقة الساحل، في كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر، وما ترتب عنها من انسحاب هذه الدول الثلاث من مجموعة دول الساحل الخمس والإيكواس كتعبير عن رفضها القاطع للوجود الأجنبي التقليدي من جهة، ورغبتها في تعويضه بالتوّجه نحو روسيا والصين وتركيا كبديل من جهة ثانية. ومن ثمّ، فإذا كانت الفواعل الأجنبية تنفرد بموقع ثقل خوّل لها تحديد ملامح وضع جيوسياسي جديد، فإنّ الفواعل الإقليميّة، خاصة المنتمية لمنطقة الساحل (بالتحديد دول تحالف الساحل)، قد وفرّت سياقًا إقليميًا أكثر حركيّة لحدوث هذا التحوّل.

باعتبار انّ التحوّل الجيوسياسي يرتبط ببروز قوى جديدة بمعادلة مصالح جديدة، فإنّ هذه المصالح مُعرّضة حتمًا للتضارب في ظل سعي كل لاعب جيواستراتيجي لضمان موقعه في رقعة الساحل مما سينعكس سلبا على الأمن الإقليمي بالمنطقة، وذلك نظرًا لكون فضاء الساحل يجسّد مسرحًا تتحرك فوقه الفواعل الأجنبية بمنطق المصلحة في المقام الأول لتعزيز وجودها في ميزان القوة الإقليمي والدولي حتى لو كان ذلك على حساب أمن المنطقة. وباعتبار أنّ الجزائر قريبة جغرافيًا لفضاء الساحل، فإنّ تزعزع المشهد الأمني الإقليمي بالمنطقة سيؤدي حتمًا لتهديد الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل وبالتالي الأمن الوطني الجزائري بحكم الطبيعة العلائقية للأمن التي تجعل أمن الجزائر في تشابك قهري مع أمن المنطقة. وهذا ما سنفصل فيه أكثر في إطار تأثير التحوّلات الجيوسياسيّة على الأمن الوطني الجزائري.

خلاصة الفصل الثاني:

وعليه، فإنّ هذا الفصل ليس إلا عصارة اتباع خطوات التحليل الجيوسياسي التي أظهرت أنّ التحليل الأدق للوضع الجيوسياسي يقتضي تفكيك هذا الوضع نفسه عبر تسليط الضوء على مختلف العناصر المكوِنة له وفهم حركيتها وتفاعلاتها المتشابكة.

بناء على ذلك، اتضح أنّ انفراد منطقة الساحل الإفريقي بأهمية جيوسياسية بالغة انعكست في موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، قد جسّد عاملا أساسيًا أسهم في تحوّلها من مجرد فضاء جغرافي عادي إلى رقعة ذات أهمية جيواستراتيجية ملحوظة، أهمية سرعان ما تجلّت في الاهتمام المتزايد الذي أولته الفواعل الفوق الإقليميّة للمنطقة، نظرًا لارتباطها بمختلف الرهانات الأمنيّة والاقتصادية والطاقوية والجيواستراتيجية، بداية من الفواعل التقليدية (فرنسا والولايات المتحدة)، وصولا إلى انقلاب المشهد الجيوسياسي نتيجة دخول فاعلين جدد (روسيا، الصين وتركيا) لمزاحمة باريس وواشنطن في رقعة الساحل والتأثير على مسار الوضع الجيوسياسي عبر التحرّك على النحو الذي يعزز نفوذهم ويضمن مصالحهم على حساب اللاعبين التقليديين، مما أرسى لمشهد جيوسياسي تحكمه معادلة مصالح أكثر تعقيدًا.

وسرعان ما يزداد تعقيد هذا المشهد إذا ما انتقلنا للفواعل الإقليميّة سواء تلك التي لا تنتمي لمنطقة الساحل، والتي دفعتها هي الأخرى العديد من الاعتبارات الجغرافية والأمنيّة والاقتصادية والجيواستراتيجية للاهتمام بالمنطقة، أو تلك المنتمية لمنطقة الساحل والتي وفرّت سياقًا إقليميًا حركيًا أرسى لانقلاب الوضع الجيوسياسي.

وهكذا، فإنّ تسليط الضوء على الوضع الجيوسياسي القبْلي (الوجود الفرنسي والأمريكي) من جهة، والوضع الجيوسياسي الراهن (الوجود الروسي والصيني والتركي) من جهة ثانية، لم يكن بغرض رصد حركيّة هذه الفواعل في منطقة الساحل الإفريقي وحسب، بقدر ما كان بغرض اتخاذه كقاعدة انطلاقية خوّلت لنا تحديد مدى حدوث تحوّل جيوسياسي من عدمه. وهو ما تمّ تحديده بالفعل إذ اتضح بعد قراءة عامة في هذين المشهدين الجيوسياسيين أنّ المنطقة قد عرفت تحوّلا جيوسياسيًا جذريًا نتيجة انتقالها من وضع جيوسياسي تحكمه معادلة قوة صاغتها فرنسا والولايات المتحدة، إلى وضع جيوسياسي جديد بمعادلة قوة جديدة نتيجة بروز روسيا والصين وتركيا كفواعل جديدة أرست لانقلاب المشهد الجيوسياسي رأسًا على عقب.

الفصل الثالث:

التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي - الأمن الوطني الجزائري: التداعيات واستراتيجيات المواجهة

تمهيد:

أرسى تسارع التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي، بتصاعد الدور الروسي والصيني والتركي بالمنطقة مقابل تراجع النفوذ الفرنسي والأمريكي وصعود نخب عسكرية قلبت الطاولة على الوجود الأجنبي التقليدي عبر البحث عن شركاء أمنيين جدد، لخلق وضع جيوسياسي جديد سرعان ما امتدت تداعياته لتؤثر على المشهد الأمني نفسه. فالأوضاع الأمنيّة بالمنطقة تشهد تراجعًا حثيث الخطى في ظل انعدام الاستقرار وتفاقم التهديدات الأمنيّة العابرة للحدود.

وباعتبار أنّ الأمن هو ظاهرة علائقية في الأساس فإنّ أيّ تحوّل جيوسياسي تشهده منطقة الساحل الإفريقي ستمتد تداعياته حتمًا لتؤثر على الأمن الوطني الجزائري، بحكم قُرب الجزائر الجغرافي للمنطقة، خاصة في ظل المسار العكسي الذي اتخذته الأوضاع الأمنيّة في فنائها الخلفي. وهو ما تجلّى في استفحال مختلف أشكال التهديدات الصلبة واللّينة التي من شأنها أنّ تؤثر على أمن الجزائر الوطني بمختلف مرجعياته. الأمر الذي دفع الجزائر لاعتماد جملة من الاستراتيجيات أو بالأحرى الآليات، بناء على مبادئ عقيدتها الأمنيّة ومقاربتها الأمنيّة، الرامية لمواجهة التهديدات بمنطقة الساحل خاصة بعد موجة التحوّلات الجيوسياسية التي شهدها إقليم الساحل.

بناء على ذلك، يهدف هذا الفصل لتسليط الضوء على تداعيات التحوّلات الجيوسياسيّة بمنطقة الساحل على الأمن الوطني الجزائري والاستراتيجية الأمنيّة الجزائرية للتصدي للتهديدات بالمنطقة بعد هذه التحوّلات عبر مبحثين أساسيين: الأول، ارتكز على تبيان مدى تأثير تحوّل الوضع الجيوسياسي بالساحل على معادلة الأمن الوطني الجزائري من خلال رسم ملامح أوضح للمشهد الأمني الذي أفرزته التحوّلات الجيوسياسيّة، وتحديد التهديدات ذات الطابع اللّين والصلب المحدقة بأمن الجزائر الوطني في ظل هذه التحوّلات. أمّا الثاني، فقد تمحور حول الاستراتيجية الأمنيّة الجزائرية تجاه المنطقة أو بالأحرى كيفية مواجهة الجزائر للتهديدات بالساحل حيث انصب التركيز بداية على إبراز فحوى العقيدة الأمنيّة الجزائرية في ظل تغيّر معطيات البيئة الإقليميّة والدوليّة، مرورًا بالركائز التي تتأسس عليها مقاربة الجزائر الأمنيّة لمواجهة التهديدات ساحلية المنشأ، وصولاً إلى كيفية توظيف الجزائر لهذه المبادئ في التعامل مع التهديدات بالمنطقة بعد التحوّلات الجيوسياسية.

المبحث الأول: تداعيات تحوّل الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل على معادلة الأمن الوطني الجزائري

إنّ فهم مدى تأثير هذه التحوّلات على أمن الجزائر الوطني يقتضي بداية رسم الملامح العامة للمشهد الأمني في منطقة الساحل بعد حركيّة التحوّلات التي عرفتها، ليشّكل أساسًا يمكننا من الانتقال لتداعيات تحوّل الوضع الجيوسياسي على الأمن الوطني الجزائري عبر النظر لهذا الأخير في سياق بيئته الإقليميّة وفي إطار شبكة معقدة من التهديدات.

المطلب الأول: رسم المشهد الأمني في منطقة الساحل بعد التحوّلات الجيوسياسيّة

بات المشهد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي أكثر حدّة وتعقيدًا نتيجة اتساع مجال نشاط الجماعات الإرهابية خاصة في مناطق الحدودية بين الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، فضلا عن انتشار الأنشطة الموازية للأعمال الإرهابية مثل تجارة الأسلحة والمخدرات والهجرة الغير الشرعية بشكل أوسع[1]. لذا فإنّ رسم المشهد الأمني الراهن في المنطقة يستدعي أوّلاً تسليط الضوء على مدى اتساع مجال هذه النشاطات بالدرجة الأولى.

إنّ انفراد منطقة الساحل الإفريقي بتضاريس صحراوية قاسية قد أسهم بشكل كبير في توفير ملاذ آمن للجماعات الإرهابية. وسرعان ما أصبحت بيئة الساحل ملائمة أكثر لتكثيف نشاط هذه الجماعات خاصة في ظل ضعف حكومات دول المنطقة والمشاكل الاقتصادية والحدود المُعرّضة للاختراق بشكل دائم. ولعل من أبرز الجماعات الإرهابية التي تنشط بشكل كبير في المنطقة، حسب بعض المحللين، نجد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى، إلى جانب مجموعات منشقة تعمل بطريقة شبه مستقلة[2]. فضلا عن جماعات أخرى على غرار بوكو حرام، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا[3].

رغم كل الجهود التي بذلتها بعض الجهات الفاعلة على مستوى منطقة الساحل للتصدّي للتنظيمات المتطرّفة، إلا أنّ مستوى العنف والإرهاب لازال في ارتفاع مستمر خاصة في مالي

---

[1] أحلام بوكربوعة، "آليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في إطار الدبلوماسية الأمنيّة الجزائرية"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، عدد 03 (2021): 342.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، "الاتجاه غربًا! تحوّلات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل"، *قراءات إفريقية*، 06 أبريل 2025، تاريخ التصفح 22 أبريل 2025 https://qiraatafrican.com/28168/

[3] حبيب الله مايابي، "هل تنجح قوة الساحل الجديدة في محاربة المجموعات المسلحة بأفريقيا؟"، *الجزيرة نت*، 22 مارس 2024، تاريخ التصفح،22 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/zHTXs

وبوركينافاسو. فالأولى قد تعرّضت لـ 36 هجومًا، شمال البلاد، من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الفترة الممتدة من 2013 إلى 05 أبريل 2019، في حين تعرّضت الثانية خلال عام واحد فقط (من 2018 إلى 2019) لـ 33 هجوم مدّبر من قبل تنظيم داعش في الصحراء الكبرى[1]. وفي يومَيْ 22 و27 أفريل 2023 شهدت منطقتَيْ "سيفاري" بوسط مالي، ومدينة "أوقارو" شرق بوركينافاسو اعتداءات إرهابية أودت بحياة العديد من الضحايا من الجنود والمدنيين[2]. وبحلول جانفي 2025 شنّت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هجومًا عنيفًا على موقع عسكري ضمن عملية "ميرادور" لمكافحة الإرهاب شمال بنين وقرب الحدود النيجيرية والبوركينابية[3].

وفقًا لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index) الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام عام 2022 فقد سجّلت منطقة الساحل[4] لوحدها 48% من وفيات الإرهاب على المستوى العالمي، واعتبر المنطقة موطنًا لأخطر الجماعات الإرهابية وأسرعها نموًا[5]. ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 51% حسب تقرير 2025 في حين أنّ هذه النسبة كانت قبل سبعة عشر سنة لا تتجاوز 1%. منذ عام 2019 ارتفعت الوفيات المرتبطة بالإرهاب بعشرة أضعاف، وبحلول عام 2024 بلغت الوفيات الناتجة عن النزاعات 25.000 لأول مرة، منذ بداية العمل بمؤشر الإرهاب العالمي عام 2012، 4794 منها من ضحايا الاعتداءات الإرهابية. كما أشار نفس التقرير إلى أنّ منطقة الساحل تضّم خمس من أصل عشر دول الأكثر تأثر بالإرهاب عالميًا. إضافة إلى أنّه من بين أكثر 20 هجوم إرهابي مميت، شهدت المنطقة لوحدها 17 هجومًا. فمثلا تعتبر بوركينافاسو من بين أكثر الدول المتضرّرة بالإرهاب عالميًا حسب التقرير إذ احتلت المرتبة الأولى ضمن هذه الدول بعدد قتلى بلغ 1532 عام 2024 وفقًا لتصنيف مؤشر الإرهاب

---

[1] حمدي، "الاتجاه غربًا! تحوّلات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل".

[2] "التطرف العنيف والإرهاب وجهان لعملة واحدة"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023): 23.

[3] حمدي، "الاتجاه غربًا! تحوّلات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل".

[4] جدير بالذكر، أنّ منطقة الساحل المعنية بالدراسة في إطار هذا التقرير تشمل أجزاء من بوركينافاسو، الكاميرون، تشاد، غامبيا، غينيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا والسنغال. أنظر:

Sarah Bielaus, " Shifting Sands in Security: Foreign Counterterrorism Influences in the Sahel" , *Vision of Humanity* , accessed April 22, 2025, https://www.visionofhumanity.org/shifting-sands-in-security-foreign-counterterrorism-influences-in-the-sahel/

[5]"Global Terrorism Index most countries impacted", *Vision of Humanity*, accessed April 22, 2025 https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index/#/

العالمي. وقد تركزت أكثر من ثلثي الهجمات الإرهابية على البلاد في المناطق الشمالية والوسطى الشرقية القريبة من حدود مالي والنيجر، أين شهدت البلاد أعنف هجوم السنة الماضية من قبل "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" والذي أسفر عن مقتل ما بين 200 إلى 600 من الجنود والمدنيين، وارتفع نشاط هذه الجماعة وعدد ضحاياها إلى أكثر من 50% حسب التقرير، مما يُظهر أنّها الجماعة الأكثر نشاطا في بوركينافاسو[1]. وإذا ما عدنا لعام 2022 فإنّ 50% من الأراضي البوركينابية كانت تحت سيطرة الإرهابيين على حد تعبير وزير خارجية البلاد كاراموكو تراوري[2].

أمّا بالنسبة لكل من المالي والنيجر، فالأولى احتلت المرتبة الرابعة ضمن نفس القائمة بعدد وفيات وصل إلى 604 عام 2024[3]، ووفقًا للتقرير فإنّ الأوضاع الأمنيّة في مالي قد تدهورت أكثر بعد انهيار اتفاق الجزائر (2015) مما أفسح المجال لزيادة نشاط جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي استغلت الوضع لتنفيذ هجمات[4] على أهداف حكومية في باماكو في سبتمبر 2024[5]. وهو نفس ما أكدّ عليه مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية عندما اعتبر بأنّ هذا الهجوم الأخير الذي شهدته مالي ليس إلا تعبيرًا واضحًا عن ملامح المشهد الأمني في البلاد، والذي تجلّى في توسّع نشاط الجماعات المتطرفة نحو الجنوب (الخريطة رقم 08) وما لازمه من تدهور الوضع الأمني في مالي في ظل الحكم العسكري منذ أوت 2020. بل وتوقع المركز آنذاك أنّ عدد الهجمات، ضمن نطاق حوالي 150 كلم من باماكو، من قبل هذه الجماعات سيرتفع إلى 34 هجومًا عام 2024، مقارنة بـــ 13 هجوم وثلاث (03) هجومات عامَيْ 2022 و2020 على التوالي. فضلا عن أنّ نشاط الجماعات المسلحة، حسب المركز، قد امتد حتى لحدود

---

[1] Bielaus, " Shifting Sands in Security: Foreign Counterterrorism Influences in the Sahel".

[2] "منتدى أنطاليا يناقش التسلح ومحاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، *قراءات إفريقية*، تاريخ التصفح 22 أبريل 2025 https://linksshortcut.com/PQJeB

[3] Bielaus, " Shifting Sands in Security: Foreign Counterterrorism Influences in the Sahel".

[4] ما يميّز هذا الهجوم هو أنّه، ولأول مرة منذ تسع سنوات، تمكنت هذه الجماعة من تنفيذ هجوم داخل المدينة (باماكو) نفسها، فضلا عن استهدافها للمنشآت الأمنيّة بشكل مباشر بدلا من أهداف مدنية غير محمية، بدليل أنّ المهاجمين اقتحموا مدرسة للدرك وقاعدة عسكرية في العاصمة المالية، وقاموا حتى بحرق الطائرة الرئاسية. مما يعكس إلى حد ما تطور هذه الجماعات من حيث التخطيط والتنفيذ وتحديد الهدف (استهداف القوات الأمنيّة). أنظر:

"Militant Islamist Groups Advancing in Mali ",Africa Center for Strategic Studies, September 24, 2024, accessed April 25, 2025, , https://africacenter.org/spotlight/militant-islamist-groups-advancing-mali/

[5] institute for Economics and Peace (IEP), *Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism* (Sydney: IEP, March 2025), 05.

مالي المتاخمة لبعض دول منطقة الساحل المجاورة لها خاصة كوت ديفوار، غينيا، السنغال وموريتانيا، والتي شهدت نحو 12 عشرة حادث عنف شنّته هذه الجماعات على بُعد 50 كلم من حدود مالي[1].

الخريطة رقم 08: باماكو تواجه تهديدًا متزايدًا من قبل الجماعات الإسلامية: 2020-2024[2]

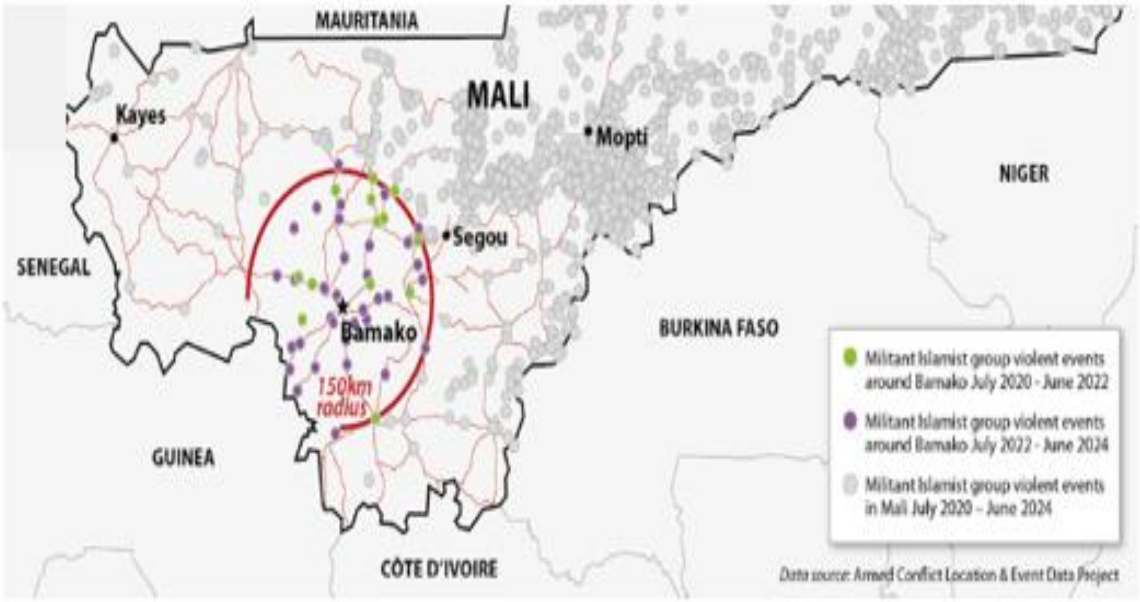

بالعودة للثانية، أي النيجر فقد احتلت المرتبة الخامسة، ضمن قائمة الدول الأكثر تضررًا بالإرهاب وفقا لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي سالف الذكر، حيث شهدت البلاد ارتفاعًا مستمرًا على

[1] "Militant Islamist Groups Advancing in Mali ", Africa Center for Strategic Studies,

[2] توضح الخريطة الهجمات التي شنّتها الجماعات الإسلامية ضدّ مدينة باماكو، فاللون الأخضر والبنفسجي يوضح أحداث العنف التي وقعت قرب باماكو. اللون الأول يعكس الفترة الممتدة من جويلية 2020 إلى جوان 2022، واللون الثاني يعكس الفترة الممتدة من جويلية 2022 إلى جوان 2024. في حين يعبر اللون الرمادي عن أحداث العنف في مالي طيلة هذه الفترة أي من جويلية 2020 إلى جوان 2024. مما يدّل بوضوح على ذلك الزحف التدريجي لهذه الجماعات من شمال البلاد إلى وسطها ليصل تهديدها إلى قلب العاصمة خاصة بعد الانقلابات العسكرية التي عرفتها البلاد، وبالتحديد آخر انقلاب (ماي 2021) إذ يتضح من خلال الخريطة (اللون البنفسجي) كيف اقتربت هذه الجماعات أكثر من باماكو منذ جويلية 2022، أي بعد انقلاب 2021 بأكثر من سنة، وهو ما يعكس انفلات الأوضاع الأمنيّة في ظل عجز المجلس العسكري عن فرض السيطرة. مصدر الخريطة أنظر:

Militant Islamist Groups Advancing in Mali ", Africa Center for Strategic Studies,

مستوى الهجمات الإرهابية التي انتقلت من 62 هجوم عام 2023 إلى 101 هجوم عام 2024 تزامنًا مع تضاعف عدد الضحايا ليصل إلى 930 قتيلا. كما سجّلت نيامي أعلى عدد من القتلى العسكريين على المستوى العالمي (499 جندي قتيل) نتيجة الإرهاب. ولعل أعنف هجوم عرفته البلاد هو ذلك الذي وقع في منطقة تاهوا (Tahoua) قرب الحدود مع مالي أين قتل 237 جندي بعد هجوم شنّه أكثر من 300 مسلح. غير أنّ أكثر منطقة سجّلت نسبة عالية من الهجمات (63%) والوفيات (67%) في النيجر هي منطقة تيلابيري (Tillaberi) الواقعة ضمن المثلث الحدودي الذي يشمل بوركينافاسو والنيجر. وتُعدّ جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أكثر الجماعات التي شنّت هجومات في البلاد والتي قُدّرت بـ 13 هجومًا أدّى لمقتل 109 شخص ما يجسّد زيادة بمقدار 14 مرّة مقارنة بالعام الماضي[1].

وفقًا لآخر التقديرات التي قدّمها مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية فقد بلغ عدد الوفيات الناتجة عن العنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية المسلحة (الخريطة رقم 09)، على حد تعبير المركز، في منطقة الساحل نحو 10400 حالة وفاة عام 2024، أي ما يعادل 55% من إجمالي الوفيات (18900) ذات الصلة بالقارة الإفريقية. ورغم الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة إلا أنّ هذه الجماعات لازالت تحتفظ "بقدرات عملياتية عالية" بدليل أنّ نسبة الوفيات المرتبطة بها قد زادت بأكثر من ضعفَيْ ما كانت عليه من قبل عام 2020. وتُعدّ جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، ولاسيما "جبهة تحرير ماسينا" وجماعة أنصار الإسلام، مسؤولة عن 85% من أحداث العنف والوفيات في المنطقة. أمّا بالنسبة لدول الساحل الأكثر تضررًا من هجمات الجماعات المسلحة حسب المركز، هي بوركينافاسو ومالي والنيجر. فالأولى، تمثّل مركزًا للعنف الإسلامي المسلح منذ عام 2019 إذ بلغت نسبة الوفيات المرتبطة بهذه الجماعات 61%، ولعل أعلى رقم وفيات سجّلته البلاد كان في الهجوم الذي شنّته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قرب مدينة بارسالوغو (إقليم سانماتينغا) في أوت 2024 والذي أودى بحياة 400 مدني[2].

أمّا الثانية، فتشهد ارتفاعًا مستمرًا على مستوى أحداث العنف خاصة في منطقتَيْ سيغو وموبتي اللتان مثلتا نحو 60% من مجموع أحداث العنف المبلغ عنها في البلاد، أي ما يعادل زيادة قدرت بـ 50%

[1] Bielaus, " Shifting Sands in Security: Foreign Counterterrorism Influences in the Sahel".

[2] Militant Islamist Groups in Africa Sustain High Pace of Lethality" , Africa Center for Strategic Studies , February 18, 2025, accessed, April 25, 2025 , https://africacenter.org/spotlight/mig2025-militant-islamist-groups-in-africa/

و11% عـامَيْ 2021 و2023 على التوالي. ولم تخرج النيجر عن هـذا الواقع الـذي تعيشـــه كل مـالي وبوركينافاسو، إذ ارتفعت نسبة أحداث العنف المرتبطة بالجماعات المسلحة في النيجر بشكل كبير منذ انقلاب جويلية 2023، مما ترتب عنه زيادة نســبة الوفيات، المرتبطة بهجمات هذه الجماعات، بنحو 66% عام 2024 مقارنة بالعام الذي قبله[1].

الخريطة رقم 09: الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في مالي، بوركينافاسو والنيجر[2]

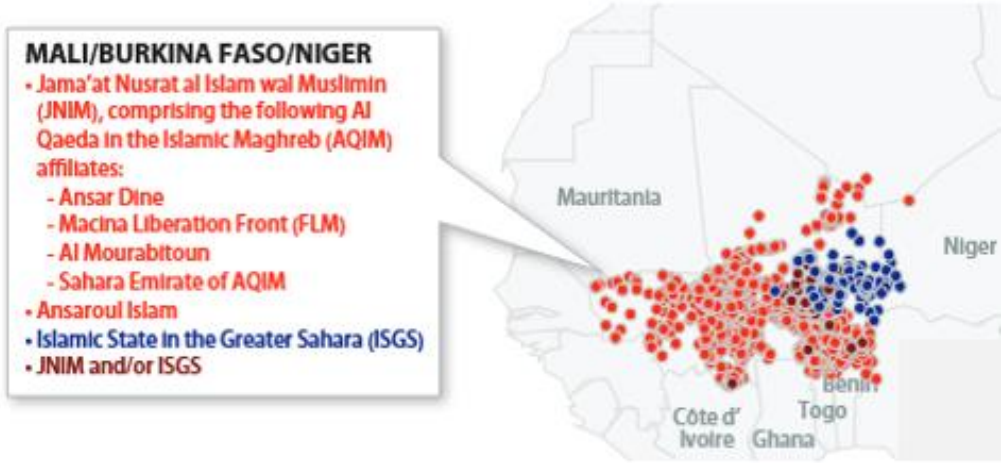

ومن ثمّ، باتت منطقة السـاحل الإفريقي تعبر عن بؤرة للإرهاب ومسـرحًا لتنامي نفوذ المتطرفين في ظل تراجع جهود مكافحة الإرهاب نتيجة سلسلة الانقلابات العسكرية في كل من مالي وبوركينافاسو[3].

زد على ذلك، فإنّ توسّـع نشـاط التنظيمات المتطرّفة لم يكن إلا نتيجة لاسـتغلالها للفراغ، عبر شـنّ هجمات عشـوائية متكررة على العسـكريين والمدنيين، المترتب عن لانهيار الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب إلى جانب ضعف قيادة الجهود على المستوى الإقليمي خاصة بعد إنهاء مالي لاتفاقيات التعاون الدفاعي مع فرنسـا وكذا انسـحاب باماكو من مجموعة دول السـاحل الخمس مما أثرّ بشـكل كبير على مدى قدرة المجموعة على مكافحة الإرهاب، ولم يتوقف الأمر هنا فحسب بل تفاقمت الأوضاع أكثر بعد الانقلاب الذي شـهدته النيجر عام 2023 وما نتج عنه من مواجهة فرنسـا لنفس سـيناريو الانسـحاب

[1] "Militant Islamist Groups in Africa Sustain High Pace of Lethality".

[2] Ibid.

[3] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، " أمن دولي - مخاطر الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي"، *إعداد وحدة الدراسات والتقارير"2"*، بون، ألمانيا وهولندا، 28 أوت 2023، تاريخ التصفح 25 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/nxHwl

الذي عاشـــته في مالي، مما جعل الدول الغربية تفقد آخر شـــريك لها في مكافحة الإرهاب وفقًا لبعض المحللين. وتزداد حدّة التهديدات التي تفرضها هذه الجماعات في ظل إمكانية تضافر التنظيمات الإرهابية فيما بينها أو بين هذه الأخيرة والتنظيمات الإجرامية[1].

وبذلك، ترتب عن تحوّل الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل تداعيات أمنيّة وخيمة تمظهرت بوضوح في تفاقم النشاط الإرهابي في العديد من دول المنطقة.

في المقابل، يتزايد نشـاط الجماعات الإرهابية بمنطقة السـاحل في ظل تنامي الاتجار والتهريب غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي بلغ مستويات مقلقة سرعان ما انعكست سلبًا على استقرار المنطقة، خاصـة في ظل اعتماد بعض الجماعات الإرهابية (مثل جماعة نصـرة الإسـلام والمسـلمين) على تهريب الأسلحة كأساس لدعم تمويلها وتوسيع نطاق تأثيرها[2].

في هذا الصـــدد، أكدّ تقرير، حول تهريب الأســـلحة، صـــادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) عام 2022 على أنّ جميع الجماعات التي تدخل في صـــراعات تتعامل بالأســـلحة والذخيرة، وكلما ارتفع عدد المنتســـبين لهذه الجماعات كلما ازداد الطلب على التجارة غير القانونية للأسلحة. فضلا عن أنّ سوق الأسلحة المعروضة بشكل غير قانوني في منطقة السـاحل يتسّم بنوع من التنوع الذي ينعكس في توّفر أسـلحة محليّة الصـنع وأخرى مهرّبة، فمثلا تتوفر في عدّة مناطق في مالي على غرار غاو وتمبكتو وميناكا بنادق هجومية من طراز كلاشينكوف بسعر يقدّر بحوالي 750 دولارًا وذخيرة بسـعر 70 سـنتًا للطلقة الواحدة. ولعل أكثر منطقة، حسـب التقرير، باتت سـاحة صـراع ومركزًا لتبادل الأسلحة الغير القانونية هي منطقة ليبتاكو – غورما (Liptako-Gourma) الواقعة بين حدود مالي وبوركينافاسـو والنيجر. وتتفاقم حدّة الأوضـاع الأمنيّة بالمنطقة في ظل زيادة نسـبة تدفق الأسـلحة غير القانونية من ليبيا منذ عام 2019 لتشمل حتى أسلحة هجومية حديثة الصنع[3].

[1] Center for Preventive Action, "Violent Extremism in the Sahel," *Council on Foreign Relations*, updated October 23, 2024, accessed April 25, 2025,https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/violent-extremism-sahel

[2] Ana Aguilera, *Terrorism and Organized Crime: Arms Trafficking and Smuggling in North Africa and the Sahel* (San Sebastian, Spain: COVITE, 2023), 09,10.

[3] "Trafficking in the Sahel: Muzzling the illicit arms trade" , The United Nations Office at Geneva, June, 10, 2023, accessed April 23, 2025, https://www.ungeneva.org/en/news-media/news/2023/06/81880/trafficking-sahel-muzzling-illicit-arms-trade

أبرز مثال على ذلك هي النيجر التي تعتبر الدولة الأكثر عُرّضــة لتدفقات الأســلحة من ليبيا إلى الجماعات المسـلحة في النيجر ومالي وبوركينافاسـو ونيجيريا خاصـة في ظل اضـطراب الأوضـاع الأمنيّة شــمال البلاد. ويتخذ العديد من المهربين من منطقتَيْ أغاديز وتاهوا مقرًا رئيســيا لتخزين شــحنات من الأسلحة والذخائر قبل بيعها عبر موزعين في جنوب النيجر للجماعات الإرهابية[1]. الأمر الذي يعكس ذلك الارتباط القوي بين الإرهاب والجريمة المنظمة[2] إذ غالبا ما ينشـط مهربو الأسلحة والمنظمات الإرهابية في نفس المناطق[3].إلى جانب النيجر تمتد شــبكة طرق تهريب الأســلحة، في منطقة الســاحل، حتى لمالي وبوركينافاسـو وكوت ديفوار وغانا وهو ما يتضح أكثر في الخريطة رقم 10 إذ تشـير الأسـهم الزرقاء لطرق تهريب الأسلحة في هذه المنطقة الحدودية[4].

[1] Hassane Koné , "Arms trafficking from Libya to Niger is back in business", *INSTITUE FOR SECURITY SYUDIES,* July 28,2022, accessed April 23, 2025, https://linksshortcut.com/HslFw

[2] تُعرّف الجريمة المنظمة على أنّها "مؤسـسـة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج ومحكم، تمارس أنشـطة غير مشـروعة من أجل الحصـول على هدف مادي غير مشروع، أو المساس بالمصالح الاستراتيجية، والأمن العام لدولة، أو لعدد من الدول، مستخدمة في ذلك العنف والقوة والفساد"، غير أنّ النقطة الفاصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب يكمن في الباعث أو بالأحرى دافع ارتكاب الجريمة، فالأولى تسعى لتحقيق ربح مادي بغض النظر عن الوسائل، في حين أنّ الثاني يدعي أنّ دافعه نبيل لتحقيق الخير والعدل. أنظر:
بويبة، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، 332،333.

[3] Aguilera, *Terrorism and Organized Crime: Arms Trafficking and Smuggling in North Africa and the Sahel*, 28.

[4] Fiona Mangan and Matthias Nowak, *THE WEST AFRICA–SAHEL CONNECTION Mapping Cross-border Arms Trafficking* (Geneva: Glenn McDonald, 2019), 06,07.

الخريطة رقم 10: طرق تهريب الأسلحة الغير الشرعية في المناطق الحدودية بين بوركينافاسو، كوت ديفوار ومالي[1]

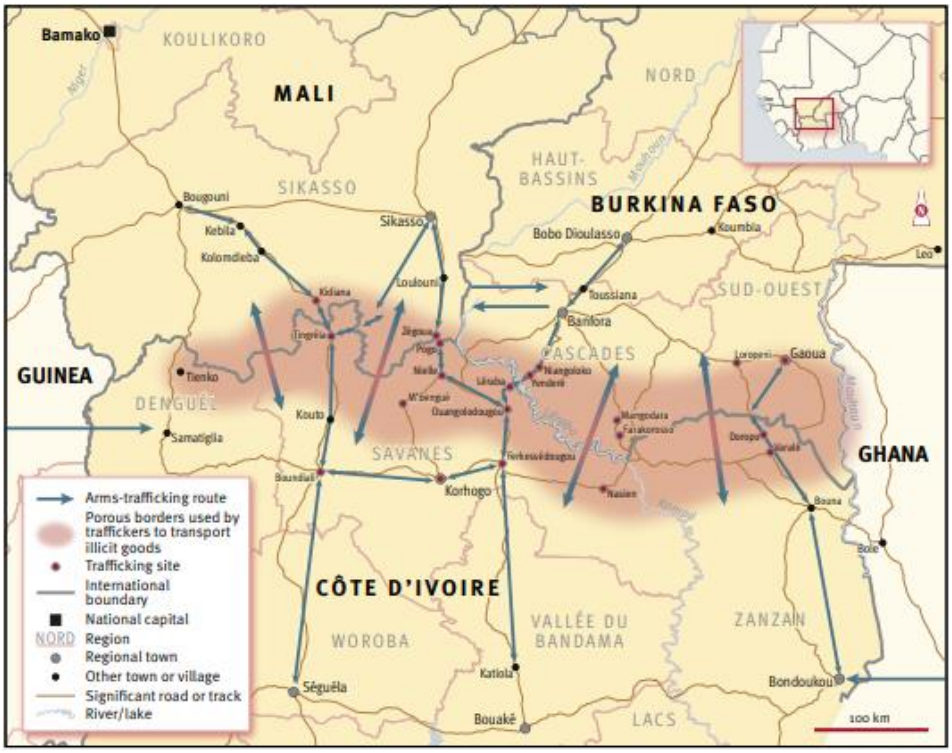

[1] Mangan and Nowak, *THE WEST AFRICA–SAHEL CONNECTION*, 08.

وفقًا لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي (Global Organized Crime Index)[1] لعام 2021 فقد سجّلت معظم دول الساحل مستويات مرتفعة من الجريمة المنظمة على غرار مالي، النيجر وبوركينافاسو حيث سجّلت 5.89، 6.01 و5.49 من 10 على التوالي[2]. وبحلول عام 2023 ارتفعت في مالي وبوركينافاسو إلى 5.93 و5.92 على التوالي، بينما سجّلت النيجر 5.70[3]. ومن هنا يتضح عبر التقديرات التي يقدمها هذا المؤشر أنّ تزايد نشاط الجماعات الإرهابية ليس إلا انعكاسًا يقدّم صورة جزئية للمشهد الأمني المضطرب في المنطقة، ذلك أنّ اضطراب هذا المشهد لا يرتبط فقط بتفاقم نشاط هذه الجماعات، بل يشمل حتى استفحال الجريمة المنظمة ببلوغها لأعلى المستويات.

من جهة أخرى، باعتبار أنّ الإرهاب يتداخل بشكل كبير مع شبكات الجريمة المنظمة، فإنّ تهريب الأسلحة والاتجار بها بشكل غير قانوني ليس المصدر الوحيد لتمويل الجماعات الإرهابية، بل تشمل مصادر التمويل هذه حتى الاتجار بالمخدرات. وهذا ما أكدّ عليه أمادو فيليب دي أندريس، الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في غرب ووسط إفريقيا، عندما أقرّ بأنّ الاتجار بالمخدرات لازال مترسخًا في منطقة الساحل وأنّه يُجسّد عاملاً أساسيًا في زعزعة استقرار المنطقة في ظل ضلوع العديد من الجماعات المسلحة في الاتجار بالمخدرات. ووفقا لتقرير صدر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة فقد تمّ ضبط 41 كغ من الكوكايين في منطقة الساحل عام 2021، والتي سرعان ما ارتفعت بعد سنة لتصل إلى 1466 كغ أي ما يعادل ارتفاعًا بنسبة تجاوزت 3%. وفي

[1] صدر المؤشر العالمي للجريمة المنظمة عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (GI-TOC) لتقديم نظرة شاملة حول ديناميكيات الجريمة المنظمة في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193 دولة). يتكوّن العنصر الأول من المؤشر، الذي اعتمدنا عليه، من مؤشرين فرعيين: الأسواق الإجرامية (الاتجار بالبشر، تهريب الأشخاص، تهريب الأسلحة، تجارة الهيروين، تجارة الكوكايين...إلخ) والفاعلين الإجراميين (جماعات على نمط المافيا، الشبكات الإجرامية، جهات رسمية متورطة في الجريمة، فواعل أجنبية وفواعل من القطاع الخاص). أنظر:

Global Initiative Against Transnational Organized Crime, *Global Organized Crime Index 2023* (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2023), 38,39.

[2] "Global Organized Crime Index 2021", https://ocindex.net/2021/heatmap/, accessed April 23,2025.

[3] "Global Organized Crime Index2023", https://ocindex.net/2023/heatmap/ accessed April 23,2025.

أبريل 2024 تمّ ضبط أكثر من طن من الكوكايين بقيمة 150 مليون دولار أمريكي مهرّبة من السنغال إلى مالي، مما مثّل أكبر قيمة ضبطتها السنغال لحد الآن[1].

وعليه، فإنّ الاطلاع على هذه الأرقام كفيل بأن يُظهر بأنّ التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي قد مثّلت نقطة مفصليّة كرّست لمشهد أمني أكثر حدّة في المنطقة، ذلك أنّ التفاقم المستمر للتهديدات المرتبطة بالإرهاب بالتوازي مع مختلف أشكال الجريمة المنظمة المغذيّة له، ليس إلا وليد سياق إقليمي مضطرب نتيجة تغيّر معادلة القوة في المنطقة بتراجع النفوذ الأجنبي التقليدي، خاصة الفرنسي، تزامنًا مع الانقلابات العسكرية مقابل دخول لاعبين جدد وتراجع كبير على مستوى التعاون الإقليمي. بعبارة أبسط: كرّست التحوّلات الجيوسياسيّة التي شهدتها منطقة الساحل لبيئة إقليميّة تتسّم بأعلى درجات التوتر وانعدام الاستقرار، مما وفرّ مجالاً لاستفحال التهديدات الأمنيّة. الأمر الذي يُظهر بأنّ هذه التحوّلات لم تكن إلا عاملاً محفزًا أسهم في رسم مشهد أمني أكثر تعقيدًا.

وباعتبار أنّ الجزائر قريبة جغرافيًا لإقليم الساحل الإفريقي، فإنّ معادلة أمنها الوطني لن تكون بمنأى عن التأثر بهذه البيئة الإقليميّة المحيطة بها أين اتخذت الأوضاع الأمنيّة مسارًا عكسيًا تجلّى في تفاقم مستمر لمختلف التهديدات المتشابكة والعابرة للحدود.

[1] "الإحصائيات تنبئ بكثرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل بإفريقيا"، *قراءات إفريقية*، 24 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 23 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/CrpYr

المطلب الثاني: التهديدات ذات الطابع الصلب للأمن الوطني الجزائري

إنّ تركيزنا على تحليل حركيّة التحوّلات الجيوسياسيّة في المنطقة، وانعكاساتها الأمنيّة، لم يكن من أجل دراسة هذه التحوّلات لذاتها فقط، بقدر ما كان بغرض تسليط الضوء على البيئة الأمنيّة الإقليميّة المحيطة بالجزائر. وبالتالي، إماطة اللّثام على طبيعة التهديدات التي أفرزتها، أو فاقمتها، هذه التحوّلات الجيوسياسيّة وتحديد مدى تأثيرها على معادلة الأمن الوطني الجزائري، ذلك أنّ فهم هذه المعادلة تقتضي أوّلاً قراءة فاحصة لطبيعة التهديدات المحدقة بالجزائر. وباعتبار أنّ التهديدات الصلبة/ العسكرية تنفرد بأهمية وثقل في معادلة أمن الجزائر الوطني، فإنّ التركيز سينصب بداية على هذا النوع من التهديدات التي تتمظهر في:

أوّلاً، تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وتدفق الأسلحة غير المشروعة

اتضح سابقًا، في سياق رسم المشهد الأمني الجديد في مرحلة ما بعد التحوّلات الجيوسياسيّة، أنّه على الرغم من كل الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب، إلا أنّ الأوضاع الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي لازالت تشهد تدهورًا مستمرًا بسبب تزايد نشاط الجماعات الإرهابية واتساع نطاق تأثيرها خاصة في ظل الفراغ الأمني الناتج عن انسحاب القوات الأجنبية (فرنسا) من المنطقة وعجز القادة العسكريين في دول الساحل، التي تندرج ضمن ما يُعرف بحزام الانقلابات، عن بسط سيطرتهم الكاملة على أراضيهم نتيجة عدم قدرتهم على التصدّي لتوغل الجماعات الإرهابية. وهو ما تجلّى بشكل واضح عبر مختلف التقديرات المتعلقة بعدد الهجمات التي شنّتها هذه الجماعات ونسبة الوفيات التي خلّفتها في منطقة الساحل وبالتحديد في مالي والنيجر وبوركينافاسو.

وبحكم أنّ الجزائر تشترك مع دول الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي والنيجر) في حدود يبلغ طولها 2795 كلم، 1376 كلم منها مع مالي فقط (ما يعادل 49% من إجمالي طول الحدود)، 956 كلم مع النيجر و463 كلم مع موريتانيا[1]. فإنّ تردّي الوضع الأمني بدول الجوار من شأنّه أنّ يهدد حتمًا الأمن الوطني الجزائري. وهو ما يتضح أكثر من خلال الخريطتَيْن رقم 08 و09، فالأولى تُظهر الانفلات الأمني الحاد في مالي نتيجة تفاقم نشاط الجماعات الإرهابية الذي امتد حتى لجنوب البلاد (العاصمة باماكو) بعد أنّ كان لا يتجاوز المناطق الوسطى من مالي. في حين أنّ الثانية تعكس التغلغل العميق لهذه

[1] أمينة بن نافلة، "الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنيّة الإقليميّة وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، عدد10 (2018): 304.

الجماعات ونشـاطها الكثيف في مالي والنيجر وبوركينافاسـو، مما زاد من حدّة الأوضـاع في هذه الدولة التي تحوّلت لمسـرح تتحرك فيه الجماعات الإرهابية بقوة عبر الحدود. وفي ضـوء هذا المشـهد الأمني المنفلت والمتأزم بإمكاننا القول أنّ التهديدات عند الحدود الجنوبية للجزائر من المرشّـح أنّ تتفاقم أكثر من أي وقت مضى نتيجة تحوّل العمق الاستراتيجي للجزائر لمجال مفتوح وهشّ خوّل للجماعات الإرهابية تعزيز نشـاطها عبر بث انعدام الاسـتقرار بدول المنطقة، وخاصـة تلك التي تمتلك حدودًا مباشـرة مع الجزائر.

ولا أدّل على هذا التهديد الأمني المتنامي للحدود الجنوبية للجزائر من الأرقام التي توفرّها الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشـعبي فيما يتعلق بعدد العناصـر الإرهابية التي يتّم تحييدها باسـتمرار من قبل الجيش الوطني في أقصى الجنوب الجزائري وبالتحديد في برج باجي مختار وإن قزام. فمثلا في الفترة الممتدة من منتصـف جانفي إلى غاية 16 أبريل 2025 تمّ تحييد نحو عشـرين إرهابي (20)، ينشـطون في منطقة السـاحل، في هذه المناطق جنوب الجزائر. أغلبهم كانوا يحملون أسـلحة (17 مسـدس رشـاش من نوع كلاشينكوف، 04 بندقيات و03 أسلحة نارية) وذخيرة[1].

[1] وزارة الدفاع الوطني، "الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي"، 15 جانفي – 16 أبريل 2025، تاريخ التصفح 25 أبريل 2025:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/janvier/lutte15012025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/janvier/bilan23012025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/fevrier/lutte26022025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte05032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte19032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte22032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte27032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte02042025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte09042025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte16042025ar.php

رغم استحالة نشاط العناصر الإرهابية في الجزائر، إلا أنّ هذا لم يحُل دون فرار هذه العناصر وإعادة تمركزها في منطقة الساحل من أجل تجديد نشاطها عبر الانضمام للتنظيمات الإرهابية بالمنطقة أين الأوضاع الأمنيّة المتردية والتنمية الغائبة فضلا عن سيناريو التدخلات الأجنبية المتجدّد[1]. وهذا ما أقرّ به أيضا الأستاذ عامر مصباح إذ رأى أنّ تفاقم الأوضاع الأمنيّة بمنطقة الساحل وتزايد انتشار الإرهاب عبر الحدود يرجع لـ "الانتشار العسكري الأجنبي" في دول المنطقة[2]. كما أنّ اتجاه القوى الدولية نحو دعم سياسات الانقلاب في دول المنطقة سيكرّس بطبيعة الحال لانعدام الاستقرار وعرقلة التنمية نظرًا للانشغال الدائم بأمن الحدود، وأبرز مثال على ذلك هو آخر مشهد انقلابي شهدته مالي التي تفاقم الوضع الأمني بها أكثر بعد دخول فاغنر[3].

علاوة على ذلك، فإنّ تدهور علاقة الجزائر مع تحالف دول الساحل (مالي، النيجر وبوركينافاسو)، وهو ما سنفصل فيه لاحقا، يلعب دورًا محوريًا في إضعاف التعاون الأمني الإقليمي، وبالتالي إفساح مجال أكبر لتحرّك التنظيمات الإرهابية والعمل على استغلال الفراغات بين القوى الإقليميّة[4]. في هذا الصدد، أكدّ خبير الشؤون الأمنيّة والاستراتيجية الأستاذ محند برقوق على أنّ التواجد الإرهابي بالمنطقة مرشح للتصاعد خاصة في ظل تحوّلها لمركز للإرهاب الدولي حيث سجلت منطقة الساحل 43% من مجمل ضحايا الإرهاب سنة 2022، وهو ما يعادل ارتفاعًا بنسبة 7% مقارنة بسنة 2021 [5]. فضلا عن الارتفاع الملحوظ على مستوى الهجمات الإرهابية بالمنطقة، مثلما اتضح في المطلب الفارط، وانتشار التهريب والاختطاف عند الحدود الجنوبية للجزائر[6].

---

[1] ح. مراح، "اعترافات إرهابيين الوجه الخفي لمخططات التنظيمات الإرهابية"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023): 31،32.

[2] عامر مصباح، في حوار أجراه معه ح. مراح، "المقاربة الجزائرية الأكثر فعالية ومصداقية"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد722 (سبتمبر 2023): 32.

[3] لبنى جصاص،" الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنيّة"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية* 06، عدد02 (2022): 211.

[4] فاروق حسين أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، *قراءات إفريقية*، 13 أبريل 2025، تاريخ التصفح 26 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/cZkKr

[5] "البروفيسور محند برقوق خبير الشؤون الإستراتيجية والأمنيّة الجزائر واجهت إستراتيجية تفكيك دولة"، مجلة *الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023): 40.

[6] في 14 جانفي 2025 تمّ اختطاف سائح اسباني من طرف عصابة مسلحة عند الحدود الجزائرية المالية، لكن سرعان ما أقدمت المصالح الأمنيّة للجيش الوطني الشعبي على تحريره بعد أسبوع. أنظر:

ثانيًا، عسكرة الفناء الخلفي للجزائر وتحوّله لساحة لتنامي الوجود العسكري الأجنبي

تدرك الجزائر التداعيات السلبية التي قد تترتب عن انتشار القوات الأجنبية في أراضي الدول المجاورة، وهذا ما أثبته الواقع نفسه فمنذ عام 2013 تفاقمت المتاعب الأمنيّة (تمدد الجماعات الإرهابية، تصاعد الهجرة الغير الشرعية...إلخ) بدول الساحل عقب دخول قوات أجنبية إلى أراضيها[1].

سبق وأنّ أشرنا من قبل في سياق سعينا لرسم ملامح المشهد الجيوسياسي في منطقة الساحل عبر فهم ديناميكية الوضع الجيوسياسي (الفصل الثاني) أنّ المنطقة قد شهدت تغيّرًا جذريًا على مستوى معادلة القوة نتيجة بروز فاعلين جدد أعادوا تحريك الأحجار لصالحهم. فعلى الرغم من انسحاب القوات العسكرية الفرنسية والأمريكية من المنطقة، بعد موجة الانقلابات العسكرية، إلا أنّ ذلك لم يكن إلا إعلانًا لدخول منطقة الساحل في مرحلة جديدة أو بالأحرى في دوامة جديدة تجسّدت في تصاعد الوجود العسكري الأجنبي لقوى جديدة بالمنطقة وعلى رأسها روسيا التي عززت حضورها في المنطقة (مالي وبوركينافاسو خاصة – الخريطتَيْن رقم 05 و06) عبر الاعتماد بشكل كبير على الأدوات العسكرية (مجموعة فاغنر وتقديم الدعم العسكري) وتقديم نفسها كبديل للقوى التقليدية. فضلا عن تنامي الدور التركي بالمنطقة عبر دعم الأنظمة العسكرية المنقلبة وحتى بيع الأسلحة لها (الطائرات المسيّرة). مما جعل الفناء الخلفي للجزائر يجوب في حلقة مفرغة من اللاأمن نتيجة صعود قادة عسكريين للحكم وما ترتب عنه من استدعائهم لقوى أجنبية فاقمت من الأوضاع وأرست لمشهد أمني عكسي ومتناقض سرعان ما امتدت تداعياته لتؤثر على الدول المجاورة لمنطقة الساحل.

في خضم هذا المشهد الأمني المعقد تعذّر على الجزائر، التي تعتمد الوساطة والدبلوماسية بالدرجة الأولى، مجاراة تصاعد التوجّه العسكري هذا خاصة مع دول تحالف الساحل التي باتت تفضّل الحلول الأمنيّة الصارمة على حساب الاستراتيجيات التفاوضية[2]. كما أنّ توجّه هذه الدول نحو تأسيس تحالف دول الساحل بحد ذاته قد يؤدي، وفق المنظور الجزائري، لـ "عسكرة الحدود وتهديد التوازنات الجيوسياسيّة" خاصة في ظل وجود مجموعة فاغنر. ويزداد القلق الجزائري أكثر في ظل احتمالية تحوّل

"عملية تحرير رعية إسباني احترافية فعالة للمصالح الأمنيّة للجيش الوطني الشعبي"، مجلة *الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023): 19,

[1] مصباح، في حوار أجراه معه ح. مراح، "المقاربة الجزائرية الأكثر فعالية ومصداقية"، 32.

[2] أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم".

الحدود الجنوبية للبلاد لساحة لتصفية حسابات دولية بين القوى الأجنبية عبر استغلال الفاعلين المحليين[1].

وهكذا، تجد الجزائر نفسها، في ضوء هذا المشهد الأمني العسكري، أمام تحديات فعليّة نتيجة الفوضى التي ألّمت بمنطقة الساحل (فنائها الخلفي) بعد موجة الانقلابات وانعدام الاستقرار السياسي الذي أدخل المنطقة في سيناريو تنامي الوجود العسكري الأجنبي مجددًا. مما سينكس سلبًا على أمن واستقرار المنطقة، وبالتالي يزيد الضغط على الجزائر لحماية حدودها الجنوبية.

ثالثًا، تزايد التهديدات عند الحدود الجنوبية للجزائر وتهديد السيادة الوطنية

تزداد الأمور حدّة في ظل تنامي التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر أمام الاضطرابات الأمنيّة والتهديدات التي تفرضها البيئة الإقليميّة، ولعل أبرز تجلٍّ لذلك هو إقدام وحدة تابعة للدفاع الجوّي عن الإقليم بالناحية العسكرية السادسة، ليلة أول أبريل 2025، على رصد وإسقاط طائرة استطلاع بدون طيار مسلحة قرب مدينة تين زاوتين الحدودية بعد اختراقها للمجال الجوي لمسافة 02 كلم[2]. وأضافت وزارة الشؤون الخارجية، في بيان أصدرته بعد سبعة أيام من إسقاط الطائرة، أنّ الطائرة اخترقت أوّلاً المجال الجوّي الجزائري، ثم "خرجت قبل أن تعود إليه في مسار هجومي". وهو ما تمّ تكييفه، وفقًا للبيان، "كمناورة عدائية صريحة ومباشرة. وبناء عليه، أمرت قيادة الدفاع الجوّي عن الإقليم الجزائرية بإسقاطها ". في نفس الوقت أكدّت وزارة الشؤون الخارجية على أنّ "انتهاك المجال الجوّي الجزائري من قبل طائرة مالية بدون طيار ليس الأول من نوعه، فقد سُجلت ما لا تقل عن حادثتين مُماثلتين في غضون الأشهر القليلة الماضية، حيث تمّ تسجيل الانتهاك الأول بتاريخ 27 أوت 2024 والانتهاك الثاني بتاريخ 29 ديسمبر 2024. ووزارة الدفاع الوطني تحوز على كافة البيانات التي توثق هذين الانتهاكين" [3].

---

[1] أسماء حسن محمد، " بعد الخلافات الأخيرة بين الجزائر ومالي: هل وصلت العلاقات بينهما إلى نقطة اللاعودة؟"، *مركز شاف*، 15 أبريل 2025، تاريخ التصفح 26 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/BcwtO

[2] "تأمين الحدود.. إسقاط مسيّرة استطلاع مسلحة"، وزارة الدفاع الوطني، 01 أبريل 2025، تاريخ التصفح 27 أبريل 2025 https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte01042025ar.php

[3] " بيان وزارة الشؤون الخارجية - اتحاد دول الساحل"، وزارة الشؤون الخارجية، 07 أبريل 2025، تاريخ التصفح 27 أبريل 2025، https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/statement-of-the-ministry-of-foreign-affairs-confederation-of-sahel-states-07042025

وحسب مصادر أخرى فإنّ هذه الطائرة المسيّرة هي طائرة تركية الصُنع من طراز أكينجي[1]. من جهة أخرى، أنكرت مالي تمامًا الرواية الجزائرية ووصفت إسقاط الطائرة المسيّرة بالعمل العدائي لأنّ الطائرة، وفقًا لرواية باماكو، قد تمّ إسقاطها على بُعد 9.5 كلم من الحدود الجزائرية عندما كانت تؤدي مهمة عسكرية ضدّ جماعات مسلحة قُرب الحدود في إطار التعاون العسكري بين دول تحالف الساحل[2]. ومن ثمّ، فإنّ هذه الحادثة ليست إلا دليلاً يعكس إلى حد كبير طبيعة البيئة الأمنيّة الشائكة التي تطّل عليها حدود الجزائر الجنوبية.

وبالتالي، بإمكاننا القول أنّ تحوّل الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي قد مثّل لحظة فارقة أعادت ترتيب مشهد التوازنات الجيوسياسيّة بالمنطقة على النحو الذي سرعان ما أثّر سلبًا على المشهد الأمني الإقليمي. ومن هذا المنطلق، يصبح الأمن الوطني الجزائري عُرضة للتهديدات العسكرية والأمنيّة المتنامية في ظل هذه البيئة الإقليميّة المحفوفة بمختلف التهديدات المتشابكة وانعدام الاستقرار المستمر.

.

[1] "وزارة الدفاع الجزائرية تعلن إسقاط مسيّرة مسلحة اخترقت حدود البلاد الجنوبية،RT بالعربي،01 أبريل 2025، تاريخ التصفح27 أبريل 2025،https://linksshortcut.com/roiOI

[2] إيمان عبد العزيز، "أزمة الجزائر ومالي.. إحدى مظاهر التنافس الإقليمي والدولي في الساحل الإفريقي"، *مركز ترو للدراسات*، 10 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025، https://truestudies.org/1486/

المطلب الثالث: التهديدات ذات الطابع الليّن للأمن الوطني الجزائري

بطبيعة الحال، فإنّ الفهم الأصّح لمعادلة الأمن الوطني الجزائري في جوف هذه التحوّلات الجيوسياسيّة الراهنة، يقتضي عدم الارتكاز الأحادي على الجانب المتعلق بالتهديدات الصلبة ذلك أنّ هذه الأخيرة لا تقدّم إلا صورة مبسطة وجزئية لجملة من تهديدات أكثر تعقيدًا وتشابكًا مما تبدو عليه. بعبارة أبسط: إنّ تداعيات التحوّلات الجيوسياسيّة على الأمن الوطني الجزائري لا تختزل فقط في التهديدات العسكرية، بل تتجاوزها لتتمظهر في شكل تهديدات لينة لا تقل أهمية، من حيث تأثيرها على أمن الجزائر، عن التهديدات ذات الطابع الصلب.

أوّلاً، سلوكات المنظومة الانقلابية المُناوِئَة للجزائر

في ظل التحوّلات الجيوسياسيّة المتسارعة في منطقة الساحل الإفريقي بدأت علاقة الجزائر بدول المنطقة، وبالأخص مالي، تشهد تراجعًا حثيث الخطى تمظهر في العديد من المحطات المفصليّة بداية من انسحاب مالي من اتفاق الجزائر 2015 وصولا إلى حادثة إسقاط الجيش الجزائري للطائرة المسيّرة المالية مؤخرًا.

لم تمثّل حادثة إسقاط الطائرة المسيّرة مجرد إشكال أمني صرف، بقدر ما شكّلت بداية "لتصعيد سياسي ودبلوماسي أوسع" سرعان ما زعزع ميزان العلاقات بين الجزائر ودول الساحل[1]، وجعل العديد من المراقبين يقرّون بأنّ الجزائر ومالي تشهدان أزمة سياسة غير مسبوقة[2] تجلّت في خطاب حاد يعكس إلى حد كبير عمق التوتر بين الطرفين إذ اعتبرت مالي أنّ إسقاط الطائرة لا يعدو سوى أن يكون عملا عدائيًا يهدف لعرقلة جهودها في حفظ أمنها الداخلي. وفي هذا السياق، أعلنت سحب سفيرها من الجزائر للتشاور[3]، وهو ما صرّح به وزير الأمن والحماية المدنية بالبلاد الجنرال داوود علي محمدين قائلا:" وتخلُص الحكومة الانتقالية بيقين تام إلى أنّ الطائرة المسيّرة التابعة للقوات المسلحة الأمنيّة المالية قد تمّ تدميرها نتيجة عمل عدائي متعمد من قبل النظام الجزائري.. ردًا على هذا الاستفزاز الجديد من النظام الجزائري، قرّرت الحكومة الانتقالية، أوّلاً: استدعاء السفير الجزائري للاحتجاج على

[1] حسن محمد، " بعد الخلافات الأخيرة بين الجزائر ومالي: هل وصلت العلاقات بينهما إلى نقطة اللاعودة؟".

[2] " الجزائر ومالي.. تفاصيل أزمة خلافات متراكمة فجرتها طائرة مسيرة: اللااستقرار الأمني والسياسي في الساحل الإفريقي يخرج إلى العلن"، العربية، 13 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/LQmMR

[3] حسن محمد، " بعد الخلافات الأخيرة بين الجزائر ومالي: هل وصلت العلاقات بينهما إلى نقطة اللاعودة؟".

عدائية النظام الجزائري، ثانيًا: الانسحاب بشكل فوري من لجنة الأركان المشتركة"[1]. وتأزمت الأوضاع أكثر بعد أن قامت مالي باتهام النظام الجزائري بدعم الإرهاب، مما مثّل قطيعة حقيقة على مستوى الخطاب السياسي المتبادل[2]. من جهة أخرى، عبّرت كل من النيجر وبوركينافاسو ، بحكم أنهما حلفين لمالي في تحالف دول الساحل، عن دعمها التام لمالي باستدعاء سفرائهما من الجزائر أيضا[3].

في المقابل، أعربت الحكومة الجزائرية عن "امتعاضها" من البيان الصادر عن كل من مالي ومجلس رؤساء اتحاد دول الساحل، واعتبرت كل الاتهامات التي وجهتها باماكو لها "ادعاءات باطلة" ولا أساس لها من الصحة، بل ومجرد غطاء لتبرير "الفشل الذريع للمشروع الانقلابي الذي أدخل مالي في دوامة من اللاأمن واللااستقرار والخراب والحرمان". كما رأت أنّ زعم مالي بأنّ الجزائر تدعم الإرهاب هو زعم "يفتقر إلى الجديّة" ولا يتطلب الردّ عليه لأن "مصداقية الجزائر والتزامها وعزمها على مكافحة الإرهاب ليسوا بحاجة إلى أيّ تبرير أو دليل". وفي نفس الوقت عبّرت الحكومة الجزائرية عن "أسفها الشديد للانحياز غير المدروس لكل من النيجر وبوركينافاسو للحجج الواهية التي ساقتها مالي"، مما دفع الجزائر، تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل، لاستدعاء سفيريها في كل من مالي والنيجر من أجل التشاور وتأجيل تولي سفيرها الجديد لمهامه في بوركينافاسو[4]. إضافة إلى إغلاق المجال الجوي الجزائري أمام مالي ابتداءا من 07 أبريل 2025 نظرًا "للاختراق المتكرر" لهذا المجال من قبل باماكو[5]. وهو نفس ما اتجهت إليه هذه الأخيرة أيضا بإغلاق مجالها الجوي أمام "كل الطائرات المدنية والعسكرية المتجّهة إلى الجزائر أو القادمة منها" بداية من نفس اليوم[6].

---

[1] قناة قراءات إفريقية، "الحدود المشتعلة... الجزائر ودول الساحل في قلب العاصفة"، فيديو يوتيوب 4:20، 28 أبريل 2025، https://youtu.be/5zLAzAMrkoE?si=uXnhVHo_u4P0E0ao تاريخ الاطلاع 29 أبريل 2025.

[2] أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم".

[3] حسن محمد، " بعد الخلافات الأخيرة بين الجزائر ومالي: هل وصلت العلاقات بينهما إلى نقطة اللاعودة؟".

[4] " بيان وزارة الشؤون الخارجية - اتحاد دول الساحل"، وزارة الشؤون الخارجية.

[5] " الجزائر تقرر غلق مجالها الجوي أمام مالي"، بيان وزارة الدفاع الوطني، 07 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025 https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/mdn07042025ar.php

[6] "مالي تغلق مجالها الجوي أمام الطائرات المدنية والعسكرية الجزائرية"، قراءات إفريقية، 08 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025 https://linksshortcut.com/pOtNP

على الرغم من الحداثة الظاهرية للأزمة التي تشـهدها العلاقات الجزائرية المالية، إلا أنّها في الأصل ليست إلا عصارة تراكمات سابقة أدّت مع مرور الوقت لانفجار الأزمة بشكلها الحالي مع حادثة الطائرة المسيّرة التي لم تكن سوى القطرة التي أفاضت الكأس.

بدأ التدهور الفعلي للعلاقات بين الجزائر ومالي منذ إقدام هذه الأخيرة على إنهاء اتفاق السـلام (اتفاق الجزائر) الموقّع عام 2015، والذي كانت الجزائر الوسـيط الرئيسـي فيه، "بأثر فوري" وبرّرت باماكو ذلك، في تصـريح المتحدث باسـم الحكومة العقيد "عبد الله مايغا" في 25 جانفي 2024، "بتغيّر موقف بعض الجماعات الموقعة" وكذا "الأعمال العدائية" من طرف الجزائر[1].

فضلا عن أنّ الاتفاق حسب المجلس العسكري يُضعف سيادة مالي خاصة بعد تأزّم الأوضاع مجددًا وتفاقم النزاع عام 2023، وما تلاه فيما بعد من تصـاعد التوترات بين الطرفين بعد اسـتقبال الجزائر للإمام محمود ديكو الذي تعتبره مالي من القادة الطوارق المتمردين. من جهة أخرى، أكدّت الجزائر على أنّ إنهاء هذا الاتفاق يُعبّر عن تراجع خطير وابتعاد عن مسار التسوية السياسية وإجهاض لكل جهود الوساطة الدولية[2]. كما أشارت في بيان وزارة الخارجية إلى أنّ سلطات مالي كانت قد تراجعت عن تنفيذ الاتفاق أو حتى محاولة بعثه منذ عامين، بل "وشككت في نزاهة الوسطاء الدوليين، وصّنفت الموقعين على الاتفاق على أنهم قادة إرهابيون". وفي نفس الوقت اعتبرت الجزائر أنّ تمسّـك باماكو بـ "الخيار العسكري" من شأنّه أنّ يُجسّد تهديدًا مباشرًا لوحدة الأراضي المالية ومحفزًا لاندلاع حرب أهلية على النحو الذي "يهدد السلم والاستقرار الإقليميين"[3].

لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فحسـب بل زادت مالي أكثر من حدّة خطابها عندما هاجم مايغا، خلال كلمته أمام الدورة الـ 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الجزائر واتهمها بإيواء الإرهابيين والتشـويش والتدخل في شـؤون مالي الداخلية، وأضـاف أنّه يجب عليها أن تدرك أنّ بلاده

[1] "المجلس العسـكري في مالي ينهي اتفاقا للسـلام مع الانفصـاليين"، الجزيرة نت، 26 جانفي 2024، تاريخ التصـفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/ucadp

[2] أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم".

[3] إسماعيل عزام، " الجزائر – مالي.. كيف تدهورت العلاقة بسبب النزاع مع الطوارق؟"، دي دبليو DW، 30 جانفي 2024، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/mmRKd

ليســت ولاية جزائرية[1]. وهو ما لم تســكت عنه الجزائر حيث ردّ وزير خارجيتها أحمد عطاف على هذا التصريح المالي قائلا:" لقد تفوّه ممثل دولة من هذا الفضاء وتجرأ على بلدي بكلام وضيع لا يليق البتة بوقار مقام كهذا، ولا يصح البتة مجاراته في الاندفاع اللفظي التافه والدنيء". وأضاف " مثل هذه اللغة المنحطة القليلة الأدب لن يرد عليها بلدي إلا بلغة مؤدبة راقية وهي اللغة التي تعكس بصــدق وفاءه وإخلاصه لما يجمعه بدول وشعوب المنطقة من روابط متجذرة لا تتأثر ولا تهتز بالعوامل الظرفية العابرة، على سوئها وعلى رداءة من يقفون وراء إذكائها"[2].

وبذلك، فإنّ تتبع هذه الأحداث لوحدها كفيل بأن يُظهر ذلك المسار العكسي الذي بدأت تتخذه العلاقات بين الجزائر ومالي منذ تغيّر الســلطة في هذه الأخيرة. والذي تجلّى في تبني المجلس العســكري لموقف معادٍ للجزائر عبر توجيه خطاب حاد واتهامات متكررة لها بدعم الإرهاب، بل وتصــعيد الوضــع بانسحابه من اتفاق الجزائر 2015، وصولاً لحادثة إسقاط الطائرة المسيّرة التي كشفت أكثر عن علاقات كانت متأزمة منذ البداية. تأزّمٍ ســرعان ما وسَّــع نطاق التوتر الدبلوماســي من مالي ليمسّ النيجر وبوركينافاسو.

إنّ مجرد وجود أنظمة عســكرية، في منطقة الســاحل، تنزع للحلول الأمنيّة وتضــرب الجهود الدبلوماسية في عرض الحائط، سيُصعّب على الجزائر التعامل مع هذه الحكومات الانقلابية. مما يرجّح كفة الأفضلية لفواعل أخرى ويضع الجزائر في قلب عزلة دبلوماسية حادة. بدليل أنّ العديد من الدول على غرار روســيا وتركيا والإمارات تحرص على تعزيز نفوذها في المنطقة، إلى جانب المغرب التي تعمل هي الأخرى على توسيع نفوذها من خلال شراكات استراتيجية مع دول الساحل خاصة مالي[3].

وفي الوقت الذي تشهد فيه علاقة الجزائر بدول تحالف الساحل تراجعًا ملحوظًا، تسعى الرباط لاســتغلال الفرصــة لتعزيز موقعها أكثر حيث التقى مؤخرًا وزراء خارجية دول تحالف الســاحل بالملك

[1] "الجزائر غاضبة من تصريحات مسؤول مالي في الأمم المتحدة وتطلب اعتذارا"، عربي 21، 30 سبتمبر 2024، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/MZHLA

[2] " لغة منحطة قليلة الأدب".. وزير خارجية الجزائر يرد على تصريحات المتحدث باسم الحكومة المالية"، RT بالعربي، 30 سبتمبر 2024، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/eReoR

[3] أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم".

المغربي لمناقشة المبادرة الأطلسية التي سبق وأن اقترحتها الرباط من قبل لربط هذه الدول بالمحيط الأطلسي[1].

بينما رأى الأستاذ زيدان خوليف أنّ التوجّه المالي المُناوئ للجزائر خاصة بعد إنهاء اتفاق 2015 يهدف في الأساس لإدخال المنطقة في حالة حرب خاصة بين باماكو والجزائر، والتكريس لانعدام الاستقرار في الجبهات المحيطة بهذه الأخيرة، مما يدفعها إلى توجيه استثماراتها للسلاح بدلا من التنمية لضمان حماية حدودها[2].

في ضوء هذا المشهد المعقد يتحوّل الفناء الخلفي للجزائر إلى فناء مضطرب وفوضوي تتحرك فيه قوى أجنبية وتحكُم العديد من دوله أنظمة انقلابية تسعى هي الأخرى للتأثير على المشهد الإقليمي وتضخيم دورها واللعب بالأحجار في منطقة الساحل، ظنًا منها أنّها المسيطر الأول والأخير، عبر مناوئة الجزائر خاصة واتخاذ اتجاه معادٍ لها. الأمر الذي يُجسّد تهديدًا فعليًا للأمن الوطني الجزائري بحكم أنّه يُقوّض تغلغل الجزائر في عمقها الاستراتيجي ويَحُول دون لعبها لدور فعّال في العديد من الملفات على المستوى الإقليمي نتيجة سعي فواعل أخرى لتحريك أحجار مصالحها على النحو الذي يحدّ من تأثير الجزائر وقدرتها على رسم ملامح المشهد الإقليمي، بل ويضعها في حصار حدودها المشتعلة التي تجعلها تترقب أيّ تصعيد أو تحرك بالمنطقة بحذر.

ثانيًا، تعطيل مشاريع التكامل الإقليمي: أنبوب الغاز العابر للصحراء

أشار أستاذ العلوم الاقتصادية أحمد الحيدوسي إلى أنّ الجزائر لم تتوقف عن تكثيف المبادرات الهادفة لتقوية الروابط مع الدول الإفريقية على غرار الطريق العابر للصحراء وشبكة الألياف البصرية وأنبوب الغاز العابر للصحراء...إلخ، والتي تعكس التزام الجزائر ورغبتها في تعزيز الروابط والتبادل مع دول القارة وكذا تعزيز حضورها وفقًا للمقاربة القائمة على "ربط الاستقرار السياسي والأمني بدول الجوار والقارة عمومًا بالتنمية الاقتصادية الشاملة"[3].

---

[1] " وزراء خارجية تحالف دول الساحل يلتقون بالملك المغربي في إطار المبادرة الأطلسية"، قراءات إفريقية،29 أبريل 2025، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/TWLFX

[2] عزام، " الجزائر – مالي.. كيف تدهورت العلاقة بسبب النزاع مع الطوارق؟".

[3] "حيدوسي : أنبوب الغاز العابر للصحراء مشروع استراتيجي و حيوي للجزائر و القارة الإفريقية"، *الإذاعة الجزائرية*، 30 سبتمبر 2024، تاريخ التصفح 01 أبريل 2025، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/52759

ولعل من أبرز هذه المشاريع نجد مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) الذي يُعبّر عن "بنية تحتية إقليميّة ذات بُعد استراتيجي" تهدف إلى نقل وتصدير الغاز الطبيعي من إفريقيا إلى الأسواق الدولية، دعم التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي إلى جانب المساهمة في الأمن الطاقوي العالمي وحتى خلق فرص عمل وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين[1]. ينفرد هذا المشروع بأهمية بالغة لأنّه يربط حقول الغاز النايجيرية بأوروبا مرورًا بالنيجر والجزائر، مما يرسّخ حضور هذه الأخيرة أكثر ويخوّل لها لعب دور محوري في تأمين الطاقة نحو قارة أوروبا، فضلا عن تعزيز ريادتها في مجال الطاقة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[2].

لكن رغم تقدم إنجاز مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، إذ تبقى مسار 1800 كلم فقط من أصل 4000 كلم لإكمال المشروع كما حرصت الدول الثلاث على تسريع وتيرة إنجاز هذا الأنبوب الغازي عبر توقيع اتفاقيات هامة في هذا الشأن خلال الاجتماع الوزاري الرابع للجنة التوجيهية لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء في فبراير الماضي، إلا أنّ عوائق تنفيذ هذا المشروع لا تختزل فقط في الجوانب الفنيّة والمالية والتنسيقية، بل تتجاوزها حتى لجوانب أمنيّة تتعلق بضرورة "تعزيز الأمن والاستقرار حول مسار الأنبوب"[3].

وتزداد عوائق تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي أكثر في ظل التوترات الدبلوماسية بين الجزائر ونيامي[4] خاصة وأنّ 800 كلم من الأنبوب الغازي لم تنجز بعد في النيجر نظرًا للصعوبات المالية التي تواجهها البلاد نتيجة للأوضاع السياسية والأمنيّة التي شهدتها في السنوات الأخيرة[5].

في حين أنّ هنالك من رأى أنّ أيّ تفاقم للتوتر الراهن بين الجزائر ومالي من شأنّه أنّ يؤثر على هذا المشروع، إذ على الرغم من أنّ أنبوب الغاز العابر للصحراء لا يمرّ عبر الأراضي المالية، وبالتالي سيكون بعيدًا عن التأثير الجغرافي المباشر، إلا أنّ هذا لا يعني أنّه سيسلَم من الانعكاسات الجيوسياسيّة لهذا

[1] "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: خطوة حاسمة في تقدم المشروع خلال الاجتماع الوزاري الرابع بالعاصمة"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 12 فبراير 2025، تاريخ التصفح 01 ماي 2025، https://www.aps.dz/ar/economie/175538-2025-02-12-17-52-08

[2] "حيدوسي : أنبوب الغاز العابر للصحراء مشروع استراتيجي و حيوي للجزائر و القارة الإفريقية".

[3] "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: خطوة حاسمة في تقدم المشروع خلال الاجتماع الوزاري الرابع بالعاصمة".

[4] أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم".

[5] حيدوسي : أنبوب الغاز العابر للصحراء مشروع استراتيجي و حيوي للجزائر و القارة الإفريقية".

الوضع حيث سيؤثر توتر العلاقات بين البلدين بشكل سلبي على التنسيق الإقليمي اللازم لإنهاء المشروع خاصة إذا تدهورت العلاقات مع النيجر التي تمثّل شريكًا أساسيًا في مسار الأنبوب[1].

وبذلك، فإنّ المسار الجديد الذي اتخذته الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل توتر علاقة الجزائر بدول الساحل، لم تنحصر تداعياته في حرص بعد الأطراف على الحدّ من تأثير الجزائر في رسم المشهد الإقليمي بالمنطقة عبر إسقاط أحجارها الدبلوماسية وتكريس بيئة أمنيّة شائكة عند حدودها الجنوبية، بل تجاوزتها حتى لتعطيل المشاريع التكاملية على المستوى الإقليمي وبالأخص مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء. مما سيؤثر على معادلة الأمن الوطني الجزائري باعتبار أنّ تعطيل مثل هذه المشاريع في البيئة الإقليميّة المحيطة بالجزائر من شأنّه أنّ يقوّض أيضا تغلغلها وحضورها بالمنطقة وفقًا لمقاربتها القائمة على الربط بين الأمن والتنمية[2]، وهو ما سيكرّس بدوره لاستفحال الأوضاع الأمنيّة بمنطقة الساحل، وعند حدود الجزائر الجنوبية، نتيجة غياب التنمية وعرقلة المشاريع المكرّسة لها في ظل توجّه المجالس العسكرية الأحادي نحو الحلول الأمنيّة من جهة.

كما أنّ تعطيل هذا المشروع التكاملي والاستراتيجي سيجعل الجزائر تخسر ورقة رابحة تزيد من ثقلها وأهميتها بالنسبة لأوروبا وتعزز موقعها في معادلة سوق الطاقة الدولية، بل ويفقدها العديد من الامتيازات التي ستترب عن كونها منطقة عبور لمشروع استراتيجي كهذا، دون أنّ ننسى الانتعاش الاقتصادي وكذا توفير فرص عمل مما يُسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني للبلاد من جهة ثانية.

---

[1] ربيعة عبد السلام، "أزمة الجزائر وبلدان الساحل... سيناريوهات وتداعيات: من يقف وراء تحريك المياه الراكدة في الساحل؟"، *المجلة*، 21 أبريل 2025، تاريخ التصفح 01 ماي 2025، https://linksshortcut.com/oeMMa

[2] أكدّ الرئيس عبد المجيد تبون، خلال مقابلة مع صحيفة لوفيغارو الفرنسية في ديسمبر 2022، على أنّ الإرهاب ليس بمصدر قلق كبير بالنسبة للجزائر لأنّها قادرة على دحره، لكن ما يقلق أكثر هو غرق منطقة الساحل في البؤس. لذا رأى أنّ الحل في هذه المنطقة "اقتصادي بنسبة 80% وأمني بنسبة 20%". أنظر:

Akram Kharief, *Algérie-Mali : Chronique d'une rupture annoncée*, (Paris : Observatoire du Maghreb, Fondation Rosa Luxemburg et IRIS, 2024) : 2,3.

ثالثًا، الهجرة غير الشرعية وتداخلها مع تجارة المخدرات والاتجار بالبشر

أكدّ الخبير الدولي في شؤون الهجرة والتهديدات بمنطقة الساحل حسان قاسيمي على أنّ تحوّل الجزائر التدريجي من مجرد منطقة عبور (الخريطة رقم 11) إلى بلد استقرار بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، خاصة في ظل صعوبة وصول هؤلاء لدول الاتحاد الأوروبي، يُشّكل مصدر قلق أساسي للأمن الوطني الجزائري[1].

وفقًا لوزارة الدفاع الوطني تمّ توقيف 29587 مهاجرًا غير شرعي من مختلف الجنسيات عام 2024[2]، وهو ما يعكس ارتفاعًا كبيرًا في عدد المهاجرين غير الشرعيين مقارنة بالسنوات الماضية إذ ارتفع عددهم من 5839 مهاجر غير شرعي عام 2021[3]، إلى 8750 عام 2022[4]، وصولا إلى 14814 عام 2023[5].

وحسب العديد من التقارير أصبحت الجزائر وجهة لأكثر من 42 جنسية إفريقية من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي والنيجر وحتى السودان والكاميرون وساحل العاج وغيرها. يرجع هذا الارتفاع المستمر في عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى " تنامي حالة انعدام الاستقرار السياسي وبؤر التوتر في دول إفريقيا الغربية، مرورًا بمنطقة الساحل وخليج البنين إلى منطقة القرن الإفريقي"، وتزداد الأمور حدّة في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية في دول الساحل تزامنًا موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها العديد من دول المنطقة وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية سواء في مالي أو عند الحدود النيجيرية البوركنابية[6]. بدليل أنّ أكثر من أربع (04) ملايين شخص نزحوا من مالي والنيجر وبوركينافاسو، ثلاثة

---

[1] "تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد إستقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل خطرا على الأمن القومي"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 19 ديسمبر 2020، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/98263-2020-12-19-13-25-15

[2] "الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي خلال سنة 2024"، وزارة الدفاع الوطني، 04 جانفي 2025، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://linksshortcut.com/JCfUh

[3] "الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2021"، وزارة الدفاع الوطني، 01 جانفي 2022، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2022/janvier/bilan01012022ar.php

[4] " الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2022"، وزارة الدفاع الوطني، 02 جانفي 2023، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/janvier/bilan2022ar.php

[5] " الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2023"، 02 جانفي 2024، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2024/janvier/bilan2023ar.php

[6] عبد الحفيظ سجال، "تضاعف عدد المهاجرين غير النظاميين.. هل ستتبنى الجزائر سياسةً للهجرة؟ "، *ألترا جزائر*، 14 فبراير 2025، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://linksshortcut.com/lIBtU

(03) ملايين منهم من هذه الأخيرة لوحدها، نتيجة أحداث العنف المرتبطة بالجماعات المسلحة وفقًا لمركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية[1].

بناء على ذلك، بإمكاننا القول أنّ الهجرة غير الشرعية تمثّل تهديدًا فعليًا للأمن الوطني الجزائري نظرًا لتداعياتها التي تزعزع الاستقرار الوطني من عدّة نواحٍ، بداية من الإخلال بالبناء الديموغرافي إذ أنّ تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الجزائري قد يؤدي مع مرور الوقت اختلال التوازن السكاني وبروز أقليات تهدد أمن الدولة والمجتمع[2]. كما أنّ تورط هؤلاء المهاجرين في العديد من الأعمال غير المشروعة على غرار تهريب المخدرات والاتجار بها وترويجها بين الشباب خاصة يُشّكل تهديدًا مباشرًا للأمن المجتمعي. فضلا عن أنّ التوافد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين غالبًا ما يرتبط بعصابات متخصصة في كل أنواع الجرائم كالتهريب وتجارة المخدرات والسرقة والخطف وحتى الاتجار بالبشر[3].

وهذا ما أكدّ عليه السيّد قاسيمي الذي أقرّ أنّ شبكات المهاجرين غير الشرعيين التي تستغل الأطفال من النيجر ومالي في التسّول في إطار شبكة منظمة، ليست إلا شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر[4]. ولعل ما يدفع هؤلاء المهاجرين للجوء إلى "النشاطات المحظورة والموازية" يرتبط خاصة ببحثهم عن أي وسيلة تضمن لهم العيش، فضلا عن أنّ المهاجر غير الشرعي لن يخشى على نفسه لأنه غير معروف لقوّات الأمن في البلد الذي هاجر إليه[5].

غير أنّ تورط المهاجرين غير الشرعيين في الأعمال غير المشروعة لا يهدد الأمن المجتمعي فقط، بل يهدد حتى الاقتصاد الوطني للبلاد عبر إقدام هؤلاء المهاجرين على تطوير طرق الاحتيال وتزوير الوثائق الإدارية وحتى الأوراق المالية ليتّم توزيعها في الأسواق مما يكرّس لما يُعرف بالسوق الموازية، إلى جانب تبييض الأموال. فضلا عن تزايد عددهم وتشكيلهم ليد عاملة رخيصة قد أسهم في زيادة نسبة البطالة

[1] "Militant Islamist Groups in Africa Sustain High Pace of Lethality," Africa Center for Strategic Studies, accessed May 12, 2025.

[2] مسعودة بولنوار، "التداعيات الأمنيّة للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر: قراءة استشرافية"، 208.

[3] نوال مغزيلي، "المكانة الجيواستراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين: دراسة للواقع، تشخيص للانعكاسات (التداعيات) والحلول"، *مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية*، عدد 06 (2021): 108،109.

[4] "تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد إستقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل خطرا على الأمن القومي"، *وكالة الأنباء الجزائرية*.

[5] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 99.

بين الشـــباب الجزائري. مما يؤثر ســـلبًا على الاقتصـــاد الوطني ويعطل جهود الدولة الهادفة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة[1].

علاوة على ذلك، يمتد تأثير ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية حتى للتأثير على الأمن الصـــحي للبلاد إذ يتســـبب العديد من هؤلاء المهاجرين في نقل الأمراض الفتاكة أو المعدية مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة خاصة في الولايات الحدودية. كما أنّ بقاءهم في ظروف مزرية (البيوت القصديرية) من شأنه أيضا أن يؤدي لظهور أوبئة (التيفوئيد، الأمراض الجلدية...إلخ) يَصعُب التصدّي لها[2]. ولا يتوقف تهديد المهاجرين غير الشرعيين لأمن الجزائر عند هذا الحد فحسب بل يمكن أنّ يصل حتى لإمكانية تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية التي لن تتوان عن اســتغلال معاناتهم وأوضــاعهم الصــعبة لصــالح تنفيذ أعمالها الإجرامية[3].

وبذلك، فإنّ انعدام الاســتقرار الســياســي والأمني بمنطقة الســاحل الإفريقي ســتترتب عنه آثار اجتماعية وخيمة نظرًا لتزايد النزاعات وغياب التنمية بالمنطقة، مما ســيؤدي لتفاقم هجرة ســكان المنطقة بطرق غير شـــرعية إلى الجزائر، ســـواء كبلد عبور أو اســـتقرار، الأمر الذي يهدد الأمن الوطني الجزائري.

بالعودة لتجارة المخدرات، بعيدًا عن تداخلها مع الهجرة غير الشـرعية، فهي الأخرى تُشّكل تهديدًا للأمن المجتمعي الجزائري. فعلى الرغم من أنّ النســبة الأكبر من كمية المخدرات المحجوزة في الجزائر تكون في الجهة الغربية للبلاد، إلا أنّ الأرقام التي يوفرّها آخر تقرير صـــادر عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها تعكس بوضـــوح أنّ الجنوب الجزائري بات يحتل المرتبة الثانية، بعد الجهة الغربية، من حيث كمية المخدرات المحجوزة، فمثلا تمّ حجز نحو 5.49 طن من راتنج القنب (نوعية من المخدرات) في المناطق الجنوبية للبلاد خلال الســـداســـي الأول لعام 2023، أي ما يعادل 24.52% من

[1] مغزيلي، "المكانة الجيواســتراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشــرعيين: دراســة للواقع، تشــخيص للانعكاســات (التداعيات) والحلول"، 107،108.

[2] بولنوار، "التداعيات الأمنيّة للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر: قراءة استشرافية"، 209.

[3] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 99.

الكمية المحجوزة منه على المستوى الوطني[1]. مما يدّل على أنّ الجنوب الجزائري عُرضة لتزايد تجارة المخدرات والتي يتّم تهريبها غالبًا من الساحل الإفريقي إلى الحدود الجزائرية.

الخريطة رقم 11: مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الساحل الإفريقي[2]

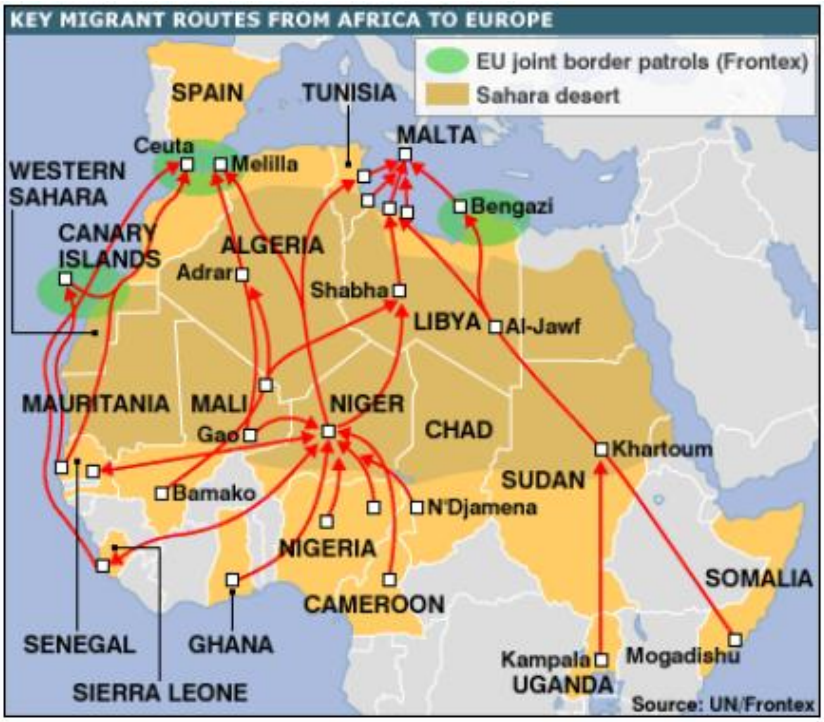

[1] الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، *نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها: الحصيلة الإحصائية للسداسي الأول من سنة 2023*، 2023، 12، https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/index.php

[2] تبيّن هذه الخريطة مسار المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة إذ ينطلقون عادة من دول منطقة الساحل على غرار تشاد، نيجيريا، مالي، النيجر ...إلخ، باتجاه النيجر أو مدينتَيْ قاو وتمبكتو بمالي وصولا لاختراق الحدود الجزائرية في طريقهم لأوروبا. أنظر:

بوبة، "الجزائر والمشاريع الإقليميّة والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"،338.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنيّة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

في ظل التفاقم المستمر لمختلف أشكال التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي، حرصت الجزائر على وضع استراتيجية أمنيّة لمواجهة هذه التهديدات بالمنطقة. غير أنّ الإحاطة الكاملة بهذه الاستراتيجية تُلزمنا بداية بتسليط الضوء على فحوى العقيدة الأمنيّة الجزائرية نفسها، مرورًا بالركائز التي تنهض عليها مقاربة الجزائر الأمنيّة للتصدي للتهديدات المتنامية بالمنطقة والتي تُعدّ بمثابة قاعدة وأساس يخوّل لنا تسليط الضوء على كيفية مواجهة الجزائر للتهديدات بالمنطقة، بناء على المبادئ التي تنهض عليها عقيدتها ومقاربتها الأمنيتَيْن، خاصة في مرحلة ما بعد التحوّلات الجيوسياسية.

المطلب الأول: فحوى العقيدة الأمنيّة الجزائرية: ضرورة التكيّف مع معطيات البيئة الإقليميّة والدوليّة

تُعبِر العقيدة الأمنيّة عن "مجموعة من القواعد والمبادئ والنُظم العقائدية المُنظَّمَة والمترابطة التي تُوجّه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/ غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدّولي والتي: تحدّد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنيّة، كيفيات استخدام القوة القوميّة بكافة أشكالها (اقتصادية، سياسيّة، عسكرية أو غيرها)، كيفيّة توظيف هذه القوة لتحقيق أهداف الاستراتيجيّة، وأخيرًا طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكرية، دبلوماسية أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع"[1].

في حين أنّ هنالك من يعرّفها على أنّها "جملة من الآراء، المعتقدات والمبادئ التي تُشّكل نظامًا فكريًا لمسألة الأمن في الدولة"، والتي تتبناها الدولة في حالة مواجهتها لتحديات وقضايا، حيث يتّم تأويلها على أساس عقيدتها الأمنيّة[2]. فهي تعكس جملة من المبادئ المنظّمة التي تشكل قاعدة انطلاقية بالنسبة لقادة الدولة إذ يتمكنون من خلالها رسم صورة واضحة أو بالأحرى تعريف المصالح الجيوسياسيّة لدولتهم وتحديد ما ينفرد منها بالأولويّة. وبذلك، يمكن القول أنّ العقيدة الأمنيّة ليست إلا القاعدة أو الأساس الذي "يمدّ الفاعلين الأمنيين بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدّولة في مجال أمنها القومي" من خلال تحديد:[3]

---

[1] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 54.

[2] Farouk Kouider, " The Algerian National Security Challenges in light of the World Politics Transformations", *The Journal of Legal and Political Researches* 05, no. (2023): 10,11.

[3] حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 54،55.

- " كيف ترى وتُعرّف الدّولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟ (من نحن؟)،
- ماهي مهمّة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة (الاستراتيجية) الأمنيّة؟ (ماذا نفعل؟)،
- كيف تنفذّ هذه السياسية وماهي وسائل تنفيذها؟ (كيف نفعل هذا؟)،
- كيف كانت السياسات الأمنيّة تنفّذ في السابق؟ (كيف كنا نفعل هذا في السابق؟)".

وعليه، فإنّ العقيدة الأمنيّة[1]، بصفة عامة والعقيدة الأمنيّة الجزائرية بصفة خاصة، هي تلك الخلفيّة أو القاعدة التي تتضمن جملة من الأفكار المتناسقة والتي يمكن أنّ نشبهها بالعدسة المُحدِدَة لطبيعة قراءة صُنّاع القرار للتهديدات الأمنيّة وتفاعلهم معها من خلال بلورة السياسات الملائمة التي تساعد على تحقيق أهدافهم المتعلقة بحماية الأمن الوطني.

أوّلاً، مبادئ العقيدة الأمنيّة الجزائرية

تقوم العقيدة الأمنيّة الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي تحوّلت مع مرور الزمن إلى ثوابت، ألا وهي: " المشروعيّة الدولية (التحرّك في إطار الأمم المتحدة)، السيادة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رفض التدخل (العسكري) الأجنبي، عدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود (قبل التعديل الدستوري 2020، باستثناء المشاركة في حربَيْ 1967 و1973 ضدّ إسرائيل)، رفض الخيار العسكري، التسويّة السلميّة للنزاعات، عدم التهديد باستخدام القوة أو اللّجوء إليها، مساندة حركات التحرّر، الانضمام إلى مختلف الآليات الدولية لضبط التسلح ونزع السلاح، الحق في أمن غير منقوص لكل دولة، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيدة عن أيّ مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها"[2]. مثّلت هذه المبادئ، خاصة رفض المظلة الأجنبية، قاعدة أساسية ارتكزت عليها الجزائر

[1] تختلف العقيدة الأمنيّة عن الاستراتيجية الأمنيّة حيث تتحدد هذه الأخيرة عبر عدّة عوامل تشمل التهديدات الخارجية، الجغرافيا، الثقافة السياسيّة، القدرات العسكريّة، الحاجات الاقتصادية، رأي النخبة، رأي الشعب (في الدول الديمقراطية)، إلى جانب العقيدة الأمنيّة لرجال الدّولة ونظرتهم لمصالح الدولة. لذا تعتبر العقيدة الأمنيّة "المبدأ التوجيهي والإطار النظريّ" المُعتمد عند صياغة الاستراتيجية الأمنيّة العامة للدولة، وقد يتطابق كلا المفهومَيْن في بعض الدول. ومن ثمّ، فإنّ الاستراتيجية الأمنيّة ليست إلا انعكاسًا واقعيًا للعقيدة الأمنيّة أو بالأحرى مجرد تطبيق وإسقاط لمبادئها على أرض الواقع أي أنّها مجرد أداة للعقيدة الأمنيّة. كما يمكن أن يُطلق على الاستراتيجية الأمنيّة أسماء أخرى على غرار "خطة" أو "سياسة" أو "تصوّر" أو نظام". أنظر:
حمزة، "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري"، 60.

[2] عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنيّة: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا"، *مجلة سياسات عربية* 10، عدد 55 (2022): 24.

في تحديد الوضعية الاستراتيجية لجيشها حيث يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: الأول، يتمثّل في كونها مصممة لصدّ العدوان لا للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود، في حين يرتبط العامل الثاني باستقلالية القرار الاستراتيجي أي حفظ الأمن الوطني الجزائري بعيدًا عن الاعتماد عن تحالفات خارجية أو اتفاقيات دفاعية[1].

يعتبر رفض التدخل المزدوج السياسي (المادة 90 و93 من دستور 1976 والمادة 27 من دستور 1989 والتي لازالت ثابتة رغم كل التعديلات الدستورية) والعسكري، سواء تعلق الأمر برفض تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود (المادة 31 من الدستور) أو رفض التدخل العسكري الأجنبي، "جوهر العقيدة الأمنيّة الجزائرية والموّجه الأساسي لسلوكها" على حد تعبير الأستاذ عبد النور بن عنتر. وهو ما يُفسّر سبب رفضها التدخل في العديد من الدول على غرار ليبيا، سوريا، اليمن ومالي، ويفسّر حتى رفضها لعسْكَرَة العلاقات البيْنية العربية (لم تقبل الانضمام للقوة العربية المشتركة والتحالف الإسلامي ضدّ الإرهاب). كما أنّ رفض الجزائر الكلي مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يعني أيضا أنّها ترفض أنّ يتّم التدخل في شؤونها الداخلية والذي اعتبرته مبدأ ثابتا منذ الاستقلال[2].

ثانيًا، مرتكزات العقيدة الأمنيّة الجزائرية

تنهض العقيدة الأمنيّة الجزائرية على جملة من المرتكزات والتي تتلخص في عوامل التاريخ والجغرافيا والأيديولوجيا التي أسهمت إلى حد كبير في رسم معالمها والتأثير عليها بشكل واضح منذ الاستقلال. فمن الناحية التاريخية عمل الاحتلال الفرنسي على طمس الشخصية والهويّة الجزائرية إلا أنّ ذلك سرعان ما ولّد رفض فعل مضاد تمظهر في المقاومة السلميّة من خلال العمل السياسي أو المقاومة المسلحة التي تجسّدت في الثورة التحريرية. وبذلك مثّل هذا الواقع أحد أبرز روافد العقيدة الأمنيّة الجزائرية حيث لازال العامل التاريخي حاضرًا وبقوة رغم مرور أكثر من 50 سنة على الاستقلال، بدليل أنّ الجزائر لازالت إلى حد اليوم، ورغم كل الظروف، ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

[1] عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنيّة: ضغوطات البيئة الإقليميّة ومقتضيات المصالح الأمنيّة"، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2018، 03.

[2] بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنيّة: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا"، 26،27.

وتدعم القضية الفلسطينية، وترفض التطبيع وإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني فضلا عن تمسّكها بالتسوية السلميّة للنزاعات[1].

في المقابل، تُعدّ الجغرافيا عاملاً محددًا للأمن حيث تنفرد الجزائر بموقع جعلها تُجسّد نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها لعدّة دول مغاربية، وكذا توسطها لكيانين ضخمين: الاتحاد الأوروبي شمالا والعمق الإفريقي جنوبا. مما جعل الأمن الوطني الجزائري مُنكشفًا على عدّة جهات، وهو ما أثّر بدوره على صياغة عقيدة الجزائر الأمنيّة[2]. وفي نفس الوقت أسهم هذا الموقع المميّز في بلورة إحدى المبادئ الأساسية للعقيدة الأمنيّة، ألا وهو حماية الوحدة الترابية للوطن وحمايته من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية وكذا حفظ مكانة الجزائر في قلب دوائرها الجيوسياسيّة[3].

أمّا بالنسبة للمرتكز الأيديولوجي فقد مثّلت الاشتراكية ومبادئها المناهضة للاستعمار والإمبريالية مصدرًا مهمًا في بناء العقيدة الأمنيّة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال حيث تعتبر الاشتراكية، كنظام أيديولوجي، المنهج الوحيد لتحقيق استقلال الجزائر بشكل تام وفقًا لدستور 1963 ودستور 1976.[4] كما أسهم هذا النهج في بلورة العقيدة الأمنيّة للجزائر خاصة فيما يتعلق بدعم كل من حركات التحرّر والقضية الفلسطينية وكذا العمل على المحافظة على مكانة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي بين دول العالم الثالث على وجه الخصوص.[5] وبذلك، لعب هذا النظام الأيديولوجي دورًا مفصليًا في رسم ملامح العقيدة الأمنيّة الجزائرية بعد الاستقلال. لكن سرعان ما شهد تأثير هذا المرتكز تراجعًا حثيث الخُطى بعد دستور 1989 الذي كرّس للتعدديّة السياسيّة والتنوع الاقتصادي، فضلا عن التحوّل الجذري الذي عرفته البيئة الدوليّة بعد نهاية الحرب الباردة والتي دفعت الجزائر للعمل على تكييف عقيدتها الأمنيّة مع التهديدات الأمنيّة الجديدة[6].

---

[1] جارش، "تأثير التهديدات الأمنيّة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري"، 88,

[2] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنيّة الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، *مجلة المفكر*، عدد05 (2012): 290.

[3] جارش، "تأثير التهديدات الأمنيّة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري"، 88.

[4] سليم بوسكين، "العقيدة الأمنيّة الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 10، عدد02 (سبتمبر 2019): ص.1335.

[5] جارش، "تأثير التهديدات الأمنيّة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري"، 88،89.

[6] بوسكين، "العقيدة الأمنيّة الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة"، 1335.

ثالثًا، دسترة مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج الحدود: تحوّل عميق على مستوى عقيدة الجزائر الأمنيّة؟

رغم كل التطورات الأمنيّة التي شهدها محيط الجزائر الإقليمي (تصاعد الأزمات في المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد الربيع العربي) لم يشارك الجيش الجزائري في أيّ عملية عسكرية خارج إقليم الوطن مثلما نصّ الدستور. وذلك، باعتبار أنّ التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى، وخاصة الدول المجاورة سيؤدي لخلق أعداء وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الجوار الذي تتبناه الجزائر[1].

لكن بمرور الوقت بدأت بعض ملامح التغيير تطفو للسطح إذ ورد في مجلة الجيش نوع من التبرير لدسترة مشاركة القوات المسلحة في عملية حفظ السلام:" كما أنّ الأمن القومي لبلادنا الذي يتجاوز حدودنا الجغرافية الوطنية يقتضي في ظل الوضع السائد على الصعيد الإقليمي وما يطبعه من تحوّلات وتغيّرات جديدة، تعزيز وحماية أمن واستقرار وطننا، والمشاركة في عمليات فرض حفظ الأمن"[2]، الأمر الذي من شأنه أن يُسهم في " تفعيل السلم والأمن، خصوصا بقارتنا السمراء التي تشهد أكبر عدد من النزاعات في العالم وانتشار أكثر عدد من مهمات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، لحفظ السلم في دول نخرتها الحروب والنزاعات"[3].

وهو ما تحقق بالفعل بعد الحراك الذي شهدته الجزائر إذ أقدم المشّرع الجزائري على دسترة مشاركة الجيش في عمليات السلام حيث أشارت المادة 31/ فقرة3 من الدستور الجزائري المُعدَل في الفاتح من نوفمبر 2020 إلى أنّه:" يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم". وهذا ما جاء بعد فقرتين سابقتين مفادهما:" تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيتها" كما نصّت الفقرة 02 على أنّ الجزائر "تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل

[1] ساعد طبابية وعبد الرحمان بورنان، "تطور العقيدة الأمنيّة الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنيّة الجديدة في منطقة المغرب العربي"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية* 06، عدد01 (2022): 539،540.

[2] بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنيّة: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا"، 29.

[3] "مجلة الجيش: مقترح مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام يتماشى مع السياسة الخارجية للجزائر"، *وكالة الأنباء الجزائرية (aps)*، 10 جوان 2020، تاريخ التصفح 01 جوان 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/88115-2020-06-10-15-34-02

السلمية".[1] وهذا بهدف التخفيف من الفقرة الثالثة أو بالأحرى التأكيد على أنّ الجزائر ستظل متمسكة بمبادئها الراسخة رغم "ترخيص المشاركة في عمليات السلام" [2].

غير أنّ قرار إرسال وحدات من الجيش الشعبي الوطني للمشاركة في عمليات حفظ السلام لا يرتبط بموافقة رئيس الجمهورية فقط، بل يتطلب أيضا مصادقة أغلبية ثلثي أغضاء البرلمان بغرفتيه وفقًا للمادة 91/ الفقرة 02[3].

من جهة أخرى، تناول دستور 2020 دور الجيش الجزائري الذي تنتظم حوله الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها، والذي تتمثل مهمته الدائمة في "المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية"، وكذا "الدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البرّي والجوي والبحري"، إلى جانب "الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد"[4].

وهكذا، شهدت العقيدة الأمنيّة الجزائرية العديد من التطورات والتغيرّات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بغرض التكيّف مع طبيعة التهديدات المتجددة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ولعل أبرز تحوّل عرفته هذه العقيدة كان على مستوى مبدأ عدم التدخل حيث حاول المشرّع الجزائري من خلال دستور 2020 إعادة النظر في مسألة عدم التدخل العسكري عبر فتح إمكانية تدخل الجيش خارج الحدود الجزائرية، في إطار الشرعية الدولية، لحفظ الأمن الوطني الجزائري بناء على قراءة متجددة للمشهد الأمني والتهديدات في البيئة الإقليميّة المحيطة بالجزائر.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 2020"، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، عدد82 (30ديسمبر 2020): 11.

[2] بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنيّة: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا"، 32.

[3] نوارة تريعة، "الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري"، *مجلة السياسة العالمية* 06، عدد01 (2022): 1095.

[4] بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنيّة: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا"، 31،32.

المطلب الثاني: ركائز المقاربة الأمنيّة الجزائرية لمواجهة التهديدات ساحلية المنشأ

لطالما مثّل انعدام الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي عاملاً أساسيًا دفع الجزائرَ لتبني مقاربة أمنيّة تنهض على جملة من المبادئ/ الركائز التي تعكس التصــوّر الجزائري لكيفية التصــدّي للتهديدات ساحلية المنشأ، وبالتالي تحقيق الأمن. تتمثل ركائز هذه المقاربة في:

أوّلاً، الطابع الجهوي للمقاربة الجزائرية

إنّ المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد هي مقاربة "جهويّة" في الأســاس تقوم على "امتداد إقليمي" وتعاون بين الدول المنتمية للإقليم (أي "دول الميدان" بالنســبة للجزائر) لمواجهة التهديد و"بناء الأمن" ذلك أنّ المواجهة الفعّالة لأيّ اضــطراب يُلّم بالمنطقة تقتضــي التنســيق والتعاون بين كل الدول التي تنتمي للإقليم، وذلك بحكم أنه يُجسّـد انشـغالاً لجميع هذه الدول دون اسـتثناء. وتنبع هذه الرؤية من إدراك الجزائر للطابع العلائقي للأمن، في منطقة الســاحل، الذي يجعل الدولة في قلب معادلة معقدة تُصّـعب عليها "تصـميم أمنها الوطني" بشـكل منفرد ومسـتقل عن "أمن جيرانها". مما يفرض عليها "تبني مقاربة شاملة تنظر إلى البنية الأمنيّة في إقليم الساحل كبنية مندمجة ومترابطة"[1].

ثانيًا، حلول ساحلية للمشكلات الساحلية

يقوم هذا المبدأ على فكرة أساسية مفادها أنّ نجاعة حلول، وفق المنظور الجزائري، "الإشكاليات الأمنيّة" مرهون بمدى إسـهام دول المنطقة في بلورتها، أي أنّ هذه الحلول لابد أنّ تنبع من دول المنطقة بالدرجة الأولى التي تُعدّ المعني الأول بمهمة التصـدّي لكل التهديدات المحدقة بالأمن في منطقة السـاحل بغض النظر عن مدى ضــعفها وفقرها إذ لا يُعدّ هذا الأخير مبررًا كافيًا لتهرّب هذه الدول من التزاماتها الإقليميّة أو التوجّه للاعتماد على قوى أجنبية. مما يعكس تمسّـك الجزائر المسـتميت وإيمانها الراسـخ بضـرورة تبني "حلول ذاتية المنشأ" (Endogenous Solutions) للإشـكاليات الأمنيّة الإفريقية والسـاحلية على وجه الخصوص، كتعبير عن الحضور القوي "للنزعة الاستقلالية" في المقاربة الأمنيّة الجزائرية[2].

ثالثًا، "التعاون" بدل "التدخل"

يعبر مبدأ عدم التدخل عن مبدأ جوهري ترتكز عليه سـياسـة الجزائر الخارجية منذ الاسـتقلال وهو ما أقرّته الجزائر في مختلف المواثيق الوطنية. واسـتمر هذا المبدأ راسـخًا في كل الدسـاتير الجزائرية

[1] حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنيّة في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة"، *سياسات عربية*، عدد21 (2016): 83.

[2] نفس المرجع، 83،84.

وصــولا إلى دســتور2020 إذ أظهرت المادة 33 رســوخ عدم التدخل كمبدأ مركزي للســياســة الخارجية الجزائرية حيث ورد فيها أنّ الجزائر تعمل "من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودّية بين الدول، على أســاس المســاواة، والمصــلحة المتبادلة، وعدم التدّخل في الشــؤون الدّاخليّة. وتتبنّى مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه"[1].

امتدت مركزية مبدأ عدم التدخل في ســياســة الجزائر الخارجية إلى مقاربتها الأمنيّة حيث يجسّــد ركيزة أســاســية، لهذه المقاربة، تقوم على احترام الجزائر لســيادة الدول ورفضــها التدّخل في شــؤونها الداخلية، دون الامتناع عن بناء شــراكة مع الدول الأخرى. ويرجع هذا الحضــور الراســخ لمبدأ عدم التدخل لسببين أساسيين: الأول، يتعلق بتعريف الجزائر لنفسها الذي يدفعها للتعامل بالمثل مع بقية الدول، معتبرة مبدأ السيادة القومية قاعدة تتأسس عليها "منظومة العلاقات الدولية والنظام الأممي"[2]. وهو نفس ما أكدّ عليه جيوف د. بورتر (Geoff D. Porter) عندما رأى أنّ رفض الجزائر وامتناعها عن التدّخل في شؤون الغير ليس إلا انعكاسًا لرغبتها في أن يتمّ التعامل معها بالمثل عبر عدم إقدام أيّ دولة أجنبية على التدخل في شؤونها الداخلية[3].

أمّا الثاني، فيرتبط بـــ "النتائج الأمنيّة الســلبية للتدخلات الأجنبية على الأمن الجزائري" إذ ترى الجزائر أنّه من غير المعقول "أن تكون آلية مواجهة التهديد هي ذاتها مولّدة للتهديد، أو مقوّضــة للأمن والاســتقرار الإقليميين، مهما كان مبرّرها" أي لا يمكن أن تكون الآلية الموجّهة للتصــدي للتهديد هي نفسها التي افتعلت هذا التهديد وأسهمت في نشأته وفق التصوّر الجزائري[4].

في حين يرى بورتر، علاوة على الفكرة الســالفة، أنّ أســباب التزام الجزائر وتمســكها بمبدأ عدم التدخل هي أســباب معقدة في الأصــل إذ ترتبط "بالخبرة التاريخية للبلاد" من جهة، ورؤية الجزائر لمستقبلها من جهة ثانية. حسب بورتر ينبع تمسّك الجزائر بهذا المبدأ من معاناتها من الاستعمار الفرنسي الذي ولّد لها رفضًا قاطعًا لكل أشكال التدخل الخارجي، رفضًا سرعان ما عبّرت عنه بانضمامها لحركة عدم الانحياز واتخاذها كمنصة (استضافتها للقمة الرابعة للحركة عام 1973) لتأكيد التزامها ورفضها

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 2020"،11.

[2] حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنيّة في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة"،84.

[3] Geoff D. Porter, " Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", *politique étrangère*, no.03 (2015) : 46.

[4] حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنيّة في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة"،84.

لأيّ تدخل في الشؤون الداخلية للدول أو أيّ مساس بسيادتها عبر التهديد أو استخدام القوة. من ناحية أخرى، يرتبط تمسك الجزائر أيضا بهذا المبدأ برغبتها في "إضفاء الشرعية" على دورها، في الساحة الدولية، كـ "وسيط محايد" أو "حَكَم" يسعى لتحقيق السلم والاستقرار في المقام الأول، وهو ما تجلّى خاصة في وساطتها في أزمة الرهائن بطهران عام 1979[1].

فالجزائر لا تعترف بالمقاربة الأمنيّة الدولية القائمة على تحقيق الأمن في منطقة الساحل عبر التدخل الأجنبي نظرًا للنتائج العكسية والتداعيات الوخيمة التي قد تترتب عنها على غرار التدخل الأجنبي في ليبيا الذي أفسح المجال أمام التدخل في شؤون الدول المجاورة (مالي) وكذا تعزيز نشاط القاعدة بعد تدفق الأسلحة على نطاق واسع. تجلّى التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في معارضتها للدول الداعية للتدخل الأجنبي، بدليل أنّها لم تقبل المشاركة في التدخل الأجنبي بمالي في جانفي 2013 رغم كل الضغوطات الأجنبية وزيارات مختلف القادة الغربيين (زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية، زيارة رئيسة مفوضية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون...إلخ) للجزائر من أجل اقناعها بذلك. وهذا ما يحيلنا للربط بين هذا المبدأ والمبدأ السابق (حلول ساحلية لمشكلات ساحلية) إذ أنّ حرص الجزائر على رفض أيّ تدخل أجنبي مهما كان سببه، ينبع من إقرارها بأنّ الأمن في منطقة الساحل هو "مسؤولية" هذه الدول، وليس للدول الغربية أيّ حق للتدخل أو اتخاذ موقع قيادي مباشر في معادلة أمن المنطقة[2].

رابعًا، متلازمة الأمن والتنمية

تدرك الجزائر أنّ نجاعة مقاربتها الأمنيّة لمواجهة التهديد بمنطقة الساحل مرهونة بعدم الاعتماد الأحادي فقط على البُعد الأمني دون إدراج البُعد التنموي في هذه المقاربة، ذلك أنّ التصدّي الفعّال للتهديدات والقضاء عليها يقتضي التحرّر من الاعتماد على "الحلول الأمنيّة والعسكرية التقليدية"، والعمل بدلاً من ذلك على التكريس "لتنمية متعددة الأبعاد" خاصة وأنّ المعالجة الجذريّة للتهديد (كالإرهاب والجريمة المنظمة) تستدعي إيجاد حلول للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة بالمنطقة دون إهمال خصوصياتها. غير أنّ الجزائر تُقرّ في نفس الوقت بأنّ أيّ استراتيجية تنموية تتبناها دول الساحل، وإفريقيا عمومًا، لابد أنّ تكون "ذاتية المنشأ" أي تنبع من الدول المنطقة نفسها بعيدًا

[1] Porter, " Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", 44,45.

[2] وهيبة دالع، "السياسة الأمنيّة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، *دراسات استراتيجية*، عدد23 (2016): 95-97.

عن أيّ تدخل من قبل "المجموعة الدولية والقوى العالمية" التي يقتصـر دورها فقط على تقديم الدعم للجهود الإفريقية والسـاحلية عبر نقل التكنولوجيا، زيادة الاسـتثمارات، الدعم المادي واللوجسـتي وغيرها[1].

تجلّى هذا الادراك الجزائري لأهمية التنمية ودورها المحوري في ترسـيخ الأمن والاسـتقرار بمنطقة السـاحل في خطابات العديد من المسؤولين والدبلوماسـيين الجزائريين على غرار وزير الشـؤون الخارجية السـابق صـبري بوقادوم الذي أكدّ على ضـرورة "المعالجة الجديّة لمشـاكل التنمية" ذلك أنّ العمليات العسـكرية وحدها لا تكفي لمكافحة الإرهاب، نظرا لكونها "لا تعالج الأسـباب العميقة للظاهرة" خاصـة تلك المرتبطة بمشـاكل التنمية[2]. ووفقًا لمجلة الجيش تمثّل "المناطق الهشّـة وبؤر النزاعات" "البيئة المفضـلة للإرهاب" ومجالاً تعمل التنظيمات الإرهابية على الاسـتثمار فيه بناء على اعترافات إرهابيين أنفسـهم[3]. مما يُظهر أهمية تدارك الوضع عبر تعزيز التنمية في منطقة السـاحل للقضاء على هذا المجال الخصب الذي تنشط فيه الجماعات الإرهابية.

خامسًا، تجريم دفع الفدية للإرهاب

إنّ المكافحة الفعّالة للإرهاب في منطقة السـاحل، وفقًا للتصـوّر الجزائري، لا تقتصـر فقط على التركيز على "تجليات الظاهرة الإرهابية" نفسـها، بل تتجاوزها لاسـتهداف جذور هذه الظاهرة والعوامل المغذيّة لنشـاطها والمسـاعِدَة على اسـتمراره، وذلك بحكم أنّ " التوسـع الهائل لحجم الضـرر والترويع الذي يخلفه الإرهاب، لم يكن ليكون لولا وجود ما يغذّيه". من هذا المنطلق ترفض الجزائر بشـكل قاطع "دفع الفدية"، سـواء لتحرير الرهائن أو لاسترجاع الممتلكات، باعتبار أنّه يمثّل مصدرًا لتمويل الجماعات الإرهابية، مما يمكّنها من تكثيف نشاطها وضمان استمرارية وجودها[4]. وهو ما تمّ التأكيد عليه في مجلة الجيش الجزائري التي نظرت لتجريم الفدية كآلية جوهرية لدحر الإرهاب والقضـاء عليه من خلال "تجميد" منابع تمويل جرائمه[5].

---

[1] حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنيّة في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة"، 85.

[2] "السـاحل: المقاربة العسـكرية لا تكفي لمكافحة الإرهاب"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 30 مارس 2021، تاريخ التصـفح 07 ماي 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/104379-2021-03-30-17-01-51

[3] مراح، "اعترافات إرهابيين الوجه الخفي لمخططات التنظيمات الإرهابية"، 33.

[4] حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنيّة في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة"، 85.

[5] ن. بوكراع، "الجزائر ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب مقاربة ناجعة"، مجلة *الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023): 28.

في هذا الصدد، أكدّ الخبير الجزائري المتخصص في الجماعات الإرهابية المسلحة إلياس بوكراع على أنّ "المال عنصر هام للغاية في تطوير الإرهاب، وعندما نعمل على نفاذ موارد تمويل هذه الظاهرة فنحن نعمل على القضاء على الإرهاب في حد ذاته". وهو ما يتجلّى في الأرقام الهائلة التي توفرها العديد من التقارير حول مبالغ الفدية التي حصلت عليها التنظيمات الإرهابية في المنطقة حيث قُدّرت هذه المبالغ بأكثر من 100 مليون أورو نقدًا عام 2010. ولعل أبرز دليل على تمسّك الجزائر بموقفها إزاء دفع الفديات هو رفضها اتباع هذا النهج مقابل الإفراج عن دبلوماسييها السبعة الذين اختطفتهم جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بمدينة "غاو" شمال مالي عام 2012. بل وعملت على خلق إجماع إقليمي ودولي حول ضرورة رفض دفع الفدية[1].

سادسًا، رفض التفاوض مع الإرهابيين

ترفض الجزائر بشكل كلي أيّ تفاوض مع الجماعات الإرهابية، بل وترفض حتى توسّط دول المنطقة لهذه الجماعات. في هذا السياق، يُعدّ الهجوم الإرهابي على القاعدة النفطية بتيقنتورين (عين أمناس عام 2013) جنوب شرق الجزائر، من أهّم الأحداث التي تُظهر إصرار الجزائر على موقفها إزاء التفاوض مع الجماعات الإرهابية إذ على الرغم من احتجاز الإرهابيين لما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 من الرعايا الأجانب ومطالبتهم التفاوض مع الحكومة الجزائرية وتحقيق كل مطالبها، إلا أنّ الجزائر تمسّكت برؤيتها ورفضت الرضوخ للعناصر الإرهابية واتجهت بدلا من ذلك للخيار العسكري عبر تدخل الجيش لحفظ أمنها بعيدًا عن أيّ تدخل خارجي. الأمر الذي أكسبها تأييدًا دوليًا قويًا لأطروحتها القائمة على رفض التفاوض مع الإرهابيين[2].

وبذلك، أرسى انعدام الأمن وتنامي حالة اللااستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي إلى إقدام الجزائر على بلورة جملة من الركائز التي تعكس تصوّرها لكيفية مواجهة التهديدات بمنطقة الساحل. غير أنّ تسليط الضوء على هذه ركائز مقاربة الجزائر الأمنيّة لم يكن إلا قاعدة تخوّل لنا تسليط الضوء على الاستجابة الجزائرية أو بالأحرى كيفية توظيف الجزائر لهذه الركائز في التعامل مع التهديدات بمنطقة الساحل بعد تحوّل الوضع الجيوسياسي، وهو ما سنوضحه أكثر في المطلب التالي.

[1] دالع، "السياسة الأمنيّة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، 97،98.

[2] نفس المرجع 98.

المطلب الثالث: البُعد العملي للمقاربة الأمنيّة الجزائرية: آليات التجسيد

في خضم هذه التحوّلات الجيوسياسية التي يشهدها إقليم الساحل وما صاحبها من مشهد أمني متأزّم انعكس في تنامي مختلف أشكال التهديدات العابرة للحدود، وجدت الجزائر نفسها في قلب بيئة إقليمية مشتعلة جعلت أمنها الوطني عُرضة للتهديد أكثر من أي وقت مضى. الأمر الذي دفعها لتكثيف جهودها لحفظ أمنها الوطني عبر مختلف الآليات الأمنية والعسكرية، الدبلوماسية والتنموية:

أوّلاً، على المستوى الوطني

دفع التفاقم المستمر لمختلف التهديدات (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) بمنطقة الساحل الإفريقي الجزائرَ إلى تكثيف جهودها العسكرية (الآليات العسكرية والأمنيّة) للتصدّي لهذه التهديدات وحماية أمنها الوطني عبر زيادة إنفاقها العسكري[1].

يتضح من خلال الشكلين رقم (05) و (06) ذلك التصاعد التدريجي الذي شهده الإنفاق العسكري الجزائري تزامنا مع تزايد حدّة التهديدات على الأمن الوطني الجزائري، فمنذ بداية التسعينات أي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وفي ظل العشرية السوداء بدأت نسبة الإنفاق العسكري، بناء على المعطيات التي يوفرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، من الناتج المحلي الجزائري بالتصاعد حيث بلغت أوجها عام 2013 (4.8%) و2016 (6.4%) وعام 2023 (8.2%). في المقابل، إذا كان الإنفاق العسكري الجزائري لم يتجاوز 05 مليار دولار عام 2010 فإنّه قد شهد قفزة كبيرة سنة2015 و2023 إذ بلغ 10.41 و18.3 مليار دولار على التوالي.

[1] بمراح محمود جواد، " الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنيّة الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي 'ملتقى الأمن الوطني في ظل التهديدات الإقليميّة' "، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية* 02، عدد02 (2023): 83.

الشكل رقم (05): نسبة الإنفاق العسكري الجزائري من الناتج المحلي من 1963 إلى 2023 (%)[1]

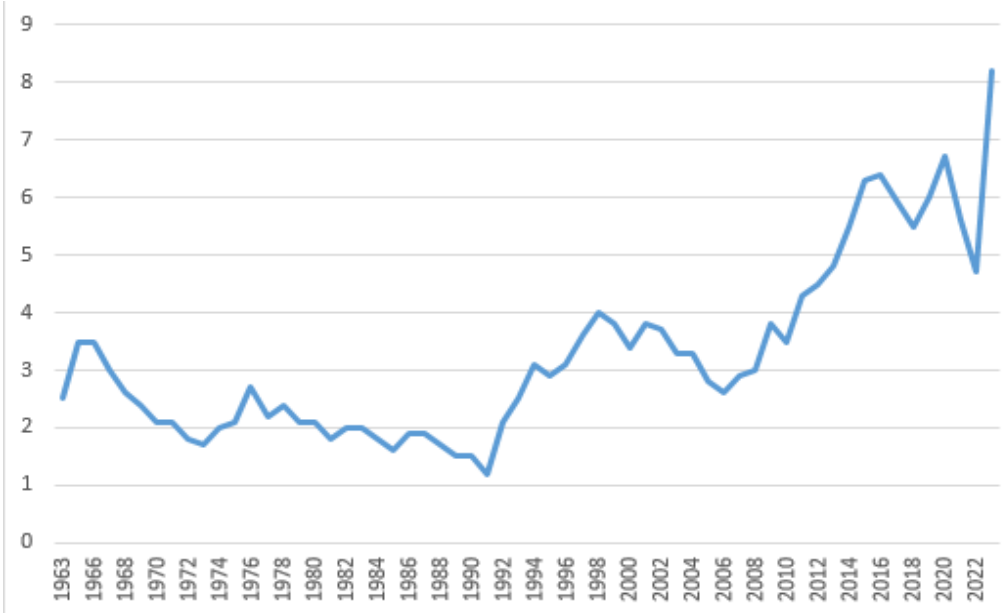

شكل (06): الإنفاق العسكري الجزائري في فترة 2010-2023 (بالمليار دولار)[2]

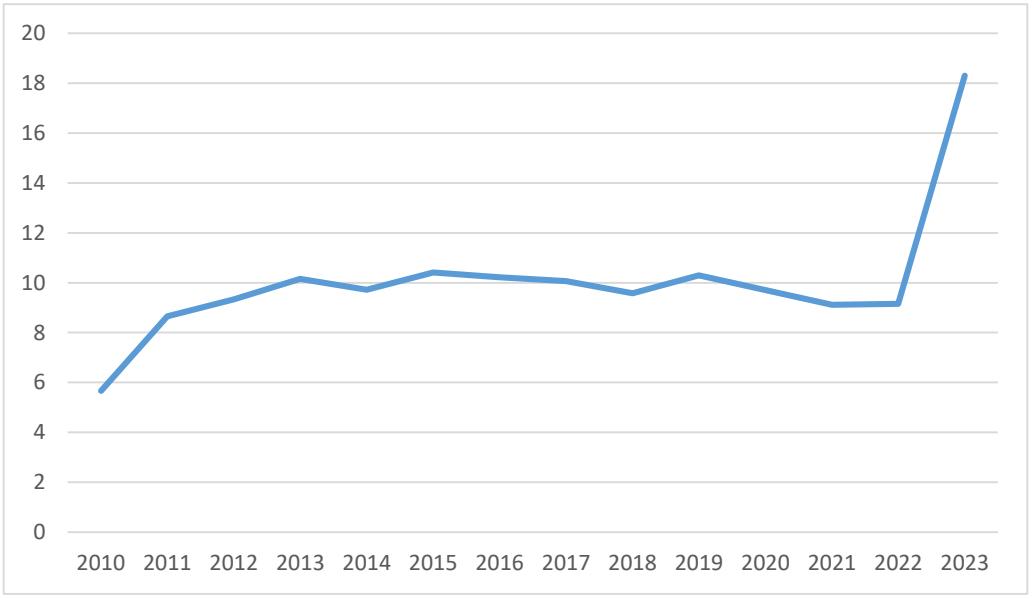

[1] من إعداد الطالبة بناء على بيانات من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SPIRI)، أنظر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *Military Expenditure Database*, accessed May 08, 2025, https://milex.sipri.org/sipri

[2] Ibid.

غير أنّ هذه الأرقام التي قدمها معهد ستوكهولم سرعان ما شهدت ارتفاعًا أكبر في ظل اضطراب البيئة الإقليميّة الساحلية إذ أشار تقرير صادر عن صحيفة "بلومبرغ" إلى أنّ سلسلة الانقلابات العسكرية وانعدام الأمن في منطقة الساحل عند حدود الجزائر الجنوبية، قد مثّل عاملا أساسيًا أسهم في دفع الجزائر نحو تعزيز قوتها العسكرية وزيادة إنفاقها الدفاعي استعدادًا للتصدّي لأيّ "تهديدات إقليميّة غير مسبوقة"[1] وكاستجابة للأوضاع المتوترة في جوار الجزائر. وهو ما أكدّ عليه السيّد الفريق أول السعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، عندما قال "تُشّكل التحوّلات المتسارعة في المنطقة وما يجري بمحاذاة كافة حدودنا الوطنية، باعثًا أساسيًا لزيادة الحيطة ومضاعفة الحذر وتكثيف موجبات اليقظة، فضلاً عن السعي باستمرار لإجراء التحسينات والتكييفات الصحيحة لما تمّ إنجازه حتى الآن، لتتوافق مع ما نصبو إلى تحقيقه، سواء فيما يخصّ التحضير القتالي للأفراد والوحدات، والرفع من جاهزية قوام المعركة للجيش الوطني الشعبي أو فيما يتعلق بحماية الحدود ومحاربة شبكات تهريب المخدرات والمهلوسات والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها"[2]. لذا قررت الجزائر رفع إنفاقها الدفاعي ليصل إلى نحو 25 مليار دولار عام 2025، أي ما يعادل زيادة تقدّر بثلاثة مليارات دولار مقارنة بالعام الماضي[3].

إلا أنّ الجهود الجزائرية لحفظ الأمن الوطني والتصدّي لمختلف التهديدات المتنامية في محيطها الإقليمي وبالأخص منطقة الساحل الإفريقي لم تنحصر في رفع الإنفاق الدفاعي فقط، بل امتدت حتى لحرصها على رفع الجاهزية القتالية لقواتها البريّة عبر برامج ميدانية مكثفة خاصة في ظل التهديدات والتحديات التي تحيط بالجزائر وتفرض على جيشها متابعة تطور الأوضاع الأمنيّة بالمنطقة والحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية العملياتية. ولعل من أبرز التمارين البيانية والتكتيكية التي تعكس حرص الجزائر على رفع درجات الجاهزية العملياتية لقواتها البريّة نجد التمرين التكتيكي بالذخيرة الحية "فجر 2023" تحت إشراف رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد

[1] " الجزائر ترفع إنفاقها الدفاعي إلى مستوى قياسي يبلغ 25 مليار دولار"، RT عربي، 17 نوفمبر 2024، تاريخ التصفح 08 ماي 2025، https://linksshortcut.com/sXMSp

[2] "الافتتاحية: تأمين الحاضر لمستقبل مشرق"، *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 741 (أفريل 2025): 01.

[3] "ما وراء ارتفاع موازنة الجيش الجزائري"، *العربي الجديد*، 14 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 08 ماي 2025، https://linksshortcut.com/vYHFd

المجيد تبون. والذي تمّ تنفيذه من قبل وحدات الفرقة 12 للمشـــاة الميكانيكية مدعومة بوحدات من "مختلف القوات والأسلحة بميدان الرمي والمناورات" بالناحية العسكرية الأولى (الجلفة) [1].

وبحلول سـنة 2025 تمّ تنفيذ تمرينَيْن تكتيكيَيْن بالذخيرة الحية الأول هو تمرين "الحصـن المنيع 2025" والـذي نفـذتـه وحـدات من القطـاع العمليـاتي جنوب تنـدوف مـدعومـة بوحـدات من مختلف "القوات والأسـلحة" في 22 ماي2025 بالناحية العسـكرية الثالثة. أظهر هذا التمرين كفاءة الإطارات في مجـال تنفيـذ وإدارة مختلف الأعمـال القتـاليـة، كمـا أبرز القـدرة على التحكم في اســتعمـال مختلف منظومات الأسلحة والتجهيزات المقتناة[2]. وبعد خمسـة أيام سـرعان ما تمّ تنفيذ التمرين الثاني الموسـوم بـــ "صـمـود 2025" من قبل "وحدات اللواء 36 للمشـــاة الآلية مدعومة بوحدات من مختلف القوات والأســلحة" بالناحية العســكرية الثانية. هدف هذا التمرين إلى رفع القدرات القتالية والتعاون بين مختلف الأركانات، إلى جانب "تدريب القيادات والأركانات على التحضـير والتخطيط وقيادة العمليات في مواجهـة التهـديـدات المحتملـة"[3]. الأمر الـذي يعكس الحرص الجزائري على رفع الجـاهزيـة العمليـاتيـة لجيشـــها خاصـــة في ظل تنامي مختلف أشـــكال التهديدات الأمنيّة بجوارها الإقليمي عمومًا ومنطقة الساحل خصوصًا، والتي جعلت من حالة اللاأمن واللااستقرار واقعًا لصيقًا بالمنطقة.

في المقابل، تحرص الجزائر على تشـــديد المراقبة على حدودها الجنوبية خاصـــة مع مالي والنيجر للتصـدّي لأيّ جماعات إرهابية تحاول التسـلل عبر حدودها لتنفيذ عمليات من شـأنها أنّ تهدد المصـالح والمنشآت النفطية أو حتى خطف السياح (خطف سائح إسباني في تين زاوتين)[4].

---

[1] أ. بوجليدة، "قواتنا البرية في مواجهة تحديات أمنية جديدة في مسـتوى متطلبات الدفاع الوطني"، *مجلة الجيش الوطني الشـعبي*، عدد 741 (أفريل 2025): 18،19.

[2] "اليوم الثاني من زيارة الفريق أول السـعيد شـنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشـعبي إلى النـاحيـة العســكريـة الثـالـثـة"، *وزارة الـدفـاع الـوطـني*، 22 مـاي 2025، تـاريـخ الـتصـــفـح 03 جـوان 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mai/cem22052025ar.php

[3] " اليوم الثاني من زيارة الفريق أول السـعيد شـنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشـعبي إلى النـاحيـة العســكريـة الثـانيـة"، *وزارة الـدفـاع الـوطـني*، 27 مـاي 2025، تـاريـخ الـتصـــفـح 03 جـوان 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mai/cem27052025ar.php

[4] عثمان لحياني،" الجيش الجزائري يعلن القضاء على مسلحين أجنبيين اخترقا الحدود"، *العربي الجديد*، 22مارس 2025، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://linksshortcut.com/AFFvs

ثانيًا، على المستوى الإقليمي

تجلّت الجهود الجزائرية للتصدّي للتهديدات المتنامية بمنطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ظل تسارع التحوّلات الجيوسياسية بالمنطقة، في حرصها على تكثيف التنسيق العملياتي الميداني مع دول الساحل. ضمن هذا الإطار، زار نائب رئيس أركان القوات المسلحة النيجيرية العميد إبراهيم عيسى بولاما الجزائر (الناحية العسكرية السادسة) في 25 أبريل 2023 من أجل حضور اجتماع تنسيقي تمحور حول إيجاد سُبُل "التجسيد الميداني" للمقاربة الأمنيّة التي تتبناها القيادة العليا للجيش في كلتا الدولتين، في مجال التصدي لمختلف التهديدات الأمنيّة خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية. في هذا السياق، توصّل كلا الطرفان لاتفاق حول "ضرورة تكثيف التنسيق العملياتي الميداني ببرمجة دوريات مشتركة على كامل الشريط الحدودي الفاصل بين الجزائر والنيجر"[1].

غير أنّ النيجر لم تكن الدولة الوحيدة التي حرصت الجزائر على تعزيز التعاون العسكري معها، بل امتد هذا التعاون حتى لدول أخرى بالمنطقة على غرار موريتانيا التي عرفت زيارة من قبل رئيس أركان الجيش الجزائري "شنقريحة" في أكتوبر 2024 بغرض إجراء نقاشات بين القيادات العسكرية للجيش الجزائري والجيش الموريتاني والتخطيط لتسيير دوريات عسكرية مشتركة على الحدود من أجل تأمين المناطق الحدودية وحتى طرق التجارة بين البلدين خاصة في ظل التداعيات الخطيرة للتهديدات الأمنيّة بمنطقة الساحل[2].

في المقابل، لم يمنع حرص الجزائر على تعزيز أمن حدودها مع دول المنطقة عبر التعاون والتنسيق الأمني، خاصة مع النجير، من تكثيف جهودها الدبلوماسية وترسيخ مقاربتها التنموية. ففي الوقت الذي عملت فيه الجزائر على تعزيز التعاون الأمني مع النيجر، زار وزير الشؤون الخارجية الجزائري "أحمد عطاف" النيجر، في سياق حرص الجزائر على تعزيز الأمن عند حدودها الجنوبية، أين تمّ إجراء مباحثات حول التطورات الأمنيّة الراهنة في المحيط الإقليمي للبلدين وتأكيد تطابق مواقفهما فيما يتعلق بطرق مواجهة التهديدات الأمنيّة المتزايدة بإقليم الساحل والصحراء وكذا ضرورة تعزيز التنسيق الأمني بين الجزائر والنيجر سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف. هذا فضلا عن التأكيد على

[1] بوكراع، "الجزائر ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب مقاربة ناجعة"، 27.

[2] عثمان لحياني، "الجزائر وموريتانيا تخططان لتسيير دوريات عسكرية مشتركة لتأمين الحدود"، *العربي الجديد*، 16 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://linksshortcut.com/fvbEk

ضمان استمرارية الجهود المشتركة لبناء شراكة اقتصادية تنفع البلدين وكل دول المنطقة، إلى جانب تجسيد برامج التضامن التي تشرف عليها الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي لفائدة السكان شمال النيجر ومشاريع التعاون الاقتصادي (إنجاز محطة توليد للكهرباء بالطاقة الشمسية والتعاون في قطاع المحروقات (كمشروع أنبوب الغاز نيجيريا – الجزائر) وغيرها[1].

لازالت الجزائر تؤكد على ارتباط تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل بـ "انتشار الفقر، ضعف الأداء الاقتصادي، هشاشة القدرات الوطنية، آثار التغيّرات المناخية وغيرها" والتي تُجسّد في نفس الوقت عواملاً تؤثر على الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة والعمل)، مما يفسح المجال للجماعات الإرهابية التي تستغل الوضع للتجنيد. وهو ما تمّ التأكيد عليه في إطار "الاجتماع الثاني للنداء من أجل الساحل: إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية للإرهاب" المنعقد يومَيْ 26و27 فيفري 2023. في سياق هذا الاجتماع سلّط السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الضوء على المقاربة الجزائرية تجاه هذه الأوضاع حيث أشار إلى أنّ "الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فضاء الساحل الشاسع، تتبنى سياسة تفاعلية ومتكاملة لدعم جهود مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف في المنطقة من خلال دعمها المستمر لتعزيز القدرات الوطنية لدول المنطقة، وتكثيف التعاون الإقليمي العملياتي والمساهمة الملموسة في معالجة الأسباب العميقة لهذه الآفة الخطيرة من خلال دعم جهود التنمية عبر تكوين النُخب ودعم الخدمات الأساسية وتجسيد المشاريع الهيكلية ذات الطابع الاندماجي". في هذا الصدد، قررت الجزائر ضخ مبلغ مليار دولار أمريكي في ميزانية "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية"[2].

ويبدو أنّ الإدراك الجزائري لحدّة الأوضاع الأمنيّة الراهنة بمنطقة الساحل ومدى تهديدها لأمنها الوطني قد دفعها لإيلاء هذه المنطقة أهمية أكبر، في الوقت الحالي، انعكست بشكل خاص في إقراراها بضرورة تفعيل جهودها الدبلوماسية لتعزيز الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة، وتقديم المساعدة لدول الجوار عبر برامج التعاون العسكري متعددة الأشكال، دون إغفال حرصها على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة. وهو ما أكدّ عليه السيّد الفريق أول "شنقريحة" في الملتقى

[1] عثمان لحياني، "الجزائر تعزز حدودها الجنوبية باتفاق عسكريّ مع النيجر"، 28 أبريل 2023، *العربي الجديد*، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://linksshortcut.com/qzfqa

[2] بوكراع، "الجزائر ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب مقاربة ناجعة"، 29.

الوطني الذي نظمته مديرية الإعلام والاتصال لأركان الجيش الوطني الشعبي تحت عنوان:" الساحل الإفريقي: التحديات الأمنيّة والتنموية في ظل التجاذبات الجيوسياسية بالمنطقة" في 25 ماي 2025 إذ أكدّ في خطابه على أنّ "الجزائر، الملتزمة بمبادئ سياستها الخارجية الثابتة، على غرار الاحترام المتبادل وحسن الجوار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها الوطنية ووحدتها الترابية، بذلت ولا تزال تبذل جهودا حثيثة، من خلال مساعيها الدبلوماسية، لاستعادة الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل، من خلال تفضيل الحلول السلمية للأزمات، ورفض منطق السلاح وتشجيع أسلوب الحوار والمفاوضات" وأضاف "وستظل الجزائر، رغم محاولات التشويش على دورها المحوري في المنطقة، رقما فاعلا في الأمن والسلام في الساحل وستواصل، في ظل الرؤية الاستراتيجية الحكيمة والمتبصرة للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، بذل كل ما في وسعها، لإرساء أسس الحوار، وبعث مقاربات إقليمية بناءة، من أجل تكريس الأمن والاستقرار في المنطقة ".

من جهة أخرى، أقرّ السيّد الفريق أول باستمرارية ورسوخ الدور الجزائري في حفظ أمن واستقرار منطقة الساحل عبر تعزيز الإمكانيات الدفاعية "لشركائها وجيرانها" بالمنطقة في إطار مختلف "برامج التعاون العسكري الثنائية والتكوين لفائدة القوات المسلحة لبلدان المنطقة وكذا مرافقتها في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة[1] "CEMOC"، في إطار مبدأ التكفل الذاتي لكل بلد بتحدياته الأمنية، واحترام تام لسيادة الدول". كما أكدّ على أنّ الجزائر تلعب أيضا دورًا نشطًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة من خلال تكريس مبدأ التضامن مع شعوب المنطقة، إلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية وتمويل مختلف مشاريع التنمية المهيكَلة ذات البُعد الإقليمي من أجل تحسين أوضاع سكان المنطقة وإحباط كل المشاريع الرامية لزعزعة استقرارها[2].

---

[1] تمّ تأسيس "لجنة الأركان العملياتيّة الشتركة" في 21 أفريل 2010 كقيادة عسكرية تضّم قوات من الجزائر/ مالي، النيجر وموريتانيا، مما جعلها تعبر عن أول خطوة لتجسيد التنسيق العسكري – العملياتي بين هذه الدول. أنظر:

حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، 110، 111.

[2] "السيد الفريق أول السعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يشرف على فعاليات ملتقى وطني حول: الساحل الإفريقي: التحديات الأمنية والتنموية في ظل التجاذبات الجيوسياسية بالمنطقة"، *وزارة الدفاع الوطني*، 25 ماي 2025، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mai/cem25052025ar.php

وبذلك، يتجلّى لنا بوضوح أنّ الجزائر تدرك ضرورة التصدّي لمختلف التهديدات والتحديات التي فرضها المشهد الجيوسياسي الجديد بمنطقة الساحل عبر مختلف الآليات الأمنية والعسكرية، الدبلوماسية وحتى التنموية بناء على المبادئ والركائز التي تنهض عليها عقيدتها الأمنيّة ومقاربتها الأمنيّة. من أجل ترسيخ دورها كلاعب محوري في هندسة الأمن الإقليمي بالمنطقة وتكريس السلم والأمن، وبالتالي تعزيز أمنها الوطني، بعيدًا عن أيّ تدخل خارجي.

خلاصة الفصل الثالث:

وعليه، بإمكاننا القول أنّ التحوّلات الجيوسياسيّة بمنطقة الساحل الإفريقي قد مثّلت لحظة فارقة أرست لمشهد أمني أكثر حدّة وتعقيدًا، وهو ما انعكس في المنحى التصاعدي الذي اتخذته مختلف التهديدات كالإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في ظل حالة اللاأمن واللااستقرار التي تطغى على المنطقة.

وباعتبار أنّ الأمن هو ظاهرة علائقية في الأساس، يتعذر على الأمن الوطني الجزائري أن يكون بمنأى عن التأثر بهذا المشهد الأمني المنفلت. وهو ما تجلّى خاصة في تفاقم جملة من التهديدات الصلبة (الإرهاب، تدفق الأسلحة، عسكرة الفناء الخلفي للجزائر، تزايد الوجود العسكري الأجنبي...إلخ) واللينة (سلوكات المنظومة الانقلابية المناوئة للجزائر، تعطيل مشاريع التكامل الإقليمي، الهجرة غير الشرعية...إلخ) المحدقة بأمن الجزائر الوطني. الأمر الذي وضع الجزائر في قلب حصار التهديدات المتنامية عند حدودها الجنوبية، بل وأثر حتى على دورها في رسم ملامح المشهد الإقليمي.

بعبارة أبسط: يمكن القول أنّ تداعيات تحوّل الوضع الجيوسياسي بمنطقة الساحل على الأمن الوطني الجزائري قد اتخذت شكلين: الأوّل مباشر، والذي تجلّى في تفاقم التهديدات التي مسّت أمن الجزائر الوطني بشكل مباشر على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. أمّا الثاني فهو غير مباشر، والذي انعكس في تكريس هذه التحوّلات لمشهد أمني جديد تمظهر في تفاقم نشاط الجماعات الإرهابية وتزايد الوجود العسكري الأجنبي وبروز فواعل جديدة تزامنًا مع انعدام الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية وما ترتب عنها من صعود قادة عسكريين اتخذوا مسارًا مناهضًا للجزائر، فضلا عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بدول المنطقة. فعلى الرغم من أنّ هذه التهديدات لا تمسّ الأمن الوطني الجزائري بشكل مباشر إلا أنّها تهدد حضور الجزائر وتغلغلها في عمقها الاستراتيجي، مما سيكرس لتفاقم الفوضى في فنائها الخلفي وبالتالي تهديد أمنها الوطني بشكل غير مباشر.

في المقابل، تجلّى لنا أنّ تسارع وتيرة التحوّلات الجيوسياسية في الوقت الراهن تزامنًا مع انقلاب الأوضاع الأمنيّة بمنطقة الساحل قد دفع الجزائر للحرص على تعزيز أمنها الوطني والأمن الإقليمي بفضاء الساحل عبر مختلف الآليات الأمنية والعسكرية، الدبلوماسية والتنموية التي تعكس المبادئ الراسخة (عدم التدخل، حلول ساحلية لمشكلات ساحلية، حل النزاعات بالطرق السلمية...إلخ) التي تتأسس عليها عقيدتها ومقاربتها الأمنيتَيْن.

خاتمة

في الختام، يتجلّى لنا أنّ المشهد الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي يشهد حركيّة متسارعة نتيجة موجة تحوّلات جيوسياسية تعكس تغيّرًا جذريًا على مستوى المعادلة الحاكمة للوضع الجيوسياسي. فبعدما كانت فرنسا والولايات المتحدة، لوقت طويل، تتحكم في مسار المشهد الجيوسياسي في رقعة الساحل وتُحرّك الأحجار على النحو الذي يحقق لها مصالحها ويعزز نفوذها بالمنطقة. سرعان ما بدأ هذا الحضور القوي يتراجع تدريجيًا نتيجة دخول فواعل جديدة بالمنطقة (روسيا، الصين وتركيا) سعت هي الأخرى لترسيخ حضورها وضمان مصالحها بالمنطقة على حساب باريس وواشنطن مما كرّس لمشهد جيوسياسي جديد.

هذا ما يحيلنا لإشكالية دراستنا إذ تبيّن لنا بعد تحليل الوضع الجيوسياسي الراهن بمنطقة الساحل الإفريقي وما لازمه من تردً للأوضاع الأمنيّة بالمنطقة أنّ عمق الجزائر الاستراتيجي لم يعد يعبر سوى عن بيئة أمنية شائكة تطغى عليها أعلى درجات انعدام الاستقرار. الأمر الذي وضع الجزائر في قلب واقع إقليمي جديد بديناميكيات جيوسياسية مختلفة أفرزت مشهدًا أمنيًا أكثر تعقيدًا، سرعان ما امتدت تداعياته لتؤثر، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، على أمن الجزائر الوطني. وهو ما انعكس في ذلك المنحى التصاعدي الذي اتخذته مختلف التهديدات الصلبة واللينة المحدقة بأمنها.

بعبارة أدّق، توصلنا من خلال دراستنا إلى أنّ التحوّلات الجيوسياسيّة الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي قد مثّلت عاملاً محفزًا أدى لانقلاب المشهد الأمني على النحو الذي سرعان ما أثّر على الأمن الوطني الجزائري. تجلّى هذا التأثير بشكل خاص في تفاقم جملة من التهديدات المتشابكة والعابرة للحدود، والتي يمكن تقسيمها إلى تهديدات صلبة وأخرى لينة:

من جهة، تمظهرت التهديدات الصلبة في: تزايد نشاط الجماعات الإرهابية، تدفق الأسلحة غير المشروعة، عسكرة الفناء الخلفي للجزائر، تزايد الوجود العسكري الأجنبي، تزايد التهديدات عند الحدود الجنوبية للجزائر وتهديد السيادة الوطنية. ففي ظل تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية واتساع نطاق تأثيرها نتيجة الفراغ الأمني الناتج عن انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وعجز القادة العسكريين بدول الساحل عن التصدّي لهذه التنظيمات ولا حتى بسط سيطرتهم الكاملة على أراضيهم، اتضح لنا انّ العمق الاستراتيجي للجزائر قد تحوّل لمجال هشّ ومفتوح أتاح للإرهابيين تعزيز نشاطهم في العديد من دول الساحل (مالي، النيجر وبوركينافاسو) التي تمتلك حدودًا مباشرة مع الجزائر.

علاوة على ذلك، تجلّى لنا كيف أن الفناء الخلفي للجزائر بات يجوب في حلقة مفرغة من اللاأمن نتيجة تصاعد الوجود العسكري الأجنبي في ظل انعدام الاستقرار السياسي إذ أنّ خروج القوات الفرنسية والأمريكية من منطقة الساحل لا يعني بالضرورة نهاية الأزمات أو أنّ هذا الفضاء سيبقى خارج معادلة مصالح قوى أخرى (مثل روسيا وتركيا) التي سعت لاستغلال الوضع لصالحها وتكريس وجودها سواء عبر الشركات الأمنيّة الخاصة أو حتى تقديم الدعم العسكري للنخب العسكرية بالمنطقة. الأمر الذي انعكس سلبًا على أمن واستقرار المنطقة وبالتالي أرسى لتزايد التهديدات عند الحدود الجنوبية للجزائر، وهذا ما أثبته الواقع نفسه خاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة المسيّرة جنوب البلاد.

من جهة أخرى، تمظهرت التهديدات اللينة في: سلوكات المنظومة الانقلابية المُناوِئَة للجزائر، تعطيل مشاريع التكامل الإقليمي، الهجرة غير الشرعية وتداخلها مع تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

ترتب عن صعود نخب عسكرية، حاولت تضخيم دورها والعبث بالمشهد الإقليمي عبر تبني اتجاه معاد للجزائر انعكس خاصة في تدهور علاقات هذه الأخيرة مع دول تحالف الساحل، خلق نوع من الفوضى في الفناء الخلفي للجزائر. الأمر الذي مثّل تهديدًا فعليًا لأمن الجزائر الوطني بحكم أنّه يُقوّض تغلغلها في عمقها الاستراتيجي ويَحُول دون لعبها لدور فعّال في العديد من الملفات على المستوى الإقليمي.

غير أنّ تداعيات توتر علاقة الجزائر بدول تحالف الساحل لم تتوقف عند هذا الحد وحسب، بل امتدت حتى لتعطيل المشاريع التكاملية على المستوى الإقليمي وبالأخص مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء. وهذا أن يُسهم أيضًا في تقويض تغلغل الجزائر وحضورها بالمنطقة وفق مقاربتها القائمة على الربط بين الأمن والتنمية، مما سيؤدي لاستفحال التهديدات الأمنيّة عند الحدود الجنوبية للجزائر نتيجة غياب التنمية وتفضيل المجالس العسكرية للحلول الأمنيّة المؤقتة على حساب الحلول التنموية طويلة الأمد. كما أنّ تعطيل هذا المشروع التكاملي والاستراتيجي سيجعل الجزائر تخسر ورقة رابحة تزيد من ثقلها وأهميتها بالنسبة لأوروبا وتعزز موقعها في معادلة سوق الطاقة الدولية.

زد على ذلك، ترتب عن انعدام الاستقرار الأمني الذي أفرزه تحوّل الوضع الجيوسياسي بالمنطقة تداعيات اجتماعية وخيمة خاصة في ظل تفاقم النزاعات وغياب التنمية. تجلّت هذه التداعيات خاصة في تزايد هجرة سكان دول المنطقة إلى الجزائر بطرق غير شرعية، مما يجسّد تهديدًا فعليًا للأمن الوطني الجزائري خاصة وأنّ تداعيات الهجرة غير الشرعية تهدد أمن الجزائر من عدّة نواح (اقتصادية، اجتماعية، أمنية) نظرًا لتداخلها مع تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

وبذلك، فإنّ الغرض من إعادة تسليط الضوء على هذه التهديدات المحدقة بالأمن الوطني الجزائري يرتبط في الأساس برغبتنا في تبيان مدى تأثر أمن الجزائر الوطني بموجة التحوّلات الجيوسياسيّة التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة. وهو ما يعكس جوهر دراستنا أو بالأحرى الفكرة المحورية التي ينهض عليها موضوعنا.

في المقابل، بعد تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع يتسنى لنا الوقوف على مدى صحة الفرضيات التي ارتكزت عليها دراستنا، حيث توصلنا إلى:

بالنسبة للفرضية الأولى القائلة بأنّه " كلما برزت فواعل (فوق إقليميّة أو إقليميّة) جديدة بمنطقة الساحل الإفريقي، كلما زادت احتمالية تضارب مصالح هذه الفواعل مع الفواعل التقليدية على النحو الذي يؤثر على المعادلة الحاكمة للوضع الجيوسياسي" قد تمّ إثباتها لكن بشكل جزئي، إن صح التعبير، إذ اتضح لنا من خلال تحليل الوضع الجيوسياسي القبْلي والراهن في منطقة الساحل الإفريقي كيف أنّ دخول فواعل جديدة (روسيا، الصين وتركيا) لمنطقة الساحل الإفريقي بغرض ضمان مصالحها وتعزيز نفوذها، قد مثّل تهديدًا مباشرًا لمصالح الفواعل التقليدية (فرنسا والولايات المتحدة) خاصة في ظل تراجع نفوذ هذه الفواعل نتيجة انسحاب قواتها العسكرية من العديد من دول الساحل بعد موجة الانقلابات العسكرية التي مسّت كل من مالي، بوركينافاسو والنيجر. مما أرسى لوضع جيوسياسي جديد بمعادلة قوة جديدة ومختلفة تمامًا عن ذي قبل.

غير أنّ إقرارنا بأنّ هذه الفرضية قد تمّ إثباتها بشكل جزئي ينبع في الأصل من اختلاف الدور الذي تلعبه الفواعل الفوق الإقليميّة مقارنة بنظيرتها الإقليميّة في حدوث التحوّل الجيوسياسي، إذ تجلّى لنا من خلال دراستنا أنّ الفواعل الفوق الإقليميّة قد لعبت دورًا محوريًا في تحوّل الوضع الجيوسياسي مما أكسبها ثقلا وأهمية سرعان ما انعكست في تحكمها في مسار المشهد الجيوسياسي. في حين لعبت الفواعل الإقليميّة، خاصة تلك المنتمية لإقليم الساحل، دورًا محركًا دفع لحدوث التحوّل الجيوسياسي أي أنّها وفرت السياق الإقليمي (الانقلابات العسكرية، رفض الوجود الأجنبي التقليدي، تفكك مجموعة دول الساحل الخمس) الذي كرّس لتسارع وتيرة التحوّل الجيوسياسي. على خلاف الفواعل الإقليميّة التي لا تنتمي لمنطقة الساحل كالجزائر ونيجريا والمغرب التي لم تلعب دورًا مفصليًا في حدوث هذا التحوّل بقدر ما تأثرت به (الجزائر) أو حاولت استغلاله لصالحها (المغرب).

أمّا الفرضية الثانية التي ربطت بين زيادة حدة التحوّلات الجيوسياسيّة بمنطقة الساحل وتفاقم مختلف أشـكال التهديدات الأمنيّة العابرة للحدود، فقد تمّ تأكيدها بوضـوح حيث تجلّى لنا من خلال دراستنا أنّ التحوّلات الجيوسياسيّة المتسارعة التي شهدتها المنطقة نتيجة انقلاب الوضع الجيوسياسي بدخول فواعل جديدة تزامنًا مع موجة الانقلابات العسكرية، قد أسهمت بشكل كبير في زعزعة المشهد الأمني. وهو ما انعكس في التفاقم المسـتمر للتهديدات المرتبطة بالإرهاب بالتوازي مع مختلف أشـكال الجريمة المنظمة المغذيّة له.

وبالانتقال للفرضية الثالثة، التي رجّحت احتمالية لعب التحوّلات الجيوسياسيّة دورًا مفصليًا في اسـتفحال التهديدات الأمنيّة عند الحدود الجنوبية للجزائر على النحو الذي سـيؤثر سـلبًا على أمنها الوطني، فقد تمّ تأكيدها لكن بشكل جزئي أيضا إذ توصلنا، بعد تحليل الوضع الجيوسياسي الراهن بإقليم الساحل وتسليط الضوء على انعكاساته الأمنيّة ومدى إسهامه في رسم ملامح مشهد أمني أكثر حدّة، إلى أنّ التحوّلات الجيوسياسيّة قد أسهمت بالفعل في دفع الأوضاع الأمنيّة لاتخاذ مسار جديد (مثلما تأكد في الفرضـية الفارطة) سـرعان ما أسـهم تفاقم التهديدات الأمنيّة عند الحدود الجنوبية للجزائر خاصة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتداخلها مع تجارة/تهريب المخدرات والاتجار بالبشر ، الأمر الذي انعكس سلبًا، وبشكل مباشر، على الأمن الوطني الجزائري.

إلا أنّ تحليلنا لتداعيات الوضع الجيوسياسي بالمنطقة أظهر لنا أنّ اعتماد نتائج هذه الفرضية سيوقعنا في نوع من الاختزال ذلك أنّ تداعيات التحوّلات الجيوسياسيّة لم ينحصر تأثيرها في التكريس لتفاقم تهديدات أمنيّة تمسّ الأمن الوطني الجزائري بشكل مباشر، بل تجاوزتها حتى لتوليد بيئة إقليميّة شـائكة تؤثر بشـكل تلقائي، وغير مباشـر، على أمن الجزائر الوطني بحكم أنّها تسـهم في تقويض تغلغل الجزائر في عمقها الاسـتراتيجي نتيجة تزايد الوجود العسـكري الأجنبي وبروز فواعل جديدة تزامنًا مع انعدام الاستقرار السياسي وصعود أنظمة انقلابية بالمنطقة اتخذت اتجاهًا مناوِئًا للجزائر، فضلا عن تردي الأوضـاع الاجتماعية والاقتصـادية بالمنطقة نظرًا لغياب التنمية وحتى تعطيل المشـاريع التكاملية ذات الطابع الإقليمي المُكرسة لها. بعبارة أبسط: توصلنا إلى أنّ تأثير التحوّلات الجيوسياسيّة لا يقتصر على إفراز تهديدات مباشـرة للأمن الوطني الجزائري، بل امتد حتى لتوليد بيئة إقليميّة مولّدة للتهديدات ستُسهم في زيادة حدّة التهديدات في الفناء الخلفي للجزائر والتكريس لمشهد من شأنه أن يقوّض تغلغلها في عمقها الاستراتيجي.

بناء على ما تناولناه في دراستنا، خلُصنا للنتائج التالية:

- ✓ تعبر التحوّلات الجيوسياسيّة عن ذلك التغيّر الجذري الذي يطرأ على معادلة القوة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي نتيجة تدخل الفواعل (الإقليميّة/ فوق إقليميّة) التي تحرصّ أشدّ الحرص على التحرّك على النحو الذي يحقق لها مصالحها على حساب القوى الأخرى، مما يُكرّس لخلق وضع جيوسياسي مغاير يعيد رسم مشهد التوازنات بالمنطقة.
- ✓ بعد تفكيك عناصر الوضع الجيوسياسي بمنطقة الساحل الإفريقي تجلّى:
  - ➢ أوّلاً، أنّ منطقة الساحل تنفرد بأهمية جيوسياسية (الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية) بالغة سرعان ما أكسبتها أهمية جيواستراتيجية انعكست في الاهتمام الذي أولته الفواعل الفوق إقليميّة/ إقليميّة لهذا الإقليم نتيجة تحوّله من مجرد فضاء جغرافي طبيعي إلى رهان بالنسبة لهذه الفواعل،
  - ➢ ثانيًا، تمثّلت الفواعل الفوق الإقليميّة في: الولايات المتحدة، روسيا وتركيا والتي يدفعها الرهان الجيواستراتيجي للاهتمام بالمنطقة. على خلاف فرنسا (رهان طاقوي) والصين (رهان مركب: اقتصادي جيواستراتيجي)،
  - ➢ ثالثًا، تمثلت الفواعل الإقليميّة من خارج إقليم الساحل في الجزائر (رهان أمني)، نيجيريا (أمني واقتصادي) والمغرب (جيواستراتيجي). أمّا الفواعل الإقليميّة الساحلية: مجموعة دول الساحل الخمس (والتي انسحبت منها مالي وبوركينافاسو والنيجر لتأسيس تحالف دول الساحل)، الإيكواس إلى جانب بعض الفواعل غير دوليتيّة (التنظيمات الإرهابية).
- ✓ شهدت منطقة الساحل الإفريقي نوعًا من التحوّل من وضع جيوسياسي تقليدي تحكمه معادلة قوة صاغتها فرنسا والولايات المتحدة إلى وضع جيوسياسي جديد نتيجة بروز فواعل جديدة (روسيا، الصين وتركيا) أعادوا هيكلة المشهد العام لإقليم الساحل على النحو الذي يتناسب مع مصالحهم. مما جعل الفواعل الجديدة الفوق الإقليميّة تلعب دورًا مفصليًا في تحوّل الوضع الجيوسياسي بالمنطقة على خلاف الفواعل الإقليميّة الساحلية (خاصة دول تحالف الساحل) التي وفرت سياقًا إقليميًا سارع من وتيرة هذا التحوّل. في حين اتخذت الفواعل الإقليميّة التي لا تنتمي لمنطقة الساحل موقعًا سلبيًا من هذا التحوّل إذ سبق وأن توصلت الدراسة إلى أنّ هذه

الفواعل إمّا تأثرت بهذا التحوّل مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر ونيجيريا أو حاولت استغلاله لصالحها مثل المغرب في إطار تنافسها مع الجزائر.

- ✓ استغلت الفواعل الجديدة تراجع النفوذ الفرنسي، نتيجة انسحاب قواتها العسكرية خاصة بعد موجة الانقلابات العسكرية التي كرّست لصعود نُخب عسكرية مناهضة للغرب في ظل تنامي مشاعر العداء والسخط الشعبي بدول الساحل ضدّ وجود باريس، لترسيخ حضورها بالمنطقة عبر تقديم نفسها، خاصة روسيا، كبديل للغرب وشريك أمني موثوق.
- ✓ اتضح أنّ كل من الفواعل التقليدية والفواعل الجديدة الدولتيّة ارتكزت بشكل كبير على الآليات الصلبة/ العسكرية (إقامة القواعد العسكرية بالنسبة لباريس وواشنطن وتصدير السلاح والاعتماد على الشركات الأمنيّة الخاصة بالنسبة لروسيا) لغرس نفوذها بالمنطقة وضمان التحكم في مسار الوضع الجيوسياسي. ورغم إدراك بعض هذه الفواعل (تركيا والصين) لأهمية الآليات الناعمة (الاقتصادية خاصة)، إلا أنّ رغبتها في ضمان مصالحها والانفراد بموقع ثقل في معادلة المشهد الجيوسياسي بالمنطقة دفعتها لتدعيم الآليات الناعمة بالآليات الصلبة. ولا أدّل على ذلك من حرص أنقرة وبكين على توسيع سوق السلاح عبر تصدير الأسلحة للأنظمة العسكرية.
- ✓ كرّست التحوّلات الجيوسياسيّة التي شهدتها منطقة الساحل لمشهد أمني أكثر تعقيدًا، وهو ما تجلّى بشكل خاص في اتخاذ الأوضاع الأمنيّة بالمنطقة لمسار أكثر حدّة تمظهر في استفحال التهديدات الأمنيّة العابرة للحدود على رأسها الإرهاب، تجارة/ تهريب السلاح والمخدرات.
- ✓ كشفت التحوّلات الجيوسياسيّة بالمنطقة عن مشهد إقليمي يطغى عليه انعدام الاستقرار السياسي في ظل الفشل الدولتي وعودة سيناريو الانقلابات العسكرية، مما أسهم في خلق بيئة أمنيّة شائكة وأكثر هشاشة أتاحت المجال لتوسّع نشاط التنظيمات الإرهابية خاصة في ظل عجز القادة العسكريين عن التصدي للتهديدات الإرهابية وإحكام السيطرة على أراضيهم. ولا أدّل على ذلك من استفحال نشاط هذه التنظيمات في مالي وامتداده حتى لبوركينافاسو والنيجر.

- ✓ تعذر عن أمن الجزائر الوطني أن يكون بمنأى عن التأثر بموجة التحوّلات الجيوسياسيّة الراهنة، بإقليم الساحل، وما لازمها من انعكاسات أمنيّة. إذ أرسى الوضع الجيوسياسي الجديد بالمنطقة إلى إفراز أو بالأحرى تفاقم جملة من التهديدات الصلبة (تصاعد نشاط الإرهابيين، تدفق الأسلحة غير المشروعة، عسكرة الفناء الخلفي للجزائر، تزايد الوجود العسكري الأجنبي، تزايد التهديدات عند الحدود الجنوبية للجزائر وتهديد السيادة الوطنية)، واللينة (سلوكات المنظومة الانقلابية المُناوِئَة للجزائر، تعطيل مشاريع التكامل الإقليمي، الهجرة غير الشرعية وتداخلها مع تجارة المخدرات والاتجار بالبشر) التي من شأنها أن تؤثر على معادلة الأمن الوطني الجزائري بمختلف مرجعياته (الدولة، المجتمع والفرد).
- ✓ لم تنحصر تداعيات التحوّلات الجيوسياسيّة على أمن الجزائر الوطني في التكريس لتفاقم تهديدات أمنيّة (الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية) مسّت أمن الجزائر بشكل مباشر، بل تجاوزتها لتوليد بيئة إقليميّة شائكة من شأنها أنّ تؤثر على أمن الجزائر بشكل غير مباشر، فضلا عن أنّها أرست لتقويض تغلغل الجزائر بعمقها الاستراتيجي باعتبار أن اشتداد التنافس الدولي بالمنطقة وتزايد الوجود العسكري الأجنبي وصعود أنظمة عسكرية تفضل الحلول الأمنيّة والعسكرية على حساب الحلول الدبلوماسية، سيجعل الجزائر في قلب حصار يحول دون تأثيرها الفعّال في رسم ملامح المشهد الإقليمي عبر التكريس للسلم والأمن في ظل هذا المشهد المعقد الذي يدفع لعزلتها.
- ✓ اتضح أنّ انقلاب الوضع الجيوسياسي وتردي الأوضاع الأمنيّة بمنطقة الساحل قد دفع الجزائر لاعتماد جملة الآليات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والتنموية لحفظ أمنها الوطني وتعزيز السلم والأمن بالمنطقة بناء على المبادئ التي تنطوي عليها عقيدتها الأمنيّة ومقاربتها الأمنيّة. الأمر الذي يعكس نوعًا من الإدراك الجزائري المتزايد لحدّة الأوضاع الأمنيّة في المنطقة في ظل التحوّلات الجيوسياسية ومدى تأثيرها على معادلة أمنها الوطني.

وفقا لمنظورنا، فإنّ ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من تحوّلات جيوسياسية ليس مجرد مرحلة عابرة بتداعيات مؤقتة، بقدر ما يُجسّد تعبيرًا عن تغيّر جذري على مستوى بنية المشهد الإقليمي نفسه. ففي الوقت الراهن أصبحت منطقة الساحل أشبه برقعة شطرنج يتحرك فوقها لاعبون جيواستراتيجون يحكمهم منطق القوة والمصلحة بالدرجة الأولى ذلك أنّ فضاء الساحل لا يمثل بالنسبة لهم مجرد مجال جغرافي عادي، بقدر ما يمثّل رهانًا سرعان ما أحال المنطقة لمسرح للتنافس الدولي أين

يســعى كل لاعب لتحريك أحجاره بالمنطقة لا لتحقيق مصــالح اقتصــادية فقط، بل حتى لترجيح كفة الأفضلية لصالحه على مستوى ميزان القوى الإقليمي والدولي على حساب لاعبين آخرين عبر مزاحمتهم وتضييق الخناق عليهم. الأمر الذي من شأنه أن يدخل منطقة الساحل في حلقة مفرغة من اللاأمن إذ يصبح من الصعب الحديث عن إمكانية إرساء للسلم والأمن بالمنطقة في ظل اشتداد التنافس الدولي وتصاعد الوجود العسكري الأجنبي.

علاوة على ذلك، فإنّ استمرار هذا الوضع الفوضوي في الفناء الخلفي للجزائر لن يؤثر على أمنها الوطني فحسب، بل سيمتد حتى لفرض تحديات على استراتيجيتها الأمنيّة بالمنطقة. مما يضع الجزائر في قلب واقع جديد يلزمها بتكييف تصوّرها الأمني عبر إعادة قراءة شبكة التهديدات بالمنطقة.

وهنا سرعان ما ستطفو للسطح تساؤل جوهري: إلى أي مدى ستتمكن الجزائر من الحفاظ على ثقلها في هندسة المشهد الإقليمي وبناء السلم والأمن بمنطقة الساحل في ظل تصاعد النفوذ الأجنبي في المنطقة وتحوّلها إلى مسرح لتضارب مصالح ونفوذ فواعل فوق إقليميّة؟

قائمة المراجع

أوّلاً: الكتب

I. باللّغة العربية

1. الشّـقحاء، فهد بن محمد .*الأمن الوطني: تصـور شـامل* .الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة، 2004.
2. الطائي، طارق محمد ذنون .*الأمن الدولي في القرن الواحد والعشـرين* .عمان: شـركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
3. بن عنتر، عبد النور. *المبادرات الأمنيّة في منطقة المغرب العربي والسـاحل: مجموعة دول الساحل على المحك* .ترجمة عومرية سلطاني. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
4. بليس، جون. وسميث، ستيف. *عولمة السياسة العالمية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
5. بونيفاس، باسكال .*الجيوبوليتيك: مقاربة لفهم العالم في 48 مقالا* .ترجمة إياد عيسى. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2020.
6. تاجي، طارق. *تحليل "المعضلة الأمنيّة" في الدراسات الأمنيّة الدولية الجديدة*. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2018.
7. خورشـيد، فؤاد حمه .*الجيوبولتيكس المعاصـر: تحليل، منهج، سـلوك* .السـليمانية: مديرية الطباعة والنشر، 2013.
8. دالع، وهيبة. *السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)*. الجزائر: دار الخلدونية، 2017.
9. عبد السلام، محمد .*الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول* .مصر: دار الكتاب، 2019.
10. قوجيلي، سـيد أحمد .*الدراسـات الأمنيّة النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن* .الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
11. ميرشايمر، جون .*مأساة سياسة القوى العظمى* .ترجمة مصطفى محمد قاسم. الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2012.

12. ميرشـايمر، جون. "الواقعية البنيوية." في *نظريات العلاقات الدولية: التخصـص والتنوع*، تحرير تيم دان وآخرون، ترجمة ديما خضـرا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات، 2016.

II. باللّغة الإنجليزية

1. Buzan, Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era.* United Kingdom: European Consortium for Political Research "ECPR", 2007.

2. Buzan, Barry, and Ole Wæver. *Regions and Powers: The Structure of International Security.* Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

3. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis.* Boulder, CO, and London: Lynne Rienner Publishers, 1998.

4. Glaser, Charles L. "Approaches to Security: Realism." In *Contemporary Security Studies*, edited by Alan Collins. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2013.

5. Lebovich, Andrew and van Heukelingen, Nienke. *Unravelling Turkish Involvement in the Sahel: Geopolitics and Local Impact*, Policy Brief. The Hague: Clingendael – Netherlands Institute of International Relations, July 2023.

6. Peoples, Columba, and Nick Vaughan-Williams. *Critical Security Studies: An Introduction.* 3rd ed. Abingdon, Oxon; New York, NY: Routledge, 2021.

7. Roe, Paul. "Societal Security". In *Contemporary Security Studies*, edited by Alan Collins. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2013.

8. Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics.* Reading, Massachusetts: Addison-Wesley, 1979.

III. باللّغة الفرنسية

1. Battistella, Dario. *Théorie des Relations Internationales.* 3ème éd. Paris : Presses de Sciences Po, 2009.
2. Chautard, Sophie, et Thibaut Klinger. *Encyclopédie de géopolitique.* Paris: Studyrama, 2010.
3. Lasserre, Frédéric, Emmanuel Gonon, and Éric Mottet. *Manuel de géopolitique: Enjeux de pouvoir sur des territoires*, 3rd ed. Malakoff: Armand Colin, 2020.
4. Rosière, Stéphane. *Géographie politique & Géopolitique: Une grammaire de l'espace politique.* 3rd ed. Paris: Ellipses, 2021.
5. Saleck Brahim, Mohamed, "Les questions sécuritaires et les conflits des superpuissances sur les sources d'énergie," dans *La crise sécuritaire au Sahel : Quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe ?* éd. Ellinor Zeino-Mahmalat et Helmut Reifeld (Rabat : Konrad-Adenauer-Stiftung et Le Centre Maghrébin d'Etudes Stratégiques, 2015).

ثانيًا: المقالات من الدوريّات والمجلات

I. باللّغة العربية

1. "الافتتاحية: تأمين الحاضر لمستقبل مشرق". *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 741 (أفريل 2025).
2. بالة، عمّار" .البُعد الأمني في دراسات المناطق من منظور مقاربة مركبات الأمن لباري بوزان منطقة البحر الأبيض المتوسط – أنموذجا ".*مجلة الحقوق والعلوم السياسية* 09، عدد 02 (2022).
3. برد، رتبة" .الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية ".*مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية* 02، عدد 04 (2021).

4. برابح، حمزة" .الاستراتيجية الأمنيّة الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي ."*مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، عدد06 (2017).

5. بلخيرات، حوسين" .التحوّلات الجيوسياسيّة والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري ".*دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 10، عدد 03 (سبتمبر 2018).

6. بلماحي، محمد وصافو، محمد" .الاستراتيجية الأمنيّة التركية في منطقة الساحل الإفريقي: حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟ ."*مجلة السياسة العالمية* 07، عدد 02 (2023).

7. بن عنتر، عبد النور" .سياسة الجزائر الأمنيّة: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا ."*مجلة سياسات عربية* 10، عدد 55 (2022).

8. بن نافلة، أحلام" .الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنيّة الإقليميّة وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء ."*المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، عدد10(2018) .

9. بوسكين، سليم" .العقيدة الأمنيّة الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة ."*مجلة العلوم القانونية والسياسية* 10، عدد02 (سبتمبر 2019).

10. بوستي، توفيق" .واقع التهديدات الأمنيّة الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ."*مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* 09، عدد 01 (2022).

11. بوكراع، ن" .الجزائر ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب مقاربة ناجعة ."*مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023).

12. بوكربوعة، أحلام" .آليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في إطار الدبلوماسية الأمنيّة الجزائرية ."*المجلة الأكاديمية للبحث القانوني* 12، عدد 03 (2021).

13. بولنوار، مسعودة" .التداعيات الأمنيّة للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر: قراءة استشرافية ."*مجلة العلوم القانونية والسياسية* 13، عدد01 (2022).

14. تريعة، نوارة. "الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري". *مجلة السياسة العالمية* مجلد 06، عدد01 (2022).

15. بوجليدة أ. "قواتنا البرية في مواجهة تحديات أمنية جديدة في مستوى متطلبات الدفاع الوطني". *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 741 (أفريل 2025).

16. طبابية، ساعد و بورنان، عبد الرحمان" .تطور العقيدة الأمنيّة الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنيّة الجديدة في منطقة المغرب العربي ."*مجلة الناقد للدراسات السياسية* 06، عدد01 (2022).

17. جصاص، لبنى" .الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنيّة ." *مجلة الناقد للدراسات السياسية* 06، عدد02 (2022).

18. حمزاوي، جويدة" .الدراسات الأمنيّة: معضلة فك الترابط بين الاستراتيجي والأمني ".*مجلة أبحاث* 7، عدد 01 (2022).

19. حمشي، محمد" .مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنيّة النقدية ".*المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، عدد 06 (جويلية 2018).

20. حمزة، حسام" .الجزائر والتهديدات الأمنيّة في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة ."*سياسات عربية*، عدد21 (2016).

21. حجازي، محمد السعيد" .الإستراتيجية الأمنيّة الجزائرية في حل نزاعات منطقة الساحل الإفريقي ."*مجلة أبحاث* 05، عدد02 (2020).

22. خطير، نعيمة" .الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ... إشكالية التعريف والتوظيف ". *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات* 1، عدد 2 (1 يناير 2018).

23. دالع، وهيبة" .السياسة الأمنيّة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ."*دراسات استراتيجية*، عدد23 (2016).

24. زياني، صالح" .تحولات العقيدة الأمنيّة الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ."*مجلة المفكر*، عدد05 (2012).

25. شوادرة، رضا" .تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنيّة بين الاتجاه التقليدي والحديث ". *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، عدد 05 (جوان 2018).

26. عبد الأمير، حسين باسم" .مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين ".*دراسات سياسية واستراتيجية*، عدد 38 (جوان 2019).

27. عبد الله، سماح" .مفهوم الأمن الإنساني ".*المجلة الاجتماعية القومية* 53، عدد 03 (سبتمبر 2016).

28. قصار الليل، جلال، لقريعي، هشام" .التهديدات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري ."*مجلة الاقتصاد والقانون*، عدد02 (2018).

29. قلاع الضروس، سمير" .منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية ."*مجلة أكاديميا للعلوم السياسية* 06، عدد02 (2020).

30. مراح، ح" .اعترافات إرهابيين الوجه الخفي لمخططات التنظيمات الإرهابية ."*مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023).

31. مصباح، عامر، في حوار أجراه معه ح. مراح" .المقاربة الجزائرية الأكثر فعالية ومصداقية ." *مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد722 (سبتمبر 2023).

32. مغزيلي، نوال" .المكانة الجيواستراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين: دراسة للواقع، تشخيص للانعكاسات (التداعيات) والحلول ."*مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية*، عدد 06 (2021).

33. محمود جواد، بمراح" .الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنيّة الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي 'ملتقى الأمن الوطني في ظل التهديدات الإقليميّة ." '*مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية* 02، عدد02 (2023).

34. ناصر، إبراهيم" .التغيرات الجيوبوليتيكية بمنطقة الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي ."*الأبحاث – الدراسات*، رقم 1/13 (2023).

35. البروفيسور محند برقوق خبير الشؤون الإستراتيجية والأمنيّة الجزائر واجهت إستراتيجية تفكيك دولة ."*مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023).

36. "التطرف العنيف والإرهاب وجهان لعملة واحدة ."*مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023).

37. "عملية تحرير رعية إسـباني احترافية فعالة للمصـالح الأمنيّة للجيش الوطني الشـعبي ."*مجلة الجيش الوطني الشعبي*، عدد 718 (ماي 2023).

II. باللّغة الإنجليزية

1. Abderrahmani, Chouaib. "The growing American role in the African Sahel region and its repercussions on French strategic interests". *Human & Social sciences Journal* 10, no. 01 (June 2024).
2. Bertrand, Eloïse. Chafer Tony and Stoddard Ed. " (Dis)utilities of Force in a Postcolonial Context: Explaining the Strategic Failure of the French-Led Intervention in Mali". *JOURNAL OF INTERVENTION AND STATEBUILDING* 18, No. 03 (2024). https://doi.org/10.1080/17502977.2023.2278268
3. Bouragba, Abde Samed and Aissat, Fadhila. "A geopolitoical study of the Sahel region". *The journal of research and scientific studies 19*, no. 01 (2025).
4. Brauch, Hans Günter. "Concepts of Security Threats, Vulnerabilities and Risks." In *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security*, edited by Hans Günter Brauch et al., 63. Berlin, Heidelberg: Springer, 2011. https://doi.org/10.1007/978-3-642-17776-7_2.
5. Bryjka, Filip. "Wagner Group Transforms in the Wake of the War in Ukraine." Bulletin, no. 23 (2142). *Polish Institute of International Affairs (PISM),* (March 7, 2023).
5. Csurgai, Gyula. "Geopolitics, Geoeconomics and Economic Intelligence." *Strategic Datalink*, no. 69 (March 1998).
6. Donelli, Federico and J. Cannon, Brendon. "Beyond National Boundaries: Unpacking Türkiye's Role in the Sahel and Beyond Through Geopolitical Imagination". Geopolitics, published online (February 1, 2025) The Author(s). Published with license by Taylor & Francis Group, LLC, 04, https://doi.org/10.1080/14650045.2025.2456024

7. Ilhan, Sultan. "Geopolitics and Historical Correlations Thereof." Accessed March 14, 2025. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/1986346

8. K. Bartles, Charles. "Getting Gerasimov Right", *MILITARY REVIEW The Profeessional Journal Of US Army*, (Febrauru 2016).

9. Kouider, Farouk. " The Algerian National Security Challenges in light of the World Politics Transformations". *The Journal of Legal and Political Researches* 05, no. (2023).

10. Olech, Aleksander. "The Wagner Group in Africa. The sham battle of Russian mercenaries against terrorism". Terrorism – Studies, Analyses, Prevention, no.05 (2024): 277-279, https://doi.org/10.4467/27204383TER.24.010.19398

11. Stone, Marianne. "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis." *Security Discussion Papers Series* 1, no. 9 (Spring 2009).

12. Taje, Mehdi. "L'Importance Stratégique du Sahel", dans *La Sécurité du Sahara et du Sahel*. Cahier du CEREM n°13 (Paris: École Militaire, décembre 2009).

13. Tánczos, Mariann and Fejérdy, Gergely. "Forced Withdrawal: The Case of France in the Sahel Region", *Journal of Central and Eastern European African Studies* 03, no. 04 (2023): 33, https://doi.org/10.59569/jceeas.2023.3.4.242

6. Vasudeo, Kshipra. "The Sahel Region and Russia: Military Cooperation". *History Research Journal* 31, no.01 (2024).

III. باللّغة الفرنسية

1. Balzacq, Thierry. "Qu'est-ce que la sécurité nationale?" *La revue internationale et stratégique* no. 52 (Winter 2003–2004).

2. Csurgai, Gyula. "L'analyse géopolitique: une approche interdisciplinaire pour déchiffrer la complexité des relations internationales." *Revue Militaire Suisse* no. 3 (2009): 4–6. https://doi.org/10.5169/seals-348811

3. D. Porter, Geoff. " Le non-interventionnisme de l'Algérie en question". *Politique étrangère*, no.03 (2015).

4. Rosière, Stéphane. "Géographie politique, géopolitique et géostratégie: Distinctions opératoires." *L'Information géographique* 65, no. 1 (January 2001): 4. https://doi.org/10.3406/ingeo.2001.2732

ثالثًا: القواميس

I. باللّغة العربية

1. بيرزيت أونتولوجي. "تحول." تاريخ التصفح 4 فبراير 2025.https://l1nq.com/haYeh .

II. باللّغة الإنجليزية

1. Cambridge Dictionary. s.v. "Transformation." Accessed February 4, 2025. https://encr.pw/Orx0R.
2. Wivel, Anders. "Security Dilemma." *Encyclopaedia Britannica.* Accessed March 3, 2025. https://www.britannica.com/topic/security-dilemma

رابعًا: الرسائل والمذكرات الجامعية وأطروحات الدكتوراه

1. بديرة، إبراهيم. "أثر الصراع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري". مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020.
2. بالة، عمار. "التهديدات الأمنيّة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجًا." أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018.

3. بويبة، نبيل. "الجزائر والمشـاريع الإقليميّة والدولية لبناء السـلم في منطقة السـاحل الإفريقي: التحديات والرهانات". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018.
4. جارش، عادل. "تأثير التهديدات الأمنيّة بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري." مذكرة ماستر، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2013.
5. حمزة، حسام. "الدوائر الجيوسياسيّة للأمن القومي الجزائري." مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
6. حمزة، حسـام. "المقاربة الأمنيّة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنيّة في إقليم السـاحل الإفريقي 1991-2015" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018.
7. شتوح، سارة. "أثر التحوّلات الجيوسياسيّة في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي." أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2020.
8. لخضـاري، منصـور. "اسـتراتيجية الأمن الوطني." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

خامسًا: المطبوعات الجامعية

1. حذفاني، نجيم .*جيوسياسية العلاقات الدولية* .مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية، باتنة، 2023/2022.

سادسًا: وثائق، تقارير وبيانات رسمية

I. باللّغة العربية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية. دسـتور 2020. *الجريدة الرسـمية للجمهورية الجزائرية*، عدد82، 30 ديسمبر 2020.
2. الأمانة العامة للدفاع والأمن الوطني .*المجلة الاستراتيجية الوطنية للجمهورية الفرنسية لسنة 2022* .الجمهورية الفرنسـية، 2022. https://www.sgdsn.gouv.fr/publications/revue-nationale-strategique-2022.

3. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها .*نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها: الحصيلة الإحصائية للسداسي الأول من سنة 2023*. 2023 . https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/index.php.

4. "اليوم الثاني من زيارة الفريق أول السعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي إلى الناحية العسكرية الثالثة". *وزارة الدفاع الوطني*، 22 ماي 2025، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mai/cem22052025ar.php

5. " اليوم الثاني من زيارة الفريق أول السعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي إلى الناحية العسكرية الثانية". *وزارة الدفاع الوطني*، 27 ماي 2025، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mai/cem27052025ar.php

6. وزارة الدفاع الوطني .*الجزائر تقرر غلق مجالها الجوي أمام مالي*، 07 أبريل 2025. تاريخ التصفح 29 أبريل 2025 . https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/mdn07042025ar.php

7. وزارة الدفاع الوطني. *الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي خلال سنة 2024*، 04 جانفي 2025. تاريخ التصفح 02 ماي 2025 https://linksshortcut.com/JCfUh .

8. وزارة الدفاع الوطني. *الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2021*، 01 جانفي 2022. تاريخ التصفح 02 ماي 2025 . https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2022/janvier/bilan01012022ar.php

9. وزارة الدفاع الوطني. *الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2022*، 02 جانفي 2023. تاريخ التصفح 02 ماي 2025. https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/janvier/bilan2022ar.php.

10. وزارة الدفاع الوطني. *الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي لسنة 2023*، 02 جانفي 2024. تاريخ التصفح 02 ماي 2025. https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2024/janvier/bilan2023ar.php.

11. وزارة الدفاع الوطني. *الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي*، 15 جانفي – 16 أبريل 2025. تاريخ التصفح 25 أبريل 2025:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/janvier/lutte15012025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/janvier/bilan23012025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/fevrier/lutte26022025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte05032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte19032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte22032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/mars/lutte27032025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte02042025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte09042025ar.php

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte16042025ar.php

12. وزارة الدفاع الوطني. *تأمين الحدود.. إسقاط مسيّرة استطلاع مسلحة*، 01 أبريل 2025. تاريخ التصفح 27 أبريل 2025 . https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/avril/lutte01042025ar.php.

13. وزارة الشؤون الخارجية .*بيان وزارة الشؤون الخارجية - اتحاد دول الساحل*، 07 أبريل 2025. تاريخ التصفح 27 أبريل 2025 . https://www.mfa.gov.dz/ar/announcements/statement-of-the-ministry-of-foreign-affairs-confederation-of-sahel-states-07042025.

II. باللّغة الإنجليزية

1. About ECOWAS." *Economic Community of West African States (ECOWAS).* Accessed April 16, 2025. https://www.ecowas.int/about-ecowas/.

2. ECOWAS Commission. *Revised Treaty of the Economic Community of West African States (ECOWAS).* Abuja: ECOWAS Commission, 1993. https://www.ecowas.int/publication/treaty/.

III. باللّغة الفرنسية

1. "Présentation du secteur pétrole." *Ministère du Pétrole du Niger.* Accessed March 20, 2025. http://www.petrole.gouv.ne/prsentation-du-ptrole.

2. "Statistique de la prévision de la Production annuelle du pétrole au Niger en kbbl : 2024–2043." *Ministère du Pétrole du Niger.* Accessed March 20, 2025. http://www.petrole.gouv.ne/production-petroliere

سابعًا: التقارير والأوراق البحثية

I. باللّغة العربية

1. المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية. التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات. ورقة بحثية، وحدة دراسات جنوب الصحراء، 6 نوفمبر 2024.
2. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. "أمن دولي - مخاطر الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي." إعداد وحدة الدراسات والتقارير "2". بون، ألمانيا وهولندا، 28 أوت 2023. تم التصفح في 25 أبريل 2025 https://linksshortcut.com/nxHwI .
3. أحمد حسانين، هدير. *تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينافاسو من G5*. مراجعة: نهاد محمود أحمد. القاهرة: مركز إيجيبشين إنتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، 2020.
4. بن عنتر، عبد النور. "عقيدة الجزائر الأمنيّة: ضغوطات البيئة الإقليميّة ومقتضيات المصالح الأمنيّة." الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2 ماي 2018 .
5. شبانة، أيمن. "اتفاق السلام والمصالحة في مالي: التحديات والسيناريوهات المحتملة." أبو ظبي: مركز الإمارات للسياسات، 1 جويلية 2020.
6. طيفوري محمد. محمود صهيب. وصهيب محمود، *انقلابات الساحل: الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي*. تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 سبتمبر 2023.
7. وينباوم، كورتني. وآخرون. *تحليل للصادرات العسكرية الصينية والروسية لأفريقيا*. سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2022.

II. باللّغة الإنجليزية

1. Aguilera, Ana. *Terrorism and Organized Crime: Arms Trafficking and Smuggling in North Africa and the Sahel*. San Sebastian, Spain: COVITE, 2023.

2. Antil, Alain. "The Mining Boom in the Sahel Region: Will the Development Last?" *Note de l'Ifri*, February 2014.

3. Cooper, Rachel. *Natural Resources Management Strategies in the Sahel*. K4D Helpdesk Report. Birmingham: University of Birmingham, October 1, 2018.

4. Dispositif National de Mise en œuvre de l'Initiative pour la Transparence des Industries Extractives au Niger (DN/ITIE-Niger). *Rapport ITIE Niger 2022*. décembre 2024. https://eiti.org/countries/niger

5. Global Initiative Against Transnational Organized Crime. *Global Organized Crime Index 2023*. Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2023.

6. Grissom, Adam R., et al. *Russia's Growing Presence in Africa: A Geostrategic Assessment*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2019.

7. Hallqvist, Alexandra, and Bitte Hammargren. *Navigating in a Complex Neighbourhood: Algeria's Responses to Security Challenges in Libya and the Sahel*. FOI-R--4960--SE. Stockholm: Swedish Defence Research Agency – FOI, April 2020.

8. Institute for Economics and Peace (IEP). *Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism*. Sydney: IEP, March 2025.

9. Lebovich, Andrew, and Nienke van Heukelingen. *Unravelling Turkish Involvement in the Sahel: Geopolitics and Local Impact*. Policy Brief. The Hague: Clingendael – Netherlands Institute of International Relations, July 2023.

10. Mangan, Fiona, and Matthias Nowak. *The West Africa–Sahel Connection: Mapping Cross-border Arms Trafficking*. Geneva: Glenn McDonald, 2019.

11. Melly, Paul, and Vincent Darracq. *Africa 2013/01: A New Way to Engage? French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande*. London: Chatham House, May 2013.

12. Mohamedou, Kemal. "The Wagner Group, Russia's Foreign Policy and Sub-Saharan Africa." *Geneva Paper* 32/24. Geneva: Geneva Centre for Security Policy, 2024.

13. NATO Strategic Direction South Hub. *Competition for Natural Resources in the Sahel*. NATO, 2021.

14. U.S. Energy Information Administration (EIA). *Regional Brief: Emerging Hydrocarbon Producers in Africa*. Washington, DC: U.S. Department of Energy, December 8, 2023.

15. UNFPA WCARO. *Comprendre le Sahel à travers son histoire, sa géographie et ses défis sociodémographiques et sécuritaires*. Dakar: UNFPA Bureau de l'Afrique de l'Ouest et du Centre, s.d. Consulté à http://wcaro.unfpa.org

16. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *Fuel Trafficking in the Sahel*. TOCTA Sahel Report. Vienna: UNODC, 2022.

17. Zoubir, Yahia H. *Crisis in the Sahel: Causes, Consequences, and the Path Forward*. Issue Brief. Doha: Middle East Council on Global Affairs, June 2022.

III. باللّغة الفرنسية

1. Dispositif National de Mise en œuvre de l'Initiative pour la Transparence des Industries Extractives au Niger (DN/ITIE-Niger). *Rapport ITIE Niger 2022* (décembre 2024) https://eiti.org/countries/niger
2. Garba, Zakaria. *Enjeux économiques et politiques des conflits au Sahel*. Note d'analyse politique no. OIF 14, coordonné par Ladji Ouattara. Paris : Organisation internationale de la Francophonie / Thinking Africa, s.d.
3. Kharief, Akram. *Algérie-Mali : Chronique d'une rupture annoncée*. Paris : Observatoire du Maghreb, Fondation Rosa Luxemburg et IRIS, 2024.
4. Simon, Luis, Alexander Mattelaer, et Amelia Hadfield. *Une stratégie cohérente de l'Union pour le Sahel*. Étude commandée par la Commission du développement du

Parlement européen. Direction générale des politiques externes de l'Union, Département thématique, Parlement européen, 11 mai 2012.

5. Taje, Mehdi. "L'Importance Stratégique du Sahel". dans *La Sécurité du Sahara et du Sahel*, Cahier du CEREM n°13. Paris: École Militaire,(décembre 2009).

ثامنًا: المقالات من المواقع الالكترونية

I. باللّغة العربية

1. أغ إسماعيل، محمد." ,الصراع على الموارد في منطقة الساحل: مالي أنموذجا"، *التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب*، 27 جوان 2024، 01، https://2u.pw/juTEz
2. أبو ضيف، حسين فاروق. "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، *قراءات إفريقية*، 13 أبريل 2025، تاريخ التصفح 26 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/cZkKr
3. أبو مريحيل، علي. "الصين تطمح لملء الفراغ العسكري في الساحل الأفريقي". *العربي الجديد*. 07 مارس 2025، تاريخ التصفح 12 أبريل 2025، https://2u.pw/hijyj
3. الصباحي، نسرين. "تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي"، 29 سبتمبر 2023. *المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية*. تاريخ التصفح 11 أبريل 2025، https://ecss.com.eg/36986/
4. الجزيرة نت. "المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاقا للسلام مع الانفصاليين". 26 جانفي 2024، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/ucadp
5. مايابي، حبيب الله. "هل تنجح قوة الساحل الجديدة في محاربة المجموعات المسلحة بأفريقيا؟". *الجزيرة نت*.22 مارس 2024، تاريخ التصفح 22 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/zHTXs
6. اللااستقرار الأمني والسياسي في الساحل الإفريقي يخرج إلى العلن". *العربية*. 13 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/LQmMR

7. حسن محمد، أسماء." ,بعد الخلافات الأخيرة بين الجزائر ومالي: هل وصلت العلاقات بينهما إلى نقطة اللاعودة؟". *مركز شاف*. 15 أبريل 2025، تاريخ التصفح 26 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/BcwtO

8. حسن، حمدي عبد الرحمن." ,الاتجاه غربًا! تحوّلات الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل"، قراءات إفريقية، 06 أبريل 2025، تاريخ التصفح 22 أبريل 2025، https://qiraatafrican.com/28168/

9. سلطان، أحمد." ,مخاطر جيوسياسية: النيجر وأبعاد وتداعيات الصراع الدولي على اليورانيوم". *المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية*. 9 نوفمبر 2024، تاريخ التصفح 21 مارس 2025، https://ecss.com.eg/49139/

10. سنكري، محمد بين مصطفى." ,تداعيات انسحاب تحالف دول الساحل من الإيكواس"، مركز *الجزيرة للدراسات*، 23 فبراير 2025، تاريخ التصفح 16 أبريل 2025، https://studies.aljazeera.net/ar/article/6156

11. عسكر، أحمد." ,دوافع التنافس الروسي – الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء"، مركز *الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*، 08 أبريل 2021، تاريخ التصفح 25 مارس 2025، https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx

12. عبد العزيز، إيمان." ,أزمة الجزائر ومالي.. إحدى مظاهر التنافس الإقليمي والدولي في الساحل الإفريقي"، *مركز ترو للدراسات*، 10 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025، https://truestudies.org/1486/

13. عبد السلام، ربيعة." ,أزمة الجزائر وبلدان الساحل... سيناريوهات وتداعيات: من يقف وراء تحريك المياه الراكدة في الساحل؟"، *المجلة*، 21 أبريل 2025، تاريخ التصفح 01 ماي 2025، https://linksshortcut.com/oeMMa

14. قراءات إفريقية. "الإحصائيات تنبئ بكثرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل بإفريقيا"، 24 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 23 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/CrpYr

15. قراءات إفريقية" ,الإحصائيات تنبئ بكثرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل بإفريقيا"، 24 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 23 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/CrpYr

16. قراءات إفريقية" ,مالي تغلق مجالها الجوي أمام الطائرات المدنية والعسكرية الجزائرية"، 08 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/pOtNP

17. لحياني، عثمان." الجيش الجزائري يعلن القضاء على مسلحين أجنبيين اخترقا الحدود". *العربي الجديد*، 22مارس 2025، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://linksshortcut.com/AFFvs

18. لحياني، عثمان. " الجيش الجزائري يعلن القضاء على مسلحين أجنبيين اخترقا الحدود". *العربي الجديد*، 22مارس 2025، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://linksshortcut.com/AFFvs

19. لحياني، عثمان. الجزائر وموريتانيا تخططان لتسيير دوريات عسكرية مشتركة لتأمين الحدود". *العربي الجديد*، 16 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://linksshortcut.com/fvbEk .

20. لحياني، عثمان. "الجزائر تعزز حدودها الجنوبية باتفاق عسكريّ مع النيجر". 28 أبريل 2023، *العربي الجديد*، تاريخ التصفح 03 جوان 2025، https://linksshortcut.com/qzfqa

21. مايابي، حبيب الله." ,هل تنجح قوة الساحل الجديدة في محاربة المجموعات المسلحة بأفريقيا؟"، الجزيرة نت، 22 مارس 2024، تاريخ التصفح 22 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/zHTXs

22. منتدى أنطاليا" ,يناقش التسلح ومحاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، *قراءات إفريقية*، تاريخ التصفح 22 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/PQJeB

23. وزراء خارجية تحالف دول الساحل" ,يلتقون بالملك المغربي في إطار المبادرة الأطلسية"، *قراءات إفريقية*، 29 أبريل 2025، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/TWLFX .

II. باللّغة الإنجليزية

1. Ahsan, Ali. “In Retreat: French Influence in the Sahel Region”. *Ali Ahsan's Blog*, Russian International Affairs Council, September 14, 2023. Accessed March 31, 2025, https://russiancouncil.ru/en/blogs/al-ahsan/in-retreat-french-influence-in-the-sahel-region/

2. Ajala, Olayinka. "Scramble for the Sahel – Why France, Russia, China and the United States Are Interested in the Region." *The Conversation*, January 8, 2024. Accessed April 12, 2025. https://theconversation.com/scramble-for-the-sahel-why-france-russia-china-and-the-united-states-are-interested-in-the-region-219130.

3. Armstrong, Hannah. "Turkey in the Sahel" *International Crisis Group*, July 27, 2021. Accessed April 14, 2025, https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/turkey-sahel

4. "A Review of Major Regional Security Efforts in the Sahel." *Africa Center for Strategic Studies*, March 4, 2019. Accessed April 15, 2025. https://africacenter.org/spotlight/review-regional-security-efforts-sahel/.

5. Basu Sharma, Vaishali. "China's Military Intervention in Africa." *Modern Diplomacy*, December 16, 2024. Accessed April 12, 2025. https://moderndiplomacy.eu/2024/12/16/chinas-military-intervention-in-africa/.

6. Bielaus, Sarah. "Shifting Sands in Security: Foreign Counterterrorism Influences in the Sahel." *Vision of Humanity*. Accessed April 22, 2025. https://www.visionofhumanity.org/shifting-sands-in-security-foreign-counterterrorism-influences-in-the-sahel/.

7. Center for Preventive Action, "Violent Extremism in the Sahel". *Council on Foreign Relations*, updated October 23, 2024, accessed April 25.

8. Cheick, Dara. "China's Foreign Policy in the Sahel: Challenges and Prospects." *ORCASIA*, May 25, 2022. Accessed April 11, 2025. https://orcasia.org/article/208/chinas-foreign-policy-in-the-sahel.

9. De León Cobo, Beatriz. "Shifting Alliances: The Sahel's Geostrategic Evolution in a Multipolar Era." *Royal United Services Institute (RUSI)*, September 13, 2024. Accessed April 10, 2025. https://linksshortcut.com/JsnXH.

10. Global Terrorism Index – Most Countries Impacted." Vision of Humanity. Accessed April 22, 2025. https://www.visionofhumanity.org/maps/global-terrorism-index/#/

11. Koné, Hassane. "Arms Trafficking from Libya to Niger Is Back in Business." *Institute for Security Studies*, July 28, 2022. Accessed April 23, 2025. https://linksshortcut.com/HslFw.

12. Lymmouri, Riad and Ghoulidi Amine. "Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel-Saharan Integration". *POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH,* December 10, 2024 . Accessed April 15, 2025, https://linksshortcut.com/TjHvi

13. Lellou, Hamid. "US Relations with Africa and the New Cold War." *US Army War College Publications*, November 21, 2024. Accessed April 2, 2025. https://linksshortcut.com/JPLFL

14. "Mapping Armed Groups in Mali and the Sahel." *European Council on Foreign Relations*, May 2019. Accessed April 3, 2025. https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/operation_barkhane#menuarea.

15. "Militant Islamist Groups Advancing in Mali." *Africa Center for Strategic Studies*, September 24, 2024. Accessed April 25, 2025. https://africacenter.org/spotlight/militant-islamist-groups-advancing-mali/.

16. "Militant Islamist Groups in Africa Sustain High Pace of Lethality." *Africa Center for Strategic Studies*, February 18, 2025. Accessed April 25, 2025. https://africacenter.org/spotlight/mig2025-militant-islamist-groups-in-africa/.

17. Niger-France, a Radioactive Relationship (4/5): 'Nigerien Uranium at the Service of France's 'Greatness'." Afrique XXI, October 10, 2024. Accessed March 28, 2025. https://afriquexxi.info/Nigerien-Uranium-at-the-Service-of-France-s-Greatness

18. Oshodi, Abdul-Gafar Tobi. "Power Vacuum in West Africa's Sahel: 3 Ways China Could Fill the Gap as West Exits." *The Conversation*, February 10, 2025. Accessed April 11, 2025. https://theconversation.com/power-vacuum-in-west-africas-sahel-3-ways-china-could-fill-the-gap-as-west-exits-248353.

19. Parens, Raphael, and Marcel Plichta. "What Does Turkey Want in Africa?" *Foreign Policy Research Institute*, March 10, 2025. Accessed April 14, 2025. https://www.fpri.org/article/2025/03/turkeys-return-to-africa/.

20. Rajosefa, Major Laura. "The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First." *FAO Journal of International Affairs*, July 20, 2023. Accessed April 2, 2025. https://linksshortcut.com/DWglv.

21. Lymmouri, Riad and Ghoulidi, Amine. "Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel-Saharan Integration." *Policy Center for the New South*, December 10, 2024. Accessed April 15, 2025. https://linksshortcut.com/TjHvi.

22. "Trafficking in the Sahel: Muzzling the illicit arms trade." The United Nations Office at Geneva, June, 10, 2023. Accessed April 23, 2025, https://www.ungeneva.org/en/news-media/news/2023/06/81880/trafficking-sahel-muzzling-illicit-arms-trade

23. Basu Sharma, Vaishali. "China's Military Intervention in Africa" *Modern Diplomacy*, December 16, 2024. Accessed April 12, 2025, https://moderndiplomacy.eu/2024/12/16/chinas-military-intervention-in-africa/

24. "Violent Extremism in the Sahel." *Council on Foreign Relations*, updated October 23, 2024. Accessed April 25, 2025. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/violent-extremism-sahel.

تاسعًا: المقالات الصحفية من المواقع الالكترونية

I. باللّغة العربية

1. اســتقرار إنتاج مالي من الذهب عند 66.5 طن متري في عام 2023"، *بانكير- نبض البنوك*، 28 يناير 2024، تاريخ التصفح 23 مارس 2025، https://2u.pw/TjwQ9
2. "أنبوب الغاز العابر للصحراء: المشروع سيرى النور قريبا بفضل مخرجات اجتماع الجزائر"، *وكالة الأنباء الجزائرية(APS)* ، 11 فبراير 2025 ، تاريخ التصفح 24 مارس 2025، https://www.aps.dz/ar/economie/175455-2025-02-11-15-42-50
3. الطوارق شعوب أمازيغية تسكن الصحراء الكبرى بأفريقيا"، 13 أوت 2023، تاريخ التصفح 02 نوفمبر 20224، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/8/8/ .
4. "الجزائر دولة محورية واستراتيجية لحلّ الأزمات في منطقة الساحل"، *وكالة الأنباء الجزائرية (aps)*، 30 يناير 2024، تاريخ التصفح 15 أبريل 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/156130-2024-01-30-18-01-58
5. "الإشادة بدور الجزائر في تعزيز جهود السلم والأمن في منطقة الساحل"، *وكالة الأنباء الجزائرية (aps)*،21 فبراير 2018، تاريخ التصفح 31 أكتوبر 2024، https://www.aps.dz/ar/algerie/53597-2018-02-21-16-20-01
6. " الجزائر ومالي.. تفاصيل أزمة خلافات متراكمة فجرتها طائرة مسيرة: اللااستقرار الأمني والسياسي في الساحل الإفريقي يخرج إلى العلن"، *العربية*، 13 أبريل 2025، تاريخ التصفح 29 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/LQmMR .
7. "الجزائر غاضبة من تصريحات مسؤول مالي في الأمم المتحدة وتطلب اعتذارا"، عربي 21، 30 سبتمبر 2024، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/MZHLA .
8. " الساحل: المقاربة العسكرية لا تكفي لمكافحة الإرهاب"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 30 مارس 2021، تاريخ التصفح 07 ماي 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/104379-2021-03-30-17-01-51
9. " الجزائر ترفع إنفاقها الدفاعي إلى مستوى قياسي يبلغ 25 مليار دولار"، RT عربي، 17 نوفمبر 2024، تاريخ التصفح 08 ماي 2025، https://linksshortcut.com/sXMSp .

10. "تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد إستقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل خطرا على الأمن القومي"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 19 ديسمبر 2020، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/98263-2020-12-19-13-25-15

11. جنة المعادن" ,موارد الطاقة... كيف نهبت الدول العظمى ثروات الساحل؟"، قناة TRT عربي، 30 أوت 2023، تاريخ التصفح 20 مارس 2025، https://linksshortcut.com/eynXN

12. "حيدوسي : أنبوب الغاز العابر للصحراء مشروع استراتيجي و حيوي للجزائر و القارة الإفريقية"، *الإذاعة الجزائرية*، 30 سبتمبر 2024، تاريخ التصفح 01 أبريل 2025، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/52759 .

13. سجال، عبد الحفيظ. "تضاعف عدد المهاجرين غير النظاميين.. هل ستتبنى الجزائر سياسةً للهجرة؟ "، *ألترا جزائر*، 14 فبراير 2025، تاريخ التصفح 02 ماي 2025، https://linksshortcut.com/IIBtU .

14. عزام، إسماعيل. "الجزائر – مالي. كيف تدهورت العلاقة بسبب النزاع مع الطوارق؟"، دي دبليو DW ، 30 جانفي 2024، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/mmRKd

15. "عطاف: الجزائر تضطلع بـ 3 أدوار محورية في منطقة الساحل"، *الإذاعة الجزائرية*، 15/11/2023 تاريخ التصفح 15 أبريل 2025، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/35498 .

1. " لغة منحطة قليلة الأدب".. وزير خارجية الجزائر يرد على تصريحات المتحدث باسم الحكومة المالية"، RT بالعربي، 30 سبتمبر 2024، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/eReoR .

2. "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: مشروع قاري ذو أبعاد دولية يتقدم بخطى متسارعة"، *وكالة الأنباء الجزائرية(APS)* ، 01 أكتوبر 2024، تاريخ التصفح 24 مارس 2025، https://www.aps.dz/ar/economie/168975-2024-10-01-13-08-02

3. "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: خطوة حاسمة في تقدم المشروع خلال الاجتماع الوزاري الرابع بالعاصمة"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 12 فبراير 2025، تاريخ التصفح 01 ماي 2025، https://www.aps.dz/ar/economie/175538-2025-02-12-17-52-08

4. "مجلة الجيش: مقترح مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام يتماشى مع السياسة الخارجية للجزائر"، *وكالة الأنباء الجزائرية (APS)*، 10 جوان 2020، تاريخ التصفح 01 جوان 2025، https://www.aps.dz/ar/algerie/88115-2020-06-10-15-34-02

5. " وزراء خارجية تحالف دول الساحل يلتقون بالملك المغربي في إطار المبادرة الأطلسية"، قراءات إفريقية،29 أبريل 2025، تاريخ التصفح 30 أبريل 2025، https://linksshortcut.com/TWLFX .

6. وزارة الدفاع الجزائرية تعلن إسقاط مسيّرة مسلحة اخترقت حدود البلاد الجنوبية،RT بالعربي،01 أبريل 2025، تاريخ التصفح27 أبريل 2025،https://linksshortcut.com/roiOI

II. باللّغة الإنجليزية

1. France 24. "Map: France Revamps Military Operations in Africa's Sahel." *France 24*, May 8, 2014. Last modified May 9, 2014. Accessed April 3, 2025. https://www.france24.com/en/20140508-infographic-france-military-in-africa-sahel-le-drian-mali-chad.

2. Isilow, Hassan, and Basaran, Emre. "Paradox of Africa's Sahel: Rich in Minerals but in the Grip of Grinding Poverty." *Anadolu Agency*, October 11, 2023. Accessed March 23, 2025. https://2u.pw/odZAj.

3. Somasekhar, Arathy, and Browning, Noah. "U.S. Refiners Step Up Imports of Gasoline-Friendly West African Crude." *Reuters*, July 13, 2022. Accessed April 2, 2025. https://www.reuters.com/business/energy/us-refiners-step-up-imports-gasoline-friendly-west-african-crude-2022-07-13/.

4. United Nations Office at Geneva. "Trafficking in the Sahel: Muzzling the Illicit Arms Trade." *United Nations Office at Geneva*, June 10, 2023. Accessed April 23, 2025.

https://www.ungeneva.org/en/news-media/news/2023/06/81880/trafficking-sahel-muzzling-illicit-arms-trade

III. باللّغة الفرنسية

1. D'Allens, Gaspard. "Uranium : le lourd passé prédateur de la France au Niger." *Reporterre*, September 11, 2023. Updated September 21, 2023. Accessed March 28, 2025. https://linksshortcut.com/LUCXY

2. TV5MONDE. "Nucléaire: la France est-elle dépendante de l'uranium du Niger ?" *TV5MONDE*, July 31, 2023. Accessed March 28, 2025. https://linksshortcut.com/UZOnk.

عاشراً: قواعد البيانات الإحصائية والفيديوهات

I. قواعد البيانات

1. "طن متري إلى أونصة"، *كونفورت (Convert)*، تاريخ التصفح: 31 ماي 2025، https://convert.app/ar/mass/metric-ton-to-ounce/

2. Dokua Sasu, Doris. "Proven Natural Gas Reserves in Mauritania from 2016 to 2020 (in billion cubic meters)." *Statista*, April 28, 2023. Accessed March 20, 2025. https://www.statista.com/statistics/1339856/proven-natural-gas-reserves-in-mauritania/.

3. Galal, Saifaddin. "Proved Crude Oil Reserves in Africa in 2021, by Country (in billion barrels)." *Statista*, September 22, 2023. Accessed March 20, 2025. https://www.statista.com/statistics/1178147/crude-oil-reserves-in-africa-by-country/.

4. Galal, Saifddin. "Largest Gold Mines in Africa as of 2022, by Production Volume (in 1,000 ounces)." *Statista*, August 27, 2024. Accessed March 23, 2025. https://www.statista.com/statistics/1267838/largest-gold-mines-in-africa/.

5. "Global Organized Crime Index 2021." Accessed April 23, 2025. https://ocindex.net/2021/heatmap/.

6. "Global Organized Crime Index 2023." Accessed April 23, 2025. https://ocindex.net/2023/heatmap/.

7. Mali Country Profile." World Gold Council. Accessed March 23, 2025. https://www.gold.org/

8. "Uranium in Africa." *World Nuclear Association*, updated April 25, 2024. Accessed March 21, 2025. https://world-nuclear.org/information-library/country-profiles/others/uranium-in-africa.

9. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *Military Expenditure Database*. Accessed May 08, 2025 https://milex.sipri.org/sipri

10. "Uranium in Niger." *World Nuclear Association*, updated July 23, 2024. Accessed March 21, 2025. https://world-nuclear.org/information-library/country-profiles/countries-g-n/niger.

11. "World Uranium Mining Production." *World Nuclear Association*, updated May 16, 2024. Accessed March 21, 2025. https://world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/mining-of-uranium/world-uranium-mining-production.

12. World Gold Council. "Country Profile – Burkina Faso." November 4, 2024. Accessed March 23, 2025. https://www.gold.org

II. الفيديوهات

1. قناة قراءات إفريقية". الحدود المشـتعلة... الجزائر ودول السـاحل في قلب العاصـفة ".يوتيوب . تـاريخ. https://youtu.be/5zLAzAMrkoE?si=uXnhVHo_u4P0E0ao. 2025 أبريـل 28 .4:20 الاطلاع 29 أبريل 2025.

الفهرس

الإهداء 3

شكر وعرفان 4

الملخص 5

قائمة الجداول 7

قائمة الأشكال 7

قائمة الخرائط 7

الخطة 9

مقدمة 11

الفصل الأول: التحوّلات الجيوسياسيّة والأمن الوطني: السياق المفاهيمي والنظري 21

تمهيد: 22

المبحث الأول: فهم التحوّلات الجيوسياسيّة 23

المطلب الأول: مفهوم التحوّلات الجيوسياسيّة 23

المطلب الثاني: التحليل الجيوسياسي كأداة لرصد التحوّلات الجيوسياسيّة 28

المبحث الثاني: الأمن الوطني: قراءة في حركيّة المفهوم في ظل التحوّل الحتمي على مستوى معطيات البيئة الدولية 37

المطلب الأول: مفهوم الأمن والأمن الوطني 37

المطلب الثاني: الأمن ما بين المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية: نحو كسر أحادية الرؤية التقليدية 43

أوّلاً، التصوّر الواقعي للأمن 43

ثانيًا، الرؤية الموسّعة للأمن وفقا لمدرسة كوبنهاجن.....46

المطلب الثالث: إقليميّة الأمن وتجاوز الأبعاد القطرية للأمن الوطني.....54

خلاصة الفصل الأول:.....59

الفصل الثاني: التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي: المسار والديناميكيات.....61

تمهيد:.....62

المبحث الأول: الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي قبل 2019: الوجود الأجنبي التقليدي.....63

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسيّة لمنطقة الساحل الإفريقي.....63

المطلب الثاني: الوجود الفرنسي والأمريكي بالساحل الإفريقي: قراءة في المشهد الجيوسياسي.....74

أوّلاً، فرنسا.....74

ثانيًا، الولايات المتحدة.....85

المبحث الثاني: الفواعل الفوق الإقليميّة/ إقليميّة في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تشريح الوضع الجيوسياسي.....93

المطلب الأول: الفواعل الفوق الإقليميّة: لاعبون جدد.....93

أوّلاً، روسيا.....93

ثانيًا، الصين.....102

ثالثًا، تركيا.....108

المطلب الثاني: الفواعل الإقليميّة.....113

خلاصة الفصل الثاني:.....122

الفصل الثالث: التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الساحل الإفريقي - الأمن الوطني الجزائري: التداعيات واستراتيجيات المواجهة..... 123

تمهيد:..... 124

المبحث الأول: تداعيات تحوّل الوضع الجيوسياسي في منطقة الساحل على معادلة الأمن الوطني الجزائري..... 125

المطلب الأول: رسم المشهد الأمني في منطقة الساحل بعد التحوّلات الجيوسياسيّة..... 125

المطلب الثاني: التهديدات ذات الطابع الصلب للأمن الوطني الجزائري..... 136

أوّلاً، تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وتدفق الأسلحة غير المشروعة..... 136

ثانيًا، عسكرة الفناء الخلفي للجزائر وتحوّله لساحة لتنامي الوجود العسكري الأجنبي..... 139

ثالثًا، تزايد التهديدات عند الحدود الجنوبية للجزائر وتهديد السيادة الوطنية..... 140

المطلب الثالث: التهديدات ذات الطابع الليّن للأمن الوطني الجزائري..... 142

أوّلاً، سلوكات المنظومة الانقلابية المُناوِئَة للجزائر..... 142

ثانيًا، تعطيل مشاريع التكامل الإقليمي: أنبوب الغاز العابر للصحراء..... 146

ثالثًا، الهجرة غير الشرعية وتداخلها مع تجارة المخدرات والاتجار بالبشر..... 149

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنيّة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي..... 153

المطلب الأول: فحوى العقيدة الأمنيّة الجزائرية: ضرورة التكيّف مع معطيات البيئة الإقليميّة والدوليّة..... 153

أوّلاً، مبادئ العقيدة الأمنيّة الجزائرية..... 154

ثانيًا، مرتكزات العقيدة الأمنيّة الجزائرية..... 155

ثالثًا، دسترة مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج الحدود: تحوّل عميق على مستوى عقيدة الجزائر الأمنيّة؟..... 157

المطلب الثاني: ركائز المقاربة الأمنيّة الجزائرية لمواجهة التهديدات ساحلية المنشأ..... 159

المطلب الثالث: البُعد العملي للمقاربة الأمنيّة الجزائرية: آليات التجسيد 164
أوّلاً، على المستوى الوطني 164
ثانيًا، على المستوى الإقليمي 168
خلاصة الفصل الثالث: 172
خاتمة 173
قائمة المراجع 182
الفهرس 209